المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع



الحلقة النقاشية السنوية التاسعة
ديسمبر ١٩٨٥ - إبريل ١٩٨٦

نحو تنمية عربية تعتمد على الذات

العمل العربي المشترك والإعتماد على الذات

نموذج تنامي الإعتماد على النفط لا على النفس

الدكتور عبد المحسن زلزلة



نحو تنمية عربية تعتمد على الذات

الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام
هاتف ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦
بيروت - المصيطبة - بناية طاهر هاتف ٣٠١٠٣٠ - ٣١١٣١٠
ص . ب ٦٣١١ / ١١٣ تلكس ٢٠٦٦٥ LE - ٢٠٦٨٠ لبنان



الحلقة النقاشية السنوية التاسعة
ديسمبر ١٩٨٥ - إبريل ١٩٨٦

نحو تنمية عربية تعتمد على الذات

العمل العربي المشترك والإعتماد على الذات

نموذج تنامي الإعتماد على النفط لا على النفس

الدكتور عبد الحسن زلزلة

الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
جامعة الدول العربية

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الكتاب : العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات .
المؤلف : د. عبد الحسن زلزلة .
الحلقة : نحو تنمية عربية تعتمد على الذات (٩) .
الناشر : دار الشباب للنشر قبرص .
ص.ب. ٤٢٦٢ نيقوسيا .
الموزع العام : مؤسسة الكميل للتوزيع والأعلان والنشر .
العنوان البريدي : ص. ب ٢٧٨٦ حولي .
ـ الكويت 32028 .
هاتف : ٢٦٤٣٣٢٩ ـ ٢٦٥٥٩٦٨ ـ ٢٦٥٣٤٨٩ .
تلكس : RIFADA ٤٤٠٧٨
برقياً : دوراستي .
الطبعة : الأولى
التاريخ : ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٧ .
الرقم : ٢١/٩/١٢/١٩٨٧/ ٢٥٠٠ .

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة



تصدير

أثبتت تجربة العقدين الماضيين ، أن البلاد العربية قد واجهت مشكلات حادّة بخصوص بناء تنميتها المستقلة وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . ويمكن تقسيم هذه المشكلات الى نوعين رئيسيين : النوع الأول ، هو تلك المشكلات التي نجمت عن تبني مفاهيم وأنماط وسياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في الدول الرأسمالية الصناعية ، الأمر الذي تبلور في تعثر جهود التنمية ووصولها الى طريق مسدود . والنوع الثاني ، هو تلك المشكلات التي نجمت عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة السلعية ، وفي الاستثمار والقروض الخارجية ، ونقل التكنولوجيا ، وهو الأمر الذي تجلى في استمرار ضعف الموقع النسبي لهذه البلاد داخل محيط الاقتصاد العالمي وفي دوام تبعيتها للقوى الخارجية . وهذه المشكلات جميعاً تعكس نمطاً تنموياً مشوهاً وتابعاً ، ساد خلال هذين العقدين ، وكان يتوجه للخارج أكثر من توجهه للداخل ، ويعتمد على الحلول والنظريات الجاهزة ، بدلاً من ابتداعها بما يتناسب مع ظروف بلادنا . وبالرغم من اختلاف حجم ووطأة هذه المشكلات بين البلاد العربية . إلّا أنه يمكن القول أنه ما من بلد عربي استطاع أن يفلت منها ، وأن ما من بلد عربي إلّا ويعاني بدرجة ما من أخطار تزايد الاعتماد على الخارج ، مالياً وتجارياً وتكنولوجياً . وهذا النمط التابع للتنمية ، وما جاء في ركابه من مشكلات وأخطار ، كان هو القاسم المشترك ليس فقط في تجارب التنمية بالبلاد العربية ، وإنما أيضاً في غالبية دول العالم الثالث .

ومن المعلوم لنا ، أنه في ضوء الحصاد الهزيل لجهود التنمية في دول العالم الثالث بالعقدين الماضيين ، فإن هناك الآن إحساس واضح لدى جمهرة واسعة من المفكرين والاقتصاديين في هذه الدول بضرورة إعادة النظر في مشروع التنمية الذي ساد بالماضي ، وإخضاعه لنوع من التقييم الجاد ، حتى يمكن استخلاص أهمّ الدروس التي تفسر لنا لماذا كانت مواقع الفشل أكثر من مواقع النجاح . وبالفعل ، ثمة جهود فكرية ملموسة في الفكر التنموي المعاصر ، تناقش أدبيات التنمية التقليدية ، التي سادت في الماضي ، وكان لها قوة

السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي وتوجهات التنمية ، وتحاول أن تصوغ نمطاً فكرياً تنموياً جديداً ، يأخذ بعين الاعتبار ظروف هذه البلدان ، واكتشاف قوانين التخلف والتبعية ، وابتكار استراتيجيات وسياسات تنموية بديلة ، يكون هدفها ، ليس محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة في الدول الرأسمالية الصناعية ، وإنما خلق نمط إنمائي جديد ، يتفق وظروف هذه البلاد ، ويحرص على تحقيق تحررها الاقتصادي ، وبناء تنميتها المستقلة ، وبحيث يكون الهدف النهائي لذلك هو تنمية الانسان ورفع مستوى معيشته ، مادياً وروحياً .

وخلال هذا الزخم من الكتابات في الفكر التنموي الجديد ، ظهرت مقولة الاعتماد على الذات ، كإطار عام لتحقيق هذا النمط الجديد للتنمية . والاعتماد على الذات في هذا الفكر لا يعني الانغلاق ، أو قطع التعامل مع الاقتصاد العالمي ، أو تحقيق الاكتفاء الذاتي . فهذه أمور غير ممكنة ، فضلاً عن أنها غير صحيحة من الناحية الاقتصادية . إن الاعتماد على الذات يعني ضرورة تعبئة الموارد المحلية ، المتاحة والممكنة ، بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعّال باعتبارها الأساس الراسخ والأساسي لبناء التنمية . وهذا لا ينفي طبعاً إمكان الاستعانة بالموارد الخارجية كعنصر مؤقت ومكمل للموارد المحلية . وإذا كان الاعتماد على النفس هو وسيلة بناء التنمية المستقلة ، فإنه في الحقيقة هدف من أهداف هذه التنمية .

كما تجدر الاشارة ، بأنه من خلال تبني وتحقيق مقولة « الاعتماد على الذات » تستطيع البلاد الساعية للنمو أن تغير من موقعها الضعيف واللامتكافىء في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وأن تتعامل مع هذا الاقتصاد من موقع القوة ، وبما يحقق لها علاقات متكافئة وغير جائرة . وليس بخاف ، أن الاعتماد على الذات لا يمكن أن يتم في إطار فردي ضيق ، أي على مستوى كل دولة على حدة ، وإنما يتطلب الأمر إقامة نوع من التعاون الجماعي ، أو الاعتماد الجماعي على الذات بين المجموعات المتشابهة من الدول .

وان نظرة خاطفة على أحوال وطننا العربي ، تجعلنا نكتشف أهمية تبني « الاعتماد على الذات » كطريق ملائم وممكن لبناء مشروعنا التنموي الحضاري العربي . يصدق ذلك على مجموعة دول الوفرة المالية ودول الندرة المالية ، نظراً لما تعانيه كل مجموعة من هاتين المجموعتين من الدول من آثار ومشكلات من جراء تزايد اعتمادها على العالم الخارجي ، تمويلياً وغذائياً وتجارياً وتكنولوجياً . وفي هذا الخصوص تبرز أهمية مفهوم « الاعتماد الجماعي على النفس » بين هاتين المجموعتين من البلاد . في ضوء هذه الاعتبارات ، فقد وقع اختيار المعهد العربي للتخطيط على موضوع : « نحو تنمية عربية تعتمد على الذات » لكي تكون إطاراً عاماً تدور فيه أبحاث ومناقشات الحلقة النقاشية السنوية التاسعة لعام

٨٥ / ١٩٨٦ ، والتي عقدت بمقرّ المعهد بالكويت خلال الفترة بين ديسمبر ١٩٨٥ وابريل ١٩٨٦ ، بواقع مرة كل أسبوعين . ونحن نأمل ، أن تسعى هذه الحلقة لدراسة موضوع الاعتماد على الذات من مختلف جوانبه النظرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفلسفية مع التركيز على أحوال العالم العربي . هذا وقد دعى المعهد مجموعة من خيرة المفكرين والاقتصاديين العرب للاشتراك في هذه الحلقة .

وانطلاقاً من التجديد الذي بدأه المعهد في العام الماضي بنشر بحوث الحلقة والمناقشات التي دارت فيها مع السادة المحاضرين ، فإن الحصاد العلمي للحلقة النقاشية السنوية التاسعة سوف تظهر في ثمانية كتب مستقلة، تدور كلها حول موضوع « الاعتماد على الذات » . وهذه الكتب هي :

* الكتاب الأول : الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية . للدكتور رمزي زكي .
* الكتاب الثاني : الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك ، للاستاذ عبد اللطيف يوسف الحمد .
* الكتاب الثالث : العلاقات الاقتصادية مع الخارج وإمكانات الاعتماد على الذات : دراسة حالة السودان . للدكتور محمد العوض جلال الدين .
* الكتاب الرابع : الثقافة والاعتماد على الذات . للدكتور فؤاد زكريا والدكتور شاكر مصطفى .
* الكتاب الخامس : تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي من أجل تنمية تعتمد على الذات . للدكتور سعيد محمد أبو سعده .
* الكتاب السادس : التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على الذات . للدكتور أسامة الخولي والدكتور حسين مختار الجمال .
* الكتاب السابع : علاقات الانتاج والاعتماد على الذات في الوطن العربي . للدكتور مجيد مسعود .
* **الكتاب الثامن : العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات ـ نموذج تناهي الاعتماد على النفط لا على النفس للدكتور عبد الحسن زلزلة .**

وإني أنتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بجزيل الشكر والثناء للسادة المحاضرين الذين شاركوا في هذه الحلقة بأبحاثهم القيّمة ، ولكل من أسهم في دعمها وإنجاحها ، سواء بالمشاركة في المناقشة أو بالحضور .

وفقنا الله جميعاً لخدمة أمتنا العربية .

مدير المعهد العربي للتخطيط

الكويت في مايو سنة ١٩٨٦ — **عبد الله محمد علي**



بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

(أولاً) مقدمة :

ما أصعب أن يتحدث المرء عن العمل العربي المشترك في فترة تتعرض فيها قواعده ومؤسساته للوهن ، ومفاهيمه لحملات ظالمة ضارية ، من التشكك والاتهامات ، ويتراجع فيه الاهتمام بالعمل القومي ، ويتآكل تأثيره ، وتتخلخل أولوياته . وهي مظاهر لأزمة الواقع العربي السياسي الراهن ومآزقه ، والتي اقترنت بتدهور الأوضاع الاقتصادية وبدء مرحلة الانحسار الاقتصادي ، بعد انهيار سوق النفط الدولي .

وفي ظل هذه الظروف تطرح اليوم ، علناً وبجرأة ، المشروعات والبدائل الاقليمية ، والتلويح بالانسحاب من بعض المنظمات القومية ، والتغني بمحاسن وفوائد الانضمام لمنظمات أجنبية ، في ظل تفكك النظام الاقليمي ، وتعاظم النزعات القطرية ، وتآكل التأثير العربي على الأحداث .

وإني لأشعر بأن حديثي اليوم ربما كان يمثل محاولة للسباحة ضد التيار ، والسير في ساحة مليئة بالألغام والمتفجرات . ولكن من باب الأمانة والايمان والانتماء القومي ، سأتحدث كشاهد على التاريخ ، من موقع المعاناة والمعايشة اليومية ، وكمواطن عربي ، يفزعه مشهد سلسلة الانهيارات القومية والأمنية ، بل والقيمية ، وانحسار التطلعات القومية وإغفال مواثيقها .

وابتداء ، أعتقد أنه ليس من العدل أن أختصر تاريخ العمل القومي المشترك ، وجهود مؤسساته ، طوال أربعين عاماً ، في ورقة لا تستغرق مناقشتها إلا ساعة واحدة ، ولكني سوف أحاول أن أركز الضوء على عدد من القرارات الاستراتيجية في مسيرة العمل المشترك التي تمثل باعتقادي ، نقاط تحول هامة فيها ، ولا سيما منذ فترة السبعينات ، التي تعتبر بحق نقطة انطلاق نوعية في التاريخ المعاصر ، لأنها كانت تحمل في ثناياها بذور

امكانية تحقيق مشروع عربي حضاري شامل ، في ظل الوفرة المالية العربية ، وارتباطها بالمتغير الانمائي .

إن من حق المعهد العربي للتخطيط عليّ أن أبدأ بكلمة اعتذار ، ونقد للذات فإنني أشعر أنه جرني بلباقة الى الجلوس على كرسي الاعتراف . فلقد وقفت قبل خمسة أعوام ، في هذا الموقع ذاته ، مزهواً بنشوة النصر الذي حققته أول قمة اقتصادية عربية ، لأشيد بمنجزاتها التاريخية ، التي عمّدتها القيادات السياسية العربية ، مؤكداً قناعتي بالتزام هذه القيادات بترجمة هذه الوثائق الى مشاريع عمل تعزز التكامل التنموي على أرض الواقع .

وها هو اجتماعنا اليوم يتزامن مع التاريخ الافتراضي لبدء مشروع الخطة الخمسية القومية التنموية (الثانية) ، بافتراض استكمال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، التي لم تعتمد ، أو تجد طريقها للتنفيذ ، واقترن غيابها مع وأد مشروع عقد التنمية العربية ، الوليد التنموي العربي الذي لم تكتحل عيناه بالنور أساساً . وهذان المشروعان القوميان كانا يمثلان أملاً للمناضلين التنمويين ، في تعزيزهما للجهود الانمائية التكاملية المشتركة ، وتقليص الفجوة بين أقطار الأسرة العربية ، منطلق تكافلها القومي . وها نحن نشهد اليوم بداية مرحلة انحسار الحقبة النفطية ، التي لم يسمح لها أن تتجاوز العقد الواحد من عمرها ، في ظل تنامي الاعتماد العربي على (النفط) بدلاً من الاعتماد على (النفس) كما نشهد بداية التحول المضاد لثالث أهم الهجرات العربية لتكون هجرة معاكسة(*) .

وابتداء فلا بد لي من إبداء بعض الملاحظات :

(أولاً) ـ ان هذه الورقة تعبر عن اجتهادات فكرية شخصية ولكنها تعكس في الوقت نفسه الالتزام بالمفاهيم والقيم الانمائية التي تضمنتها وثائق قمة عمان .

(ثانياً) ـ تنطلق الدراسة في التعامل مع الدول العربية كمجموعة واحدة بحكم الانتماء القومي والحضاري والمصير المشترك بعيداً عن منطلق التجزئة، ويأتي ذلك رغم إدراكها المحاذير الناجمة عن استخدام المتوسط الحسابي للمؤشرات الاجمالية التي تمثل الجمع

(*) ربما كان من بين أهم وأقدم الهجرات التاريخية التي شهدتها الجزيرة العربية هي التحرك الجماعي الحضاري في القرن الثاني قبل الميلاد اثر (سيل العرم) بعد انهيار سد مأرب والطوفان المائي ، نتيجة إهمال صيانة هذا السد العظيم . وجاءت الهجرة (الثانية) في القرن السابع الميلادي تحمل رسالة الاسلام القدسية والروحية لانقاذ شعوب العالم من مظالم الجاهلية الأولى . وجاءت الهجرة (الثالثة) اثر الطوفان النفطي وهي بخلاف الهجرتين السابقتين ، تتسم بكونها هجرة معاكسة في اتجاهها الجغرافي لأن مصدرها الأساسي هي منابع الانهار والوديان ، ومصبها في منابع النفط في الصحراء بحكم جاذبية الكسب المادي .

الحسابي للمفردات القطرية وما تخفي وراءها من تفاوت كبير بين أعضاء الأسرة العربية بالنسبة لمراحل ومستويات النمو وحجم الموارد ودرجة الفاعلية والتأثير والوزن النسبي داخل المجموعة والنظام الاقليمي ، ونعتقد أن هذا التفاوت يمكن ويجب أن يكون عامل تنوع يوفر فرصاً أكبر للتكامل ، من منطلق المنافع المتعاظمة المتبادلة والمتوازنة .

(ثالثاً) ـ إن التطورات التي تركز عليها هذه الورقة لا يمكن أن تنسب بالضرورة الى العمل العربي المشترك وحده ، وإنما هي حصيلة مجموعة متعددة ومتفاعلة من العوامل المعقدة والمتشابكة الداخلية والاقليمية والخارجية ، مما يجعل التعرف على الأثر المستقل الدقيق لكل منها أمراً بالغ الصعوبة . ومع ذلك فإن إسهام العمل المشترك يبدو واضح الأثر والمفعول في هذه الأحداث والتطورات .

(ثانياً) : المفاهيم وعناصر البحث :

لا بد ابتداءً من تحديد بعض المفاهيم الأساسية في هذه الورقة وعلى الأخص العنصرين الأساسيين اللذين يتناولها عنوان البحث وهما العمل العربي المشترك (أولاً) ومفهوم الاعتماد على الذات (ثانياً) .

(أ) ـ مفهوم العمل العربي المشترك :

تطور هذا المفهوم ، في ظل الظروف السياسية والمناخ العربي العام ، من مفهوم التعامل والتنسيق والتعاون ، صعوداً الى مفهوم التكامل فالوحدة . وبالنظر الى تعدد وتشعب المؤسسات المسؤولة عن العمل العربي المشترك ، سواء بالنسبة لمستواه أو أطرافه ، أو قطاعاته ، فإننا سنركز في هذه الورقة على العمل الجماعي العربي الرسمي في إطار جامعة الدول العربية . وتبدو جسامة هذه المهمة في أن المؤسسات القومية المنضوية تحت مظلة الجامعة تشمل أكثر من عشرين منظمة عربية متخصصة ، هي في غالبيتها ذات اختصاص قطاعي ، وعشرة مجالس وزارية متخصصة ، وأربعة عشر اتحاداً نوعياً ، وأكثر من (٨٠٠) ثمانمئة مشروع عربي مشترك ، الى جانب الأجهزة العربية الشعبية ، والمؤسسات المختلطة ، التي تصب جهودها في قنوات العمل العربي المشترك . وتزداد مسؤولية الباحث اذا ما تناول الجهود القطرية والثنائية التي ترفد الجهد القومي في تعزيز الاعتماد على الذات . ولهذه الأسباب مجتمعة فستكون محددات البحث مركزة في عاملين هامين (أولهما) إبراز دور مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبارهما المجلسين الرئيسيين الشموليين اللذين يمثلان الجناح السياسي والجناح الاقتصادي والاجتماعي للعمل العربي المشترك . وسيكون التركيز بشكل أكبر على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحكم كونه الجهة المركزية الشمولية العليا المكلفة برسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ومتابعة تنفيذها وحسن أداء أجهزتها (ثانيهما) وبالرغم من إدراكنا لأهمية

تناول المحتوى الشمولي للعمل العربي المشترك ، فإن تشعب جوانب العمل المشترك سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، يجعل من المتعذر تغطيتها بهذا البحث مما يجعله معنياً بشكل رئيسي بالجانب الاقتصادي ، دون إهمال كلي لبحث الجوانب الأخرى .

ولادراك مفهوم وطبيعة العمل العربي المشترك الرسمي الجماعي يجب التذكير بأنه يتم في إطار منظمة (تعاون اختياري) تتعدد فيها السيادات والارادات ويفترض فيها سيادة مبدأ الاجماع بالنسبة للقضايا الجوهرية وهي مؤسسة ينص ميثاقها على تمسك كل عضو فيها بسيادته ولا يلتزم فيها بأي قرار لا يلقى قبوله . وتعتمد فيها العضوية على مبدأ المساواة القانونية داخل المؤسسة حيث لكل عضو صوت واحد(*) .

ويتمثل العمل العربي المشترك في مجموعة الاتفاقيات والمؤسسات والمشروعات المشتركة والقرارات(*) والسياسات والمواقف والتوجيهات التي يتخذها مجلس الجامعة (سواء تم ذلك على مستوى القمة أو المستوى الوزاري أو مستوى الممثلين) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجالس المنظمات المتخصصة والمجالس الوزارية الأخرى . ولابدّ من الاشارة الى أن النظام العربي الإقليمي لا يقتصر في أدائه على الجانب المادي والبنيان العيني وإنما هناك البنيان المعنوي المتمثل بالجانب الحضاري والثقافي والاجتماعي الذي تسعى المؤسسة القومية لتعزيزه . وربما يجب التذكير هنا بالوجه الثاني من العملة حين يكون موقف المجلس هو (اللاقرار) . ومن الطبيعي أن يكون هناك تفاوت بين القرار والممارسة في بعض الأحيان ، فالقرار لا يعني التنفيذ بالضرورة فهو رهن في أدائه ومستواه وفاعليه بالتزام الحكومات الأعضاء بتنفيذه .

(*) يلاحظ أن أنظمة بعض المؤسسات القومية تعتمد مبدأ آخر فيها يتعلق بالقوة التصويتية تتمثل باعتماد نسبة المساهمة في رأسمال المنظمة بما يعنيه ذلك من تفاوت التأثير في رسم السياسات واتخاذ القرارات وفق المساهمة والقدرة المالية . وبالاضافة فإن الممارسات العملية في هذه المؤسسات تكشف عن وجود هيمنة وسيطرة القلة ذات الثقل الاقتصادي أو المالي في إدارة شؤونها مع وجود أغلبية عددية صامتة . وقد أفرزت الحقبة النفطية ظاهرة جديدة أخرى تمثل أقصى درجات تلك الظاهرة وهي ظاهرة استئثار المانحين والمساهمين في رأسمال عقد التنمية في عضوية مجلس إدارة هذا العقد ، وبالتالي استبعاد الدول المستفيدة (أو المرشحة للاستفادة) عن أي دور (حتى مجرد دور رمزي أو مظهري) في التنظيمات والمجالس التشريعية والإدارية لهذه المشروعات .

(*) إن عملية صنع القرارات تعكس درجة عالية من التعقيد والتشابك بحكم المصالح المختلفة للافراد والمؤسسات والطبقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتأثرة بهذه القرارات وتحكم هذه العملية مجموعة من المحددات بعضها اختياري بطبيعته في حين يكون الآخر مفروضاً مع تفاوت في درجة التأثير وإمكانية المواجهة والتجاوز

ومن الملاحظ أن معظم المؤشرات التي تتخذ معياراً لتقييم العمل العربي المشترك تمثل مؤشرات متناثرة تفتقر الى الترابط ضمن التصور التنموي الشمولي والتخطيط المحكم . ورغم أن الإنجاز الفعلي وفاعليته كانت دون مستوى الامكانيات والطموحات التي يستند اليها أي قرار صادر ، في غالبية الأحيان فإن ذلك لا ينفي تحقيق العديد من المنجزات التي تجاوزت في مضمونها وجوهرها أحياناً الأهداف والغايات المسطرة في الميثاق ، في ظل ظروف سياسية معينة مواتية ولا سُيما في ظل تعاظم المدى القومي وهكذا يمكن الحديث عن أنها تمثل تعديلاً واقعياً لميثاق الجامعة العربية ، فعلى سبيل المثال ، فقد اقتصرت نصوص الميثاق على فكرة التعاون الاختياري ، وهو هدف لا يتجاوز مثيله في أي منظمة اقليمية عادية ، إلا أن المجلس الاقتصادي تخطى ذلك بمصادقته على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كما أن مجلس الجامعة صادق هو الآخر عليها وعلى ميثاق الوحدة الثقافية ، اللتين تتجاوز أهدافهما مجمل أهداف ميثاق الجامعة العربية كما أن دساتير بعض المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق الجامعة العربية تنص على قواعد التصويت على أساس الالتزام بمبدأ الأغلبية . وأخيراً وليس آخراً فإن القمة الاقتصادية العربية في عمان صادقت على ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي يتضمن مبادىء وحدوية متقدمة في مضمونها على ما جاء في ميثاق الجامعة العربية أكدت هوية الجامعة كمنظمة ذات طابع قومي وحدوي من حيث أهدافها ومسؤولية أعضائها الجماعية .

(ب) ـ مفهوم التبعية والاعتماد على الذات

أما بالنسبة لمفهوم التبعية والاعتماد على الذات على المستويين القطري والقومي فيلاحظ أن ميثاق الجامعة العربية لم يتضمن بالطبع مفهومها المتطور السائد حالياً والذي لم يدخل الأدب التنموي إلا متأخراً . إلا أنه ليس من الصعب استخلاص بعض عناصر هذا المفهوم من بين ثنايا نصوص الميثاق ، أو من دساتير المنظمات العربية المتخصصة ، التي أنشأت بقرارات من مجلس الجامعة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وربما كانت تلك المؤشرات أكثر وضوحاً في تلك الدساتير عنها في ميثاق الجامعة . ولعل أوضح وأحدث تلك النصوص ما ورد في وثائق قمة عمان الاقتصادية لعام ١٩٨٠ التي أكدت على الالتزام بمبدأ الاعتماد الجماعي على الذات وتعزيز القدرة الذاتية العربية والتكافل القومي في تمويل الحاجات العربية المشتركة ولا سيما منها المتعلقة بالأمن القومي وتنمية الموارد البشرية ومشروعات البنى الأساسية وإقرار مبدأ منح الأولوية للعلاقات العربية والتعامل التفضيلي للأقطار العربية ومشروعاتها ولعناصر الانتاج والسلع والخدمات العربية .

والواقع فإن مفهوم الاعتماد على الذات يمثل قيمة حضارية عربية واسلامية تمتد جذورها عميقاً في تراثنا . وهو كمفهوم حضاري قيمي يعكس موقفاً فكرياً وقراراً نابعاً عن

درجة الثقة بالنفس ، فردياً وجماعياً ، والقدرة الذاتية على الإنجاز ، ويفترض توفر مناخ الحرية لممارسته . وفي الإطار الجماعي فهو يستلزم الوعي بالاعتماد المشترك والايمان بلغة المصلحة المشتركة والارتباط المصيري والمنافع المتبادلة وارتباط المردود بالعمل والجهد . وهكذا فإن مفهوم الاعتماد على الذات يعكس مضامين حضارية وسياسية واقتصادية .

فبالنسبة لمضمونه (الحضاري) فهو يمثل نظام قيم وسلوك تتحدد من خلاله المواقف من قيم العمل والعلم والعلاقات الاجتماعية الى غير ذلك . أما بالنسبة لمضمونه (السياسي) فهو يرتبط بطبيعة النظام السياسي والعلاقات السياسية الداخلية من ناحية وطبيعة العلاقات الخارجية وشبكة العلاقات الدولية وهيكل علاقات القوى التي تحكم النظام الدولي الراهن من ناحية أخرى . إلا أن ما يهمنا في مفهوم الاعتماد على الذات هو المضمون (الاقتصادي) وهو يتمثل في القدرة الانتاجية بالدرجة الأولى ، بحكم أنها هي القاعدة المادية للاعتماد على الذات . وهو يتجاوز مجرد الاعتماد على عناصر الانتاج وعلى مستوى الانتاج ليشمل المراحل السابقة واللاحقة (كالدراسات والتصميم والتنفيذ والصيانة والادارة والتوزيع والتسويق) كما يشمل مضمون وهدف التنمية ويمثل الاعتماد على الذات أحد أهم العناصر الرئيسية للتنمية المستقلة الى جانب عنصر المشاركة الشعبية والوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية المواطنين .

ومن مفهوم المخالفة فإن الاعتماد على الذات هو الوجه الآخر (لنفي التبعية(*)) ولقد طرح المنظرون الاقتصاديون في العالم الثالث مفهوم التبعية ، وكان لاقتصاديي أمريكا اللاتينية الفضل الأكبر في بلورته . وبالمقابل فقد طرح مفهوم الاعتماد على الذات على المستويين القطري والجماعي وكان للرئيس التنزاني السابق جوليوس نيريري فضل تجسيده ، وجعله قاعدة لنموذج المجتمع الذي كان يسعى لانشائه ، منطلقاً من موقف فكري يستهدف التخلص من عقدة الأجنبي والانبهار بحضارته .

وفي رد فعل من الاقتصاديين الغربيين طرح مفهوم منافس هو مفهوم الاعتماد المتبادل في محاولة (تجميلية) لاخفاء عيوب العلاقة غير المتكافئة لطرفي العلاقة التبعية ، ولكن هذا المصطلح لم يحظ بأهمية متميزة في العلاقات الدولية إلا منذ بداية السبعينات ، متزامناً مع أزمة الموارد الأولية الاستراتيجية ، وعلى رأسها النفط الخام ، الذي يعتمد عليه الاقتصاد الغربي في ازدهاره . ويعكس ذلك قلق الدول المتقدمة من استمرارية اعتمادها المتنامي على موارد وأسواق الدول النامية ، في ظل التشابك بين اقتصادياتها . وبحكم وجود طرفين أساسيين في هذه العلاقة فإن موضوع التفاوت في المقدرة والكفاءة والقدرة يطرح نفسه

(*) ومن الضروري أن يتم التمييز بين مفهوم الاعتماد على الذات ومفهوم الاكتفاء الذاتي كما يطرح ذلك أهمية التفرقة بين التبعية والاتكالية .

عند تحديد مضمون هذه العلاقة ، سواء أكانت أطرافها دولاً أو مجموعات إقليمية أو مؤسسات ، حيث يسعى كل طرف الى تحسين شروط العلاقة لصالحه ، عن طريق تعظيم المنافع وتقليص المخاطر ، دون الاكتفاء بالدور السلبي المتلقى لتلك الآثار. ويسعى كلا الطرفين عادة الى توظيف مجموعة من الفئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومختلف عناصر القوة لتحقيق النتائج الأفضل كل لصالحه .

أما بالنسبة للتبعية ، فلقد تطورت مضامينها وأشكالها وآلياتها مع تطور النظام العالمي ، ولكن جوهرها الاستغلالي ظل ثابتاً ، وقد كانت مؤشرات التبعية التقليدية تتمثل عموماً بدرجة الانكشاف الاقتصادي للخارج من خلال مؤشرات الاستيراد والتصدير والاستثمار والديون الخارجية وأنماط التنمية التبعية . وهي أمور تنبع أساساً من هيكلية الاقتصاد المتخلف الموروث ضمن التركة الاستعمارية والتردد من كسر حلقات الاندماج والترابط مع الاقتصاد العالمي .

إلا أن آليات جديدة للتبعية قد برزت مؤخراً في ظل التطورات والمستجدات الحديثة وقد تمثلت بهيكلية الاستيرادات ومضمونها كموقع ونسبة السلع الرأسمالية والوسيطة والمستلزمات الانتاجية والمواد الغذائية الضرورية في سلة الاستيراد ، وقد أسهمت مجموعة من السياسات التي اتبعتها الدول النامية نفسها في توسيع الاختراقات الأجنبية لهيكلها الاقتصادي ، ولعب الاندفاع والطموح السريع للتصنيع في البلدان النامية ، وسعيها لاستيراد نتاج التكنولوجيا المتقدمة ، واستعانتها بالاستثمارات الأجنبية ، وتبنيها أنماط تصنيعية معينة (تتمثل بالصناعات العابرة الكثيفة برأس المال والتكنولوجيا والمتوجهة للتصدير للأسواق الخارجية) دوراً هاماً في توسيع وتعميق التبعية الموضوعية مع الاقتصاد العالمي المتقدم وتكريس العلاقات غير المتكافئة معه ، وزيادة الاعتماد على مصادر التجهيز والتسويق الخارجي ، وقد أفلحت الشركات الأجنبية في ترويج بعض الصناعات التي لا تمثل إلا بعض حلقات التصنيع في الدول النامية والتي تمتد بداياتها ونهاياتها في العالم الصناعي المتقدم وهي حلقات تفتقر الى الارتباط الامامي والخلفي في داخل الاقتصاديات النامية .

وهناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي يمكن أن تفسر التبعية ، وتحدد عناصرها ، بعضها عوامل خارجية والأخرى داخلية . ويتفاوت تأثيرها وفق موقع القطر في النظام الاقتصادي العالمي ، ومرحلة نموه ، وطبيعة وهيكلية اقتصادياته ، وحجم موارده ونمط تنميته ، وطبيعة نظامه ، ودرجة تراكم خبراته وقدراته ، وإرادته ووعيه بأهمية تعبئة طاقاته واستغلالها . ويتجاوز المفهوم الجوانب الاقتصادية ليشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والعسكرية كما أن بعض عناصر التبعية تظل كامنة ومحتملة في حين تبرز بعض عناصرها

الأخرى . وحيث يوجد أكثر من طرف في هذه العلاقة فإن حصيلتها تتوقف على قوة ومقدرة الأطراف ، على استغلال قدراتها وظروفها والخيارات المتاحة لكل منها ومن بينها طبيعة التحالفات في الداخل والخارج ودرجة التماسك الداخلي ، ويذكر أن تطور وتعقد آليات التبعية مكنت الأطراف المهيمنة من فرضها ، بحيث تبدو وكأنها عملية تلقائية في ظل توفير المناخ وتمهيد القبول العام لها .

وتلقى العوامل الخارجية اهتماماً أكبر لدى اقتصاديي (المدرسة الامريكية اللاتينية) بحكم دورها المتميز على أرض الواقع والهيمنة التي مارستها الشركات الامريكية الاحتكارية في تلك المنطقة . ويرى أنصار هذه المدرسة أننا نعيش ضمن (نسق نظام دولي) يمتلك شبكة علاقات كثيفة وضخمة يصعب عزل مسيرة التنمية عن آثارها . وقد تتعدد أقطاب هذا النسق الدولي العام في مركز هذا النظام ، وتتولد عنه انساق فرعية وأخرى ثانوية ، مع تمايز نسبي . وتمارس دول المركز الهيمنة على الأطراف وتحكم العلاقات الدولية من خلال هذه التوجهات الأساسية في حين يتحدد موقع الدول النامية على المحيط ويكون دورها في الغالب هامشياً .

ولهذا فإن الحديث عن الاعتماد على الذات من أجل تحقيق التنمية المستقلة يجب ألا يغفل موقع القطر أو المجموعة الاقليمية في هذا النظام الدولي ، وفي تقسيم العمل الدولي غير المتكافىء ، الذي تكرس من خلاله الأدوار الثانوية والهامشية للدول النامية ، كمصدر للمواد الأولية ، وسوق للتصدير ، وميدان للاستثمار الأجنبي ، وبفضل سيطرة الشركات الاحتكارية على أجهزة الاعلام وتملكها مفاتيح الثورة المعلوماتية فقد استطاعت أن تجعل مسار التبعية يبدو وكأنه أمر تلقائي طبيعي ، مستغلة انبهار اصحاب القرار السياسي بالمجتمع الاستهلاكي الغربي وانجازاته ، وتلعب بعض الهيئات الدولية التي تهيمن الدول الكبرى المتقدمة على قراراتها دوراً مسانداً في تعميق هذا التوجه التبعي ، بما يكرس ويعمق هذا الترابط العضوي مع الاقتصاد العالمي ، عن طريق الترويج للانماط التنموية التابعة ، والقيم الاستهلاكية المدمرة . وقد أفلحت هذه الهيئات العالمية في خلق مصالح ضالعة ، وجذب فئات وشرائح اجتماعية معينة ، ذات فاعلية ونفوذ للمساعدة وللتحضير لهذا الاختراق ، والدفاع عن هذا التوجه وبذلك يتم الترابط والتشابك بين العوامل الخارجية والداخلية .

وبالمقابل ترى (المدرسة الهندية اليسارية) عدم التهويل والمبالغة في دور النسق الدولي ، حيث أن ذلك يمثل منهجية لتبسيط الأمور ، في محاولة لتبرأة الذمة ، وإلقاء اللوم على القوى الخارجية ، والتخلي عن تحمل المسؤولية ، ويرى أنصار هذه المدرسة أن العوامل الداخلية هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى في خلق التبعية وتعميقها ويتم ذلك من خلال

الدور الذي تلعبه بعض القوى الاجتماعية المحلية ، التي ترتبط مصلحياً بالمؤسسات الأجنبية ، ويتعاظم دور الطبقة الحاكمة ، صاحبة القرار السياسي ، مع مؤسساتها ورموزها ، بحكم وجودها في قمة المسؤولية ، ولهذا فإن من الضروري دراسة التشكيلة والتركيبية الاجتماعية والطبقية بالدرجة الأولى ، الى جانب التركيب الفكري والحضاري والجانب الفني ، مثل كفاءة الأداء والادارة والتنظيم ، والقيم الاستهلاكية ، والانتاجية وموقع العمل . ويعتقد أنصار هذه المدرسة أن تقليص التبعية هو موضوع ممارسة لا مجرد شعار . وإن مفتاحه الرئيسي هو اكتساب المعرفة ، واستيعاب أسرار التكنولوجيا ، وإعادة انتاجها ، والمشاركة الشعبية في جميع مراحل اتخاذ القرار والتنفيذ .

الفصل الثاني
الجهود القومية لتقليص التبعية وتعزيز الاعتماد على الذات

إن السعي القومي الجماعي لتقليص التبعية من خلال سياسة الاعتماد على الذات يستهدف الخلاص من فخ الخيارات التبعية ، التي تطرحها القوى الخارجية وتتبناها الدول النامية والتي تؤثر على مضمون التنمية ومسارها ، وعلى علاقات القوى الخارجية في تحقيق أهدافها . وهذا يعني السعي لتقليص درجة الانكشاف الاقتصادي المتمثل بالعديد من المؤشرات وعلى رأسها مؤشر الاعتماد الخارجي الكبير والمتنامي على عناصر الانتاج الأساسية ، وعلى رأسها الموارد المالية والتكنولوجية ، كالقروض الخارجية والاعتماد على الخبرة الأجنبية .

إن درجة الانكشاف الاقتصادي تتضح من الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني ، بما يعكس قابلية الاقتصاد للانكسار . والأمر لا يتعلق بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي فحسب ، وإنما يتجاوزه كذلك الى علاقتها بالانتاج الزراعي والصناعي ، وبالاستثمار وكذلك بشروط التبادل ومضمون التجارة ، تصديراً واستيراداً واتجاهاتها وتركزها السلعي والجغرافي . ولعل من بين مؤشرات التبعية التي تفاقمت مؤخراً درجة الانكشاف المبكر في ميدان الأمن التكنولوجي والغذائي والصناعي ، والدفاعي مما يعكس درجة الاعتماد والاختراق المتبادل بين اقتصاديات الشمال والجنوب في البيئة الاستهلاكية والاستثمارية ومستوى تنظيم العملية الانتاجية .

إن القدرة الذاتية على مجابهة هذه المؤشرات تمثل المعيار الذي في ضوئه يمكن الحكم على درجة الاعتماد على الذات بحكم ما يمثله من قيود على حرية اتخاذ القرار ويجب أن لا يعني تركيزنا على هذه المؤشرات المادية إهمال المؤشرات المعنوية ، المتعلقة بالجوانب الحضارية والقيم الخلقية .

إلا أنه يجب التحذير هنا من مخاطر التعميم عند تحليل المؤشرات والمعايير الكمية حيث انها قد تخفي وراءها توجهات مضادة . فزيادة الاستيراد قد لا تعكس لوحدها

بالضرورة زيادة التبعية ، إذا كانت المستوردات سلعاً رأس مالية لازمة لعمليات التنمية المستقلة الشاملة والمتوازنة . وإنها تتم بشروط متكافئة معقولة ، كما أن ارتفاع قيمة الصادرات نتيجة تحسين شروط التبادل لصالح الدول النامية ، يمثل ظاهرة إيجابية ، ومؤشر التصنيع وتصدير السلع المصنعة قد لا يعني لوحده بالضرورة إهداراً للموارد وارتفاعاً في كلفة الانتاج وخرقاً لمبدأ المزايا النسبية القومية . كما أن معيار التكامل الاقتصادي لا يوفر لوحده بالضرورة متطلبات التنمية المستقلة والمتوازنة والشاملة وتحسين الأداء الاقتصادي إذا أسهم في زيادة الاعتماد التبعي غير المتكافىء على الخارج فكثيراً ما يتم الحديث عن تحقيق اكتفاء ذاتي بكلفة اقتصادية واجتماعية قطرية وقومية باهظة بالاعتماد على عناصر انتاج أجنبية . وليس ضرورياً أن يتطابق الاكتفاء الذاتي مع الاعتماد على الذات ويظل السؤال يطرح نفسه بمن ؟ . . . لصالح من ؟ . . . وبأي ثمن ؟ . . ولهذا فإن من الضروري دراسة مضمون العملية التنموية (الانتاجية والتبادلية والاستثمارية والفنية) بشكل معمق وتحليل دورها في تقليص التبعية في مختلف هذه المراحل لكي لا نقع في فخ التبسيط .

وأخذاً بجميع هذه الملاحظات بعين الاعتبار فإن المطلوب هو تحديد دور العمل العربي المشترك في تعزيز الاعتماد على الذات على المستويين القطري والجماعي ، كما يجب أن لا نغفل دور العمل المشترك في بعده الدولي وجهده من خلال مدى المشاركة في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، لتحقيق التكافؤ والعدالة والكفاءة في التعامل بين أطرافه ، وتعزيز دور الدول النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية الهامة(*) .

لقد اتخذ العمل العربي المشترك عدة مسالك في تعزيز الاعتماد العربي على الذات وسنحاول التركيز على محورين رئيسيين هما المحور القطري والمحور القومي :

(أ) ـ على المستوى القطري :

لعل أبرز الجهود القومية في هذا الميدان هي المساهمة الفنية لدعم الجهود القطرية في تعزيز المسار التنموي وتصحيحه وتوفير القناعات لاتباع أنماط تنموية قطرية مستقلة ذات بعد قومي ينسجم والمصالح القومية . كما يتمثل الجهد القومي في سعيه للتنسيق بين الخطط القطرية لتخفيف التنافس بين المشروعات وإهدار الموارد والطاقات وتحسين استغلال الموارد الطبيعية . وقد أسهمت الجامعة العربية من خلال منظماتها المتخصصة في تقديم العون

(*) ولا بد من الاشارة الى أن مطالب الدول النامية في الأمم المتحدة لم تكن لتتعدى تحسين موقعها في إطار هذا النظام ، وليس التخلص من قيوده وكان الدور العربي رائداً على المستوى العملي في تقديم نموذج فريد في العلاقات من خلال العون العربي الانمائي للعالم الثالث على أساس التضامن والتكافل والتكافؤ . إلا أن الدول العربية فشلت في نفس الوقت في بلورة نموذج تنموي مستقل شمولي على المستوى الداخلي .

الفني ودراسة المشروعات وبلورة فرص الاستثمار ، وتوفير فرص التدريب وتقديم الخبرات للاستفادة من التجارب الناجحة لدى الاقطار العربية أو في العالم الثالث .

ولا بد من الاشارة الى أن الخطط القطرية العربية نفسها لا تمثل في غالبيتها في أحسن الأحوال الا برامج استثمارية ، وتجميعاً لمشروعات متناثرة ، تفتقد الترابط والتشابك ، مما يجعلها أقرب للتعبير عن امنيات ونوايا ، وأداة لترشيد الموارد واستخداماتها . وكثيراً ما تفتقد هذه الخطط للموارد والأجهزة الكفيلة بإنجاح أهدافها ، ولعل استعراضاً سريعاً لهذه الخطط يظهر الغياب الكلي أو الجزئي للبعد القومي فيها ، إلا من خلال عبارات مطاطة وغامضة ، وبالعودة الى مشاريع هذه الخطط يتضح الغياب شبه الكامل للتنسيق بين المشاريع المتماثلة في الخطط القطرية . كما يلاحظ أن الخطط القطرية لا تتضمن المشروعات العربية المشتركة التي تعامل كجزء مستقل عن مشاريع الخطة القطرية ، مما يفقدها الترابط مع القطاعات والمشاريع الأخرى .

لقد أخفقت المحاولات العديدة للجامعة العربية للدعوة الى اجتماعات دورية منظمة لوزراء التخطيط العرب ، للاتفاق على منهجية مشتركة للتخطيط وأفق زمني موحد . ويبدو أن المخاوف كانت ناجمة عن احتمالات تنازع الاختصاصات بين وزراء المال والتخطيط من ناحية ، والحذر من عدوى الفكر التخطيطي للعمل القومي ، والتوجه التخطيطي الالزامي في ظل تمسك الأقطار بسيادتها القطرية الى جانب الخشية من ترتيب مسؤوليات مالية على بعض أقطار المجموعة العربية .

وقد اتضح من مراجعة الأهداف العامة الكبرى والخيارات الرئيسية للخطط القطرية خلو غالبيتها من إشارات واضحة ومباشرة لهدف الاعتماد على الذات قطرياً أو قومياً . فيلاحظ أن هذه الخطط تعتمد على المعطيات والمشاكل المحلية . وسبل معالجتها داخلياً . وربما كان الاستثناء البارز هو الاشارة الى إمكانيات الاستعانة بالتمويل العربي . ويبدو أن هدف تقليص التبعية لم ينص عليه عموماً كأحد المحاور الرئيسية في اختيارات معظم المخططين الرسميين العرب في الخطط القطرية اللهم إلا من خلال إشارات متفرقة ، وسياسات عامة ، كالنهوض بالصادرات والحد من الواردات وتقليص العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية ، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع إلا أن عدداً محدوداً من هذه الخطط خرج عن هذه القاعدة ، في تبوء هدف تقليص التبعية موقعاً متقدماً ، كعامل استراتيجي للاستقرار الاقتصادي حيث أكدت على أهمية التركيز على عناصر الانتاج الوطنية ، وحسن استثمارها ، من أجل تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين . ومن الغريب أن بعض الأقطار التي لا تزال ترفع شعار الوحدة قد خلت خططها تماماً من أي توجه نحو التكامل الاقتصادي ، حتى مع الأقطار العربية الأقرب اليها عقائدياً .

ومن هنا تبدو صعوبة دور الجامعة العربية في التنسيق بين هذه الخطط ، وقد استدعى ذلك دعوتها ولجوءها الى طرح بدائل أخرى فرعية كمقترح التنسيق القطاعي ، أو تنسيق بعض المشروعات ذات الثقل الاستراتيجي . وقد حذرت الجامعة العربية من الآثار السلبية المترتبة على توطين المشاريع وفق المنطق المالي والقطري البحت بدلاً من مبادىء الميزة النسبية القومية ، مما تحمل معه الاقتصاد العربي كلفاً اقتصادية واجتماعية باهظة . ونشير بهذا الصدد إلى أنه بالرغم مما يبدو من ضخامة حجم الاستثمارات المخصصة في الخطط والبرامج الانمائية العربية فإن آثارها كانت متواضعة في ظل جسامة مشكلات التخلف والتبعية الموروثة ، والخلل الكبير في توزيع هذه التخصيصات جغرافياً وقطرياً ، مما كرس وعمق التشويه البنيوي ، وها نحن نشهد بوادر احتمالات تحول.الاقتصاد العربي من اقتصاد زراعي خدمي في أوائل السبعينات الى اقتصاد استخراجي ريعي خدمي في الثمانينات . ويعكس التوزيع القطاعي التوجه الذي ساد العالم الثالث خلال الستينات في التركيز على التصنيع غير المرتبط عضوياً بالقطاع الزراعي وإهمال تطوير المجتمع الريفي . فلقد بلغ حجم الاستثمارات المخططة والمستهدفة في الوطن العربي خلال الفترة ما بين ٧٠ ـ ١٩٨٠ حوالي ٣٤٦,١ مليار دولار كان نصيب القطاع الصناعي منها ٢٢٪ وقطاع النقل والمواصلات والتخزين ١٧٪ والصحة والتعليم ١٤٪ والتشييد والبناء ١٣٪ والزراعة ١٠٪ ومثله لقطاع الكهرباء والنفط ، وفي ظل الوفرة النفطية ارتفعت التخصيصات للخطة الخمسية اللاحقة الى ٧٣١,٣ مليار دولار ليرتفع معه المجموع الى ١٠٧١ مليار دولار يعود ٧٠٪ منها الى الدول العربية النفطية .

ب ـ على المستوى القومي :

يتضمن الجهد المشترك على المستوى القومي من أجل تقليص التبعية وتعزيز الاعتماد على الذات جماعياً العمل على عدة محاور وساحات كالاسهام في التوعية بأهمية تحرير الموارد الطبيعية من السيطرة الأجنبية ومن خلال العمل على تقديم نماذج قومية للعمل العربي المشترك ممثلة بالمشروعات العربية المشتركة وإنشاء مجموعة متكاملة من بيوت الخبرة والتمويل العربية القومية التي تتولى تقديم خدماتها للاقطار العربية ، ووضع العديد من الاتفاقيات الجماعية لتيسير انتقال السلع وعناصر الانتاج وتبني سياسات موحدة تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك وتجاه الدول والمجموعات الاقليمية والمنظمات فضلاً عن بلورة الاجماع العربي على الالتزام بقواعد سلوك قومية تتعهد الدول بموجبها بالالتزام بمواقف موحدة تجاه القضايا الدولية والاقليمية بتعزيز القدرة الذاتية العربية والتنمية التكاملية والتكافل القومي من خلال الاعتماد على القدرة الذاتية وعناصر الانتاج العربية ومنحها والمنتوج العربي معاملة تفضيلية . وكان أبرز المنجزات القومية التوصل الى أول تصور شمولي متكامل في إطار مستقبلي من خلال وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي

العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان ، بهدف تحقيق هدفي الأمن والانماء القومي بمستواها الشمولي والتحرري ، وتحسين الموقع العربي في العلاقات الدولية من خلال السعي لجعلها أكثر تكافؤاً وعدالة ، وتوظيفها لخدمة المصالح القومية . وقد انطلقت وثائق قمة عمان الاقتصادية من مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات وأعدت برامج عملية من أجل تقليص التبعية في مختلف الميادين الانتاجية والتبادلية لا سيما التكنولوجية . وفي إطار جهدها التوعوي الفكري أفلحت الجامعة العربية في خلق تيار شعبي من أجل الالتفاف حول الأهداف التكاملية القومية كان يمثل عنصر ضغط كبير لتحقيق تلك الأهداف . وأخيراً وليس آخراً فلا بد من الاشارة الى أن الجهاز الاقتصادي لجامعة الدول العربية قد أعد مشروع للخطة الخمسية الأولى للعمل الاقتصادي العربي المشترك تنفيذاً لقرارات قمة عمان وهي بالرغم من تراجع الموقف الرسمي عن مبدأ التخطيط بعد فترة قصيرة من اقراره واعتماده ، وبالرغم من الاكتفاء باعتبارها خطة تأشيرية وتعويضها بمبدأ البرمجة القطاعية (بدءاً بمشاريع الأمن الغذائي العربي من خلال المشروعات العربية المشتركة) فسيظل المشروع يمثل أولى خطة تضم بين أوجه النشاط المشترك لسنوات مقبلة وتوفر مزايا متبادلة لصالح الدول المستفيدة والممولة والأجهزة التمويلية والمنظمات العربية المتخصصة .

ب / ١ - تحرير الموارد الطبيعية :

لعل أبرز الجهود التي أفلحت الجامعة العربية في قطاف ثمارها هي نضالها المتصل من أجل استعادة الملكية الوطنية للموارد العربية . فلقد لعبت مؤتمرات البترول منذ عام ١٩٥٩ تحت مظلة الجامعة العربية وبرعايتها ، وعلى مدى عشرين عاماً ، دوراً بارزاً في التوعية بأهمية تحرير الموارد الطبيعية من التبعية الأجنبية . ومنذ بداية الخمسينات استأثر النفط العربي بالمزيد من الاهتمام القومي الرسمي بإنشاء لجنة خبراء النفط العرب عام ١٩٥١ ثم المكتب الدائم للنفط عام ١٩٥٦ وإدارة لشؤون النفط في إطار الأمانة العامة للجامعة العربية في عام ١٩٥٩ وشمل النشاط إعداد مشاريع لتنسيق السياسات النفطية ومشاريع لانشاء الشركات المختصة في الفعاليات النفطية ، ومنذ بداية عام ١٩٦٠ دعى المجلس الاقتصادي الى تحسين شروط الاتفاقيات النفطية والحفاظ على الاحتياطي النفطي العربي وتحسين مستويات الأسعار . وباعتقادنا أن القرار العربي التاريخي في استعادة ملكية الموارد النفطية والتصحيح الجزئي لاسعار النفط الخام ، نتيجة تزايد الوعي الشعبي بضرورة تنفيذهما ، كانا يمثلان أبرز آليات التحرر من التبعية ، حيث قدما نموذجاً ناجحاً للدول النامية للنسج على منواله . وفي تطور تاريخي مذهل ، أفلحت بعض الدول النامية في اتخاذ قرارات اقتصادية كبرى تمس صميم النظام الاقتصادي العالمي ، بعيداً عن سيطرة دول المركز . وكان بالامكان أن يستثمر هذا النجاح بشكل ايجابي أفضل لولا التخطيط المحكم المضاد ، الذي واجهت به الدول المتقدمة القرار المذكور ، من خلال سلسلة من

الاجراءات والسياسات التضامنية المتعددة والمتكاملة ، التي استطاعت من خلالها أن تجهض هذا الانجاز العظيم ، وتسترد لنفسها معظم مكتسباته ، وتطوح بالركيزتين الأساسيتين الانتاجية والتسعيرية لسوق النفط الدولية لتعود سوقاً يهيمن عليها المستهلكون الكبار ، وبالتالي تقزيم دور منظمة الأوبك الى مجرد مجهز تكميلي حدي ينشغل بالدور الدفاعي في هذا السوق ، وبالاضافة فقد استطاعت الشركات دولية النشاط المتضامنة والمترابطة استدراج الدول العربية الى فخ الارتباط الأوثق بالاقتصاد العالمي من خلال الترويج لانماط انمائية وتكنولوجية وتصنيعية تابعة ولصور جديدة للتبعية تتجاوز في آثارها البنية الجديدة للملكية بعد التأميم ، من خلال تحكم تلك الشركات بالعناصر الاستراتيجية للعملية الانتاجية من خلال قنوات الانتاج التبادل والاستثمار والتكنولوجيا . وبالاضافة فقد ابتدعت الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى آليات جديدة لتكريس هذه التبعية وتعميقها من خلال تصدير التضخم المدار ، والتحكم في تقلبات أسعار الصرف ، وأزمة الديون الدولية بل ونشر بؤر الصراعات والحروب المحلية على ساحات العالم الثالث لاستنزاف موارده وطاقاته . ولقد كانت المنطقة العربية هي الأسبق تاريخياً ، من باقي مناطق العالم الثالث في تجذر ارتباطها العضوي في النظام العالمي ، وجاءت الحقبة النفطية لتسهم في تعميق هذا الاندماج ولتجعل المنطقة العربية هي الأكثر انغماساً بالتبعية بالقياس الى مناطق العالم الأخرى ، وهكذا يفرض المتغير النفطي نفسه باعتباره العامل الأكثر تحكماً بالمتغير الانمائي ومسيرة العمل العربي المشترك طول السنوات اللاحقة .

ب / ٢ ـ تقديم النماذج القومية الانتاجية والفنية (المشروعات العربية المشتركة والمنظمات العربية المتخصصة) :

ب /٢ /١ ـ المشروعات العربية المشتركة : يمثل هذا النموذج اليوم أبرز آليات التكامل الاقتصادي العربي ، وأوسعها قاعدة وتنوعاً في نشاطاته . وقد حظى ذلك باهتمام المجلس الاقتصادي منذ تأسيسه فكان أول قرار له إقامة أول مشروع عربي مشترك في عام ١٩٥٦ في إطار الجامعة العربية . وقد تنامى الاهتمام بهذه الآليات فيما بعد في ظل الوفرة النفطية بحكم ما تتمتع به من مزايا تتمثل بالمرونةمن حيث تنوع الأشكال القانونية والمرامي وتعدد الصيغ وعدم تعارضها مع الجهود القطرية التنموية ، متجاوزة في ذلك مشكلة السيادة وتباين الفلسفات والمناهج الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن أن تكون هذه الصيغة المرنة ، إذ أحسن اختيارها وتطبيقها ، أداة فعالة لتعزيز التكامل بين عناصر الانتاج العربية وتوسيع القاعدة الانتاجية وتصحيح البنى الهيكلية وتوسيع السوق العربية . وبالنظر للانتقادات التي وجهت اليها في الفترة السابقة لضعف ترابطها وعدم تحديد موقعها ضمن مخطط متكامل وسيادة الشركات القابضة في توجيهها فقد طورت استراتيجية العمل

الاقتصادي العربي المشترك مفهوماً حديثاً يتجاوز هذه السلبيات ويؤكد أهمية إنشائها في إطار تصور تنموي شمولي مترابط ، مع تأكيد الطبيعة الانتاجية والترابطية لها ، ومشاركة عناصر الانتاج العربية في نشاطاتها ، ضمن عمل تنموي مشترك يلبي الحاجات الأساسية القومية ، وبما يوفر مصلحة ومسؤولية مشتركة للمشاركين فيها لغرض انجاحها . وقد اتسع هذا المفهوم ليشمل المشروعات الوطنية القطرية التي تستهدف تلبية حاجات قومية أو قطرية في إطار قومي إذا ما أدت الى تدفقات سلعية أو خدمية ، وترابطات أمامية وخلفية عضوية بين الأقطار العربية . وقد أكدت وثيقة الاستراتيجية والميثاق القومي الاقتصادي على ضرورة منحها ومنتجاتها ومدخلاتها معاملة تفضيلية وتعهدت الدول بمعالجة مشاكلها في مراحل الاعداد والترويج والتنفيذ والتشغيل الفعلي والتسويق وحمايتها من المنافسة الأجنبية . إلا أن التجربة العملية أظهرت الكثير من الاحباطات في التعامل مع هذه المشروعات رغم أنها كانت مؤهلة لخدمة أهداف التنمية التكاملية ، لا سيما وانها تتمتع بقاعدة متسعة حيث قدر عدد المشروعات العربية فيها ٣٩١ برأسمال قدره ٤ و٢١ مليار دولار في حين قدر عدد المشروعات العربية الدولية المشتركة ٤٣٩ مشروعاً برأسمال قدره ٣ , ١٤ مليار دولار ليبلغ مجموعها ٨٣٠ مشروعاً برأسمال قدره ٧ , ٣٥ مليار دولار. وبغية تطوير هذا المدخل الانتاجي التكاملي وزيادة جاذبيته ومعالجة المصاعب العملية التي تحد توسعه ، فقد اقترحنا مشروع اقامة مناطق اقتصادية قومية حرة لهذه المشروعات العربية المشتركة تتعزز بوجود سوق سلعية مشتركة لمنتجاتها ، وقد لقيت هذه الفكرة ترحيباً من العديد من الدول الراغبة في استضافتها بحيث تكون منطلقاً لانتشار هذه الجزر القومية في الوطن العربي . ويستهدف المقترح تكوين قواعد لنشاطات قومية واسهامات وملكية وإدارة قومية مشتركة من منطلق التكامل القومي التنموي وكترجمة عملية للمبادىء الواردة في مواثيق قمة عمان الاقتصادية ولا تمثل هذه المنطقة موقعاً جغرافياً محدداً بل تغطي بمضمونها أية مشروعات عربية مشتركة تتوفر فيها المواصفات التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أينما كان موقعها ما دامت تتوفر فيها المعايير القومية المطلوبة . وبموجب هذا المقترح لا تكون هذه المنطقة خاضعة إلا للتشريعات القومية التي يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتتمتع بحصانة قومية (بموجب اتفاقية عربية) تمنع الاستيلاء عليها أو مصادرة أموالها وموجوداتها ونزع ملكيتها وفرض الحراسة عليها ، إلا بمقتضى حكم قضائي يصدر عن محكمة الاستثمار العربية . وانطلاقاً من مبدأ الالتزامات المتقابلة والمتكافئة ففي الوقت الذي توفر الدول المستضيفة والشريكة في هذه المشروعات جميع الحوافز والضمانات والتسهيلات وحرية المشروع في اختيار جهازها الفني والاداري والقيادي ووضع سياساته فإن الأطراف الأخرى الشريكة تكون ملزمة بتيسير دخول منتجات هذه المشروعات المشتركة وحمايتها من المنافسة الأجنبية ومنحها الأفضلية في التبادل

مع حرية تداول أسهم المشروع وسنداته في أسواقها . ويراعي المقترح تفاوت درجة التسهيلات والامتيازات الممنوحة وفقاً لطبيعة المشروع ودرجة إسهامه في تعزيز القدرة الانتاجية العربية الذاتية والنقل الحقيقي للتكنولوجيا وتطوير الموارد البشرية والمعرفة التنظيمية والادارية . ويوفر المقترح ضمانات بعدم التحكم في ملكية وإدارة المشروع من قبل طرف أو شريك معين ويتيح للدول المستضيفة أسبقية الاستفادة من المشروع المشترك وفق شروط عادلة .

ومن المهم أن يراعى عند اختيار وتوطين المشروعات المشتركة جدواها الاقتصادية والفنية ومبدأ الميزة النسبية القومية تطبيقاً لمبدأ المنافع المتبادلة والتوزيع العادل لها في ظل تقسيم عمل عربي وتخصص انتاجي قومي بحيث يمكن معه أن تتخصص الدول النفطية غير الزراعية مثلاً بانتاج المستلزمات والمدخلات الانتاجية الزراعية (كالأسمدة والمعدات والمكائن والمعدات الزراعية) مع مشاركة عناصر الانتاج العربية فيها ، مقابل تخصص الدول الزراعية بالمشاريع الانتاجية الزراعية وفق نفس المنطلقات .

وبغية تعزيز هذا المدخل فإن من المقترح استكماله بتطوير مهام بعض المؤسسات الانمائية القومية حيث يكلف الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي مثلاً بمنح الأولوية في نشاطاته لتمويل البنى الأساسية لهذه المشروعات وفق شروط ميسرة من ناحية والسماح له بالمساهمة في ملكيتها وإدارتها لتكون منطقة جذب لرأس المال العربي الرسمي والخاص بحكم وجود شريك مؤسسي هام يمتلك الخبرة والمقدرة والامكانيات الواسعة . ويؤدي هذا المقترح الى تجاوز العقبات التي تعترض حالياً طلبات الإئتمان القطرية التي تصطدم بالسقف الائتماني المحدد لكل قطر عربي . ومن ناحية أخرى فإن صندوق النقد العربي مكلف بتقديم تسهيلات إئتمانية لهذه المشروعات لتيسير تبادل منتجاتها العربية داخل الوطن العربي وتغطية العجز الناجم عن مدفوعاتها . ويلاحظ أن فلسفة المقترح هي توسيع نطاق السيادة القومية والصلاحيات التشريعية والتنظيمية والادارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإسهامه المباشر في حسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية وإشراك مختلف عناصر الانتاج العربية (وليس رأس المال العربي وحده) مباشرة في العملية الانتاجية ملكية وانتاجاً وإدارة وبما يمكن من تصحيح التشويه الهيكلي وتلبية الحاجات الأساسية القومية . وفي الواقع فإن (جاذبية) هذا المقترح تتمثل في ترابط المصالح والمسؤولية المشتركة لانجاح المشروع مما يقلل من احتمالات فشله وضمان عدالة توزيع ثمار التنمية ويجنب العمل المشترك الخلافات الطارئة . وباعتقادنا أن هذه الآلية ستمثل ترجمة عملية لتحقيق الترابط الانتاجي العضوي بين الاقتصاديات العربية في نفس الوقت الذي تعزز فيه التنمية القطرية وتشابك مشاريعها مع المشاريع القومية .

ولا بد من التأكيد على أهمية بلورة مثل هذه المشروعات من قبل المنظمات القطاعية المتخصصة في إطار التصور الشمولي المتكامل الذي يضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدد معايير هذه المشروعات ويتولى متابعة تنفيذها .

ب /٢ /٢ ـ نموذج بيوت الخبرة العربية والمنظمات القومية المخصصة : يحتوي التنظيم الهيكلي المؤسسي (الاقتصادي والاجتماعي) القومي على شبكة متكاملة من بيوت الخبرة العربية في مختلف الميادين والقطاعات ممثلة بالمنظمات العربية المتخصصة والأمانات الفنية للمجالس الوزارية الأخرى والاتحادات النوعية ضمن بنيان هرمي يقف على قمته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتركيبه الشمولي عضوية وأغراضاً وصلاحيات وتمثل قاعدته مجموعة واسعة من هذه المنظمات والمجالس والاتحادات النوعية . ويلاحظ أن هذا التوجه كان يستند الى مبدأ التخصص الوظيفي الذي سبق تطبيقه في هيئة الأمم المتحدة والذي وجد ترجمته في وكالاتها المتخصصة . وفيما عدا مجلس الوحدة الاقتصادية ، الذي حددت له اتفاقية أهدافاً شمولية ، مع أن عضويته لا تضم حالياً جميع الأقطار العربية ، فإن باقي المنظمات لها أهداف قطاعية أو وظيفية محددة وهي تقدم العون الفني والخبرة الفنية للأقطار العربية المنضمة الى اتفاقياتها كما توفر الصناديق التمويل الانمائي أو لدعم العجز في موازين المدفوعات القطرية .

ولا بد من الاشارة الى أن هناك منظمات وصناديق عربية قطرية أو إقليمية ذات نشاط شمولي حيث توفر خدماتها للدول العربية كما أن هناك مؤسسات قومية تشمل نشاطاتها تقديم العون الفني والمالي الى الدول غير العربية .

وتسهم جميع هذه المنظمات في تعزيز الاعتماد على الذات قطرياً وقومياً من خلال اعداد الدراسات القطرية والقطاعية وتوفير الخبرة وبلورة المشروعات القطرية وترويجها وتطوير الموارد البشرية وتقديم العون الفني . والاستشارات وتدريب الكوادر وتقديم الاستشارات الفنية واعداد المسوحات وإقامة قاعدة لشبكة المعلومات والبيانات لتضعها في خدمة الأقطار العربية .

وعلى المستوى القومي ، أسهمت المنظمات والمجالس في إطار الجامعة العربية في تطوير مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية (التربوية والثقافية والزراعية والصناعية) انطلاقاً من المبادىء والبرامج التي تضمنتها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وأقرتها قمة عمان الاقتصادية لعام ١٩٨٠ . كما أنها أسهمت في بلورة عدد من المشروعات العربية المشتركة في نطاق قطاعاتها فضلاً عن سعيها للتنسيق بين الخطط والبرامج والمشروعات القطرية وإعداد الاتفاقات والتشريعات القطاعية الموحدة .

وتمثل الاتحادات العربية النوعية آلية قطاعية أخرى لخدمة العمل العربي المشترك

وتعزيز الاعتماد على الذات ، من خلال سعيها للتنسيق وتدعيم الروابط وتبادل الخبرات والبيانات بين الهيئات والمؤسسات العاملة في الميادين المتشابهة . كما تسعى بعض هذه الاتحادات الى تدريب الكوادر وبلورة المشروعات وتعزيز الجهد المشترك فيما بينها لخدمة أهداف التكامل الاقتصادي العربي . ويذكر أن هناك أربعة عشر اتحاداً نوعياً تعمل في القطاعات الزراعية والصناعية والنقل والمواصلات تضم في عضويتها شركات وهيئات عامة وخاصة ومختلطة ، من مختلف الأقطار العربية بعضويات عاملة ومنتسبة أو مراقبة . وقد حرصت القمة الاقتصادية العربية على أن يكون لها دورها، من خلال المنظمات المتخصصة التي تعمل في نطاقها ، في المشاركة في اعداد الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع القطاعية .

ولا بد من الاشارة الى أن ثمانية مجالس وزارية متخصصة قد أنشئت في إطار الجامعة العربية لاداء نفس الأهداف التكاملية والتنسيقية والتعاونية السابقة الذكر ، وفيما ما عدا مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء العدل العرب ، فليس لدى المجالس الوزارية الأخرى أمانات فنية مستقلة ، حيث تتولى الدوائر المختصة في الأمانة. العامة للجامعة العربية مهمة الأمانة الفنية .

ب / ٣ ـ دور العمل العربي المشترك في تقليص التبعية الانتاجية

في غياب مخطط عربي قومي تنموي شمولي ، الزامي أو تأشيري، وفي غياب توجهات تخطيطية قومية ملزمة ، وفي غياب تنسيق محكم بين الخطط والمشاريع القطرية ، وفي ظل غياب البعد القومي للخطط الانمائية القطرية ، كان طبيعياً توقع أن ينفرد كل قطر عربي بوضع خططه ومشاريعه الانمائية بشكل منعزل عن باقي الأقطار العربية الأخرى ، وأن تنشأ المشاريع القطرية دون أن تأخذ في الحسبان وجود أو قرب إنشاء مشاريع مماثلة أو مكملة في داخل أقطار الأسرة العربية ، مما رجحت معه كفة التنافر والتنافس والتباعد والتضارب على حساب التكامل والتضافر .

ولقد أدى الطموح العربي القطري لتحقيق تنمية سريعة وانمائية وانجاز المشاريع خلال فترة زمنية أقصر ، إلى الوقوع في فخ الاعتماد على المؤسسات والأسواق والموارد والمصادر الأجنبية في العديد من الميادين والمراحل الانتاجية والتسويقية والتكنولوجية واستثمر عامل تفاوت حظوظ الأقطار العربية من ملكية الموارد . وضعف أو قلة البيانات حول حجمها ونوعيتها وتخلف وسائل الاتصالات والمواصلات ، من قبل المؤسسات الأجنبية والقوى الداخلية المساندة لها ، في تكريس الاعتماد على الخارج والتوجه بعيداً عن التكامل العربي ، وكان ذلك أكثر وضوحاً في بداية المرحلة الاستقلالية واستمرار الارتباط والتعامل التقليدي والتاريخي بين البلدان العربية والأسواق الخارجية من خلال المؤسسات الاقتصادية والمصرفية والمالية والتجارية والاستشارية التي ظلت تهيمن على النشاطات

الاقتصادية في الأقطار العربية وتقلل الثقة بالمؤسسات الوطنية المماثلة الحديثة العهد والقليلة الخبرة ، ولقد ظلت عقدة الأجنبي تحكم في الكثير من السياسات والقرارات التنموية رغم التطور الملموس والسريع في حقول المعرفة والتعليم والخبرة ، والنمو الكمي والنوعي في المؤسسات الوطنية والقومية ، في مختلف الميادين الانمائية واكتشاف زيف الفرضيات بإمكان إقامة علاقات متكافئة بين طرفين غير متساويين .

لقد سعت أجهزة الجامعة العربية الى إيضاح الآثار السلبية الناجمة عن التبعية بمختلف أشكالها ، ولا سيما في الحقل الانتاجي والتكنولوجي ، وذلك من منطلق التأكيد بأن التنمية المستقلة يجب أن تستند أساساً الى الفعل والفكر والساعد العربي وبالاعتماد الرئيسي على عناصر الانتاج والمدخلات والأسواق العربية ، ونبهت الجامعة العربية الى خطورة ظاهرة الاعتماد المتنامي ، التبعي وغير المتكافىء ، على الخارج وبعد عقود طويلة من الاستقلال الوطني ، والتطور الذي حققته معظم الدول العربية ما زال الانتاج العربي يعتمد بنسبة ٦٢٪ على الاستيراد الخارجي وما زال الوطن العربي يعتمد بنسبة ٥٢٪ من غذاءه على الخارج وبنسبة ٤٨٪ من مواد بناءه ٤٦٪ من كساءه على الخارج .

ب /٣ / ١ ـ الاعتماد على عناصر الانتاج العربية

لقد ظل موضوع الاعتماد العربي التفضيلي على عناصر الانتاج والخبرات العربية في تحقيق التنمية القطرية والقومية موضع الاهتمام المستمر والمتنامي للمجلس الاقتصادي العربي ، واستأثرت القطاعات الانتاجية باهتمام المجلس منذ أول قرار له في ٢٥ /١٩٥٣/٥ ضمن نظرة شاملة ، ولكن بمعالجات متناثرة ومبترة حيث دعا الى دراسة إنشاء هيئة إقليمية واقتصادية ومؤسسة مالية مشتركة للانماء الاقتصادي لتمويل المشروعات العربية وشركة ملاحة عربية لاستغلال العربي للثروات الطبيعية ، بدءاً باملاح البحر الميت ودعا الى إقامة جماعات دولية للسلع وهو تبشير بنموذج الأوبك الى جانب اهتمامه بتيسير انتقال السلع وعناصر الانتاج العربية .

ب/١/٣/أ- ويلاحظ أنه بالرغم من وعي الجامعة العربية بأن العنصر البشري هو العنصر الأولى بالرعاية والاهتمام ، بحكم إيمانها بأن الانسان هو هدف التنمية وأداتها فإن عدد القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي ومجلس الجامعة تعكس اختلال التوازن في الاهتمام الرسمي بعناصر الانتاج العربية . فمن بين أكثر من مائتي قرار أصدرها المجلس خلال الفترة منذ تأسيسه حتى اليوم لمعالجة عناصر الانتاج والسلع والمدخلات العربية لم تكن حصة العمل فيها إلا ٦٪ فقد خصص المجلس ١١٩ قراراً لمعالجة قضايا المال والاستثمار و٧٠ قراراً للتبادل السلعي في حين لم تتجاوز عدد قراراته التي تتعامل مع تيسير تنقل القوى العاملة وضمان حقوقها إلا ١٣ قراراً فقط وبالطبع فليس عدد القرارات هو

العامل الحاسم لوحده بل يجب النظر الى مضمونها وتنفيذها . لقد شرع مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي العديد من الاتفاقيات العربية الجماعية بطبيعتها التي تتناول تيسير انتقال السلع والأموال العربية وكان انضمام الدول الأعضاء آنذاك اليها كثيفاً . وبالمقارنة فلم تصدر عن المجلسين في حقل تنظيم انتقال العمالة العربية وتيسيرها وضمان حقوقها إلا اتفاقيتان هما الميثاق العربي للعمل الذي عنى بانشاء منظمة مستقلة تعنى بشؤون العمل العربي (والتي تكفلت بدعوة وزراء العمل العربي لوضع اتفاقيات جماعية لتيسير انتقال القوى العاملة العربية وحماية حقوقها) واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أنشأت لها مجلساً مستقلاً يعني بمتابعة أهدافها التي كان من بينها تحرير انتقال الأشخاص وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

ولم يتسن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أن يعنى بشؤون القوى العاملة العربية في الوطن والمهجر والكفاءات العربية في الخارج إلا بعد أن تم تعديل المادة الثامنة من إتفاقية إنشائه وتحميله المسؤولية عن رسم السياسات العامة الشمولية في الوطن العربي ، حيث عنى منذ ذلك الحين بمعالجة العديد من جوانب المشكلة ، ولا سيما من خلال استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وميثاق العمل الاقتصادي القومي . ولكن جهوده لم تثمر في تشريع اتفاقية جديدة لضمان حقوق العمالة العربية وأهمية الاعتماد عليها من خلال معاملتها التفضيلية وتيسير انتقالها ولم يوفق إلا في إصدار بيان محتشم مؤخراً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة (إعلان عربي للمبادىء بشأن تنقل القوى العاملة) . أما الاتفاقيات التي صدرت عن مجلس الوحدة الاقتصادية فقد اتسمت بقلة عدد الدول المنضمة اليها ومحدودية فاعليتها . وقد انتقلت فلسفة التعامل من مبدأ تحرير الانتقال في الستينات الى التنظيم في السبعينات وزاد الاهتمام خلال الفترة القصيرة السابقة بموضوع تنظيم السوق العربي للعمل وأهمية ترابط العرض مع الطلب فيه من خلال قنوات تنظيمية والسعي الى توفير الكفاءات والاختصاصات المهنية المطلوبة في إطار الخطط والبرامج الانمائية العربية . كما اهتمت الجامعة العربية بموضوع إحلال القوى العاملة العربية محل العمالة الأجنبية ، وضرورة الاستفادة من خبرة العمال العرب المهاجرين ، للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية العربية ، فضلاً عن الاهتمام بضمان حقوق العمال العرب وأسرهم . وقد تناولت العديد من دراسات الجامعة العربية الدعوة الى رفع كفاءة قوة العمل والاهتمام بتدريبها وضرورة تناسق خطط ومناهج التعليم مع متطلبات الخطط التنموية القطرية والقومية .

وبالرغم من أن انتقال العمالة العربية عبر الحدود العربية يفتقد الى تنظيم شمولي يقلص من آثاره السلبية على طرفي العلاقة وتنظيم آثاره الايجابية فلقد كان هذا الانتقال هو العنصر الأكثر تأثيراً وحاسماً في العصر الحديث في تعزيز التشابك بين الاقتصاديات العربية

والمشاركة الجماعية في التنمية القطرية والقومية حيث يبلغ عدد العمال المتنقلين بين الدول العربية أكثر من ٤ ملايين عامل عربي تتجاوز مدخولاتهم السنوية أربعة مليارات دولار ويتأثر بحركتهم حوالي خمس مجموع سكان الوطن العربي على مدى عقد واحد من الزمن . وفي الوقت نفسه فهناك ما يزيد عن مليوني عامل أجنبي يعملون في المنطقة العربية يتركزون بصفة أساسية في دول الخليج العربي والدول النفطية العربية الأخرى وتمثل نسبة العمالة غير الوطنية الى السكان الأصليين في بعض هذه الدول حوالي ٧٠٪ وفي بعض القطاعات حوالي ٩٠٪ كما يمثلون عاملاً هاماً يهدد الهوية القومية والمهام التنموية . وبالمقابل فهناك أكثر من مليون عامل عربي مهاجر جذبتهم مغريات العمل والازدهار خارج الوطن العربي خلال العقدين السابقين، معظمهم من دول المغرب يتركزون في دول غرب أوربا ويسهمون في تطوير وانتعاش اقتصادياتها . وتشهد الساحة العربية اليوم ظاهرة عودة العمال المهاجرين نتيجة انهيار السوق النفطية الدولية وتضاؤل الموارد المالية وبدء مرحلة الانحسار الاقتصادي واكتمال مشروعات البنى الأساسية وهكذا تواجه الدول المرسلة مشكلة استيعاب هؤلاء وهؤلاء في ظل ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة وبما يزيد من نسب البطالة العالية القائمة فضلاً عن فقدانها مورداً هاماً من موارد العملة الأجنبية ، وإذا أضيف الى ذلك استغناء الدول الغربية الأوروبية عن العمالة العربية وتنامي النزعات العنصرية والضغوط السياسية ضدها تبدو أهمية وضع سياسات عربية لمعالجة هذه الأزمة المتعددة الجوانب والتي تتعلق بالحفاظ على هوية الوطن والمواطن وذلك من خلال منح الأولوية لتشغيل العمال العرب والاعتماد الكامل عليهم ضمن مخطط شمولي وبرنامج مرحلي زمني يضع في إطاره هدف توفير فرص التدريب والتأهيل المهني من خلال مراكز قومية والتشجيع على استيعابهم في المشاريع الانمائية وتطوير دور الصناديق الانمائية لتقديم العون للأقطار المصدرة للعمالة العربية من أجل إقامة مشاريع تستوعب مواطنيها العائدين . ولا يفوتني هنا أن أشير الى الجهد الكبير الذي بذلته الجامعة العربية من أجل التوعية بضرورة وقف هجرة الكفاءات العربية وعودة المهاجرين منهم والاستفادة من خبراتهم في المجالات الانمائية في الوطن العربي أو خارجه بالنسبة للمشروعات الممولة بمال عربي . ونشير بهذا الصدد الى مشروع بنك الأدمغة العربية المهاجرة والذي أنشىء قبل عامين في إطار الجامعة العربية وبالتعاون مع الأمم المتحدة الذي يوفر بيانات هامة تتيح الفرصة للمؤسسات العربية للاستفادة من خدمات علمائنا في المهجر واستمرار قنوات الاتصال بهم ولتحقيق الاستفادة المثلى منهم وبالاضافة فقد شجعت الجامعة العربية على إنشاء اتحادات لبيوت الخبرة العربية وللمقاولين العرب وللشركات الهندسية الاستشارية بهدف تكوين مجتمعات متينة قوية يكون لها صوتها المسموع في الشؤون التنموية ويتم من خلالها تبادل التجارب والخبرات انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على الخبرة العربية في الجهد وفي الانجاز التنمري والمشاركة الوطنية الجادة والفعالة

مع بيوت الخبرة والشركات التنفيذية الأجنبية في مختلف مراحل تصميم وتنفيذ المشاريع الانمائية وإدارتها .

ولا بد من الاشارة الى ما احتله تطوير الموارد البشرية من أولوية في وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حين أكدت دورها جهداً وفكراً في عملية التنمية والكامل . هذا بالاضافة الى وثيقتي استراتيجية التنمية (الاجتماعية) والتربوية اللتين شملتا مجالات التطوير في ميادين التعليم والتدريب ومحو الأمية وتوفير الكوادر الصحية ورفع معدلات الاداء وتحسين ظروف العمل ومستوى المعيشة وتصحيح الخلل البنيوي في الهيكل الديمغرافي العربي والتركيب السكاني .

ب /٣ /١ /ب ـ **المال العربي** : يمثل المال والاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية رأس الحربة في الاختراق الخارجي للاقتصاديات النامية . وبحكم المرحلة الانمائية التي تمر بها الدول العربية النامية والتراكم الفجائي والسريع والضخم للاحتياطيات العربية في مرحلة الازدهار النفطي ، فقد حظي قطاع المال العربي برعاية استثنائية واهتمام غير مسبق له . وكاد موضوع المال العربي وحمايته واستثماره الأفضل يصبغ معظم فعاليات الجامعة ومنظماتها ويهيمن على قراراتها . ورغم أن الخمسينات والستينات قد شهدتا اهتماماً مبكراً بموضوع تيسير انتقال المدفوعات العربية الجارية وانتقال الأموال (في إطار اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٣) ، فقد شملت هذه الجهود عقد الاتفاقيات وقرارات إنشاء بعض المنظمات المالية والانمائية ، إلا أن فترة السبعينات وما بعدها قد شهدت ذروة هذا الاهتمام بحيث سعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى توفير الحوافز والضمانات والتسهيلات للمال والاستثمار العربي ، وإقامة المؤسسات وإنشاء الآليات الى حد أن المال قد استأثر لوحده بامتياز صيغة المواطنية الاقتصادية العربية . ومن منطلق الاعتماد على عناصر الانتاج العربية ، والحرص على إسهام المدخرات العربية في عملية التكامل والتنمية ، وإبعاد مخاطر التآكل والارتهان والتجميد عنها منح المال العربي وحده ، دون باقي عناصر الانتاج العربية معاملة تفضيلية متميزة ، ليلعب دوره في تطوير الاقتصاديات العربية وتكاملها ، وهيء له مناخ استثماري فريد ، وحصانات وامتيازات واسعة ، من خلال اتفاقية جماعية الى جانب الاتفاقيات الثنائية ، والتشريعات القطرية . وقد سعت الجامعة الى وضع أسس النظام القانوني العربي للاستثمار ، واسناده بإطار مؤسسي يقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قمته الى جانب محكمة الاستثمار العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وحسبنا الاشارة الى أحدث وأشمل الاتفاقيات التي شرعت لتيسير انتقال المال العربي داخل الوطن العربي وتوفير المناخ التشريعي الملائم له وهي الاتفاقية الموحدة للاستثمار التي أقرتها قمة عمان . والتي كفلت للمال العربي كحد أدنى معاملة رأس المال الوطني مع إمكانية منحه

معاملة أفضل ومزايا إضافية أوسع وفق معايير استهدائية حددتها الاتفاقية . ولغرض تحسين المناخ الاستثماري والبيئة التي يعمل من خلالها المستثمر بمكوناتها العديدة والمتشعبة والمتداخلة التي تمس الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وبهدف توفير المزيد من الثقة والإطمئنان له : فقد سعت الجامعة العربية للتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام للغرف التجارية العربية الى عقد مؤتمرات المستثمرين العرب وجمع أطراف العلاقة الاستثمارية لاجراء حوار صريح وبناء لمعالجة مشاكل الاستثمار وللتعريف بالتشريعات القومية والقطرية وبفرص الاستثمار المتاحة . وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأن عوامل الامان والربحية والاستقرار وحرية التمويل تمثل العوامل الأكثر جذباً للاستثمار العربي وانها تحتل الأولوية في اهتمامات المستثمر العربي الى جانب التسهيلات وتوفير البنى الهيكلية والمدخلات الانتاجية . والحقيقة ان الاهتمام بالمال العربي على حساب العناصر الانتاجية العربية الأخرى لم يخل من مردود سلبي حيث أوحى لمالكيه بأنه العنصر المهيمن في اتخاذ القرارات أو عرقلتها في المؤسسات التي تخشى فيها الأغلبية الصامتة (الفيتو المالي) .

لقد أظهرت دراسة ميدانية أعدتها ثلاثة مؤسسات عربية في عام ٨٣ أن حجم تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة في الوطن العربي حتى منتصف عام ١٩٨٣ قد بلغ ١٨,٥ مليار دولار وان عقد السبعينات وحده قد استأثر بحوالي ٦٧٪ من مجموع هذا المجموع وكان التوزيع القطاعي لهذا يتركز في حقول الاستثمار والصيرفة والتأمين (٤٦٪) ، والصناعة (٢٦٪) والخدمات (١٧٪) والى جانب ذلك فقد شهدت الفترة تدفقاً استثمارياً غير مباشر بين الأقطار العربية بلغ حجمه حوالي ٦٠ مليار دولار ساهم فيهما القطاعان العام والخاص وتمثل المساهمات الحكومية ٧٧٪ من المجموع وهي في غالبيتها تمثل قروضاً ميسرة لمشاريع إنمائية . وبالاضافة فهناك المساهمة المقدمة من قبل سبع مؤسسات تمويلية إنمائية يستأثر المال العربي بجميع رأسمالها تقريباً الى جانب مساهمة الصناديق العربية القطرية في المشاريع الانمائية والاسهام العربي في المشروعات العربية المشتركة داخل الوطن العربي .

ولا بد من الاشارة الى أن تدفق الاستثمارات لم يكن دائماً يتجه من بلدان الفائض الى بلدان العجز فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسة الميدانية التي أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام ١٩٨٥ أن ثلاث دول عربية نفطية (الامارات والكويت والبحرين) قد استضافت ٥٠٪ من الاستثمارات المباشرة لعام ١٩٨٥ وكان نصيب مصر ٢٥٪ منها والسودان ٧,٦٪ منها أما من حيث مصدر الأموال فقد أسهمت خمس دول عربية نفطية بـ ٧٥٪ منها .

لقد أشارت تقارير لجنة التنسيق بين المؤسسات المالية أن المجموع الكلي للعون

الانمائي العربي الى الخارج منذ بدء الازدهار النفطي حتى نهاية ١٩٨٥ بلغ ٧٠,٧ مليار دولار (أي بمتوسط ٥ مليارات دولار سنوياً تقريباً) وهذا لا يشمل ما قدمته الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية . واتخذت المعونة العربية أشكالاً متعددة تراوحت بين المنح والقروض الميسرة والاستثمارات المباشرة والعون الفني وبلغت مساهمة مؤسسات التنمية العربية ٢٠,٤ مليار دولار نالت الدول العربية منها حوالي ٥١٪ وحصلت الدول العربية الستة الأقل نمواً والأولى بالرعاية حوالي ٤ مليارات دولار من هذا المجموع . وبالمقابل فقد تجاوز حجم الديون الخارجية للمجموعة العربية ١٣٠ مليار دولار تتحمل خمس دول عربية غالبيتها وقد طرأ خلال السنتين الأخيرتين تشوه واضح في هيكل هذه المديونية نتيجة زيادة نصيب الديون المستحقة لمصادر خاصة ، وهي ديون أكثر كلفة وأصعب شروطاً . ونتيجة لتزايد أعباء خدمة هذه الديون وحجمها فقد أصبحت تستنزف جزءاً هاماً من عوائد الصادرات ، وتفرض تحويل نسبة هامة من الناتج المحلي الاجمالي الى الخارج . ولقد أدى تنامي العجز في موازين المدفوعات والمديونية الخارجية والموازنات الى خلق اضطرابات اجتماعية تهدد استقرار الأنظمة والى تزايد الضغوط الخارجية بل واحتمالات التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقرضة .

أما بالنسبة للعون الأجنبي فقد أكدت التجارب دوره السلبي في تعميق التبعية وفرض ثمن سياسي واقتصادي باهظ وتكلفة اجتماعية كبيرة حيث تفرض إرادة المانحين شروطها لادارة الاقتصاد وتحوير السياسات الاقتصادية وأنماط التنمية وتوجهاتها ، والتخلي عن بعض أهدافها الاجتماعية ، وتقليص دور القطاع العام . وعلى المستوى الداخلي فإن الاعتماد على العون الخارجي يشيع الاسترخاء والاتكالية ويحبط جهود المنتجين المحليين ويزيد من الكلفة الاجتماعية ويعمل على توزيع الدخول لصالح طبقات اجتماعية معينة ويعمل على زيادة الضغوط والتدخلات وكثيراً ما ساهم العون الأجنبي في عرقلة عمليات التكامل القومي .

وفي الميدان الاستثماري ، اتجهت غالبية الفوائض المالية نحو الدول الغربية من خلال شبكات مؤسساتها وقنواتها المنقولة لتستثمر بشكل ودائع وسندات مصرفية في غالبية الأحيان ، ويتعاظم اندماجها مع مثيلتيها من دول الشمال عبر هذه المؤسسات . وقد تحقق ذلك واستمر رغم مخاطر التآكل والارتهان والحصار والتقييد والتجميد التي أصبحت حقائق أكدتها الأحداث الأخيرة ، مما أسقطت معه أوهام الربحية والأمان خارج الساحة العربية ، وأكدت صحة الثوابت الاستراتيجية بأن الأرض العربية هي المجال الطبيعي لاستثمار المال العربي الذي يتوفر فيه الأمن والانماء للمال العربي ، رغم المصاعب التي تعترضها بحكم الظروف الانمائية والتاريخية للدول النامية والتي يجري العمل حثيثاً من أجل تذليلها . وتبدو المفارقات من أن الدول العربية النامية فرض عليها أن تصدر أموالها ومدخراتها الى الدول

المتقدمة لدعم ازدهارها من خلال اليات عديدة مع حاجتها الملحة الى استخدامها في التنمية وتصحيح هياكل اقتصادياتها . وهي ظاهرة النقل المعاكس للمال واحدى سمات الشيخوخة المبكرة . وفي ظل هذه الظروف فقد أصبحت الدول النامية مضطرة أحياناً الى القيام بمهمة الدفاع عن استمرار الازدهار في الدول الصناعية المتقدمة من أجل حماية مدخراتها المودعة لدى مؤسساتها وهيئاتها الاستشارية أو تحت وهم الانتقال التلقائي للرخاء من دول الشمال الى دول الجنوب .

ومن المفارقات انه في الوقت الذي تتراكم فيه المدخرات العربية في الخارج نتيجة تأخر استيعابها داخل الاقتصاد العربي ، وضعف ارتباط طبيعة عرض المال العربي مع الطلب عليه وشحة المؤسسات الوسيطة والآليات والأدوات المناسبة ، فإن معظم الدول العربية تجد نفسها مضطرة للجوء الى المصادر الخارجية للاقتراض بشروط مجحفة .

ب/٣/٢ ـ التبعية الغذائية :

كان للتوجه السائد في الدول النامية نحو التصنيع السريع بمعزل عن القطاع الزراعي واعتباره مرادفاً للتحديث والتنمية أثره في إهمال القطاع الزراعي الذي يمثل قاعدة التصنيع وسندها في هذه الأقطار بحكم ضرورة الارتباط العضوي بينهما لخدمة التنمية . وقد ظلت هذه الظاهرة سائدة طوال عقدين طويلين من الزمن حتى صحت هذه الأقطار على حقيقة الآثار السلبية والمتفاقمة التي جعلتها أسيرة التبعية الغذائية . ولم تشذ الأقطار العربية عن هذا الاتجاه كما عكسته مضامين التخصيصات الاستثمارية العربية . فبالرغم من الجهود القطرية والاتفاق الاستثماري الكبير بحجمه المطلق على القطاع الزراعي فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج الاجمالي المحلي ظلت متدنية جداً واستمرت مع ذلك بالانخفاض التدريجي مما جعل المنطقة العربية هي الأكثر تخلفاً بالمقارنة بالمناطق الجغرافية الثلاث وهي المنطقة الافريقية (جنوب الصحراء) ومنطقة دول أمريكا اللاتينية وجزر الكاربي ومنطقة جنوب شرقي آسيا (عدا الصين واليابان) . فقد انخفضت نسبة مساهمته في الناتج القومي الاجمالي العربي بمقدار الثلث خلال الفترة من بداية السبعينات حتى منتصف الثمانينات فلقد كانت هذه النسبة تبلغ ١٧٪ عام ١٩٧٠ وانخفضت الى ٦,٥٪ في عام ١٩٨٤ ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا التدني النسبي هو تعاظم مساهمة القطاع النفطي في الناتج الاجمالي العربي . وقد صاحب هذا التراجع الزراعي تغيرات ديمغرافية كبيرة ونزوح خطير من الريف الى المدن . ونتيجة لتنامي الطلب على المواد الغذائية بنسب تفوق نمو الناتج المحلي منها فقد استهلت الأقطار العربية اللجوء الى الأسواق الخارجية لسد هذه الفجوة . وقد هبطت نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب من ٦٩٪ خلال فترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٥٠٪ خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٢ ويتوقع انخفاضها الى

٤٣٪ في نهاية القرن عند بقاء الأمور على حالها وبالنسبة للقمح فقد كانت نسبة الانخفاض خلال نفس الفترة من ٥١٪ الى نسبة ٣٥٪ ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة الى ٢٣٪ في عام (٢٠٠٠) . الآن وقد أصبحت المنطقة العربية تمثل اليوم أكبر منطقة عجز غذائي في العالم وأسرعها إنغماساً في التبعية بالنسبة لمعظم السلع الغذائية الرئيسية مع ما يمثله ذلك من عبء كبير على ميزان المدفوعات ، والتعرض للضغوط الخارجية وفقدان القرار العربي لحريته الى جانب تفاقم خطر تهديد الأمن القومي . وتشير البيانات الرسمية الى أن (الفجوة الاستيرادية الغذائية) الحالية لعام ١٩٨٥ قد بلغت ٢٥ مليار دولار ولعل مما يزيد من خطورة الموقف العربي وقابليته للانكسار هو أن سكان الوطن العربي الذين لا يمثلون إلا نسبة ٤٪ من سكان العالم حالياً يستنزفون حوالي ٢٠٪ من صادرات العالم من القمح وأن نسبة الاستيراد العربية من القمح ستعادل ربع المعروض منه في السوق في حين تتنافس معنا عليه أكثر من ٩٠ دولة نامية أخرى . وهكذا يمكن إدراك مدى المصاعب الخطيرة للوفاء بالحاجات العربية من الغذاء في ظل هذه الظروف حتى لو توفرت الأموال العربية لشرائه . وتشير التقديرات أنه في الوقت الذي ستبلغ فيه قيمة الفجوة الغذائية خلال السنوات الخمسة عشرة سنة القادمة حوالي ١٧٠ مليار دولار فإنه كان بالامكان تقليص هذه الفجوة الى حوالي النصف لو نفذت مشروعات الأمن الغذائي العربي المقترحة بكلفة ٢٢,٢ مليار دولار . ويعكس تدهور موقع القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي خطورة مشكلة التنمية الزراعية العربية ، التي تفرز ظاهرة زيادة التبعية الغذائية العربية بجميع دلالاتها السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة . فقد أصبحت جميع الأقطار العربية مناطق عجز غذائي في (السبعينات) بعد أن كان بعضها يعد من دول الفائض في (الستينات) وبالمقارنة مع المناطق الجغرافية الثلاث الأخرى للدول النامية فإن درجة الاعتماد العربي على استيراد الغذاء يعادل ثلاث أضعاف مثيله في تلك المناطق (أي المنطقة الافريقية وجنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة جنوب شرقي آسيا عدا الصين واليابان) .

فقد انخفضت نسبة مساهمته في الناتج القومي الاجمالي العربي بمقدار الثلث خلال الفترة من بداية السبعينات حتى منتصف الثمانينات فلقد كانت هذه النسبة تبلغ ١٧٪ عام ١٩٧٠ وانخفضت الى ٦,٥٪ في عام ١٩٨٤ ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا التدني النسبي هو تعاظم مساهمة القطاع النفطي في الناتج الاجمالي العربي . وقد صاحب هذا التراجع الزراعي تغيرات ديمغرافية كبيرة ونزوح خطير من الريف الى المدن . ونتيجة لتنامي الطلب على المواد الغذائية بنسب تفوق نمو الناتج المحلي منها فقد استسهلت الأقطار العربية اللجوء الى الأسواق الخارجية لسد هذه الفجوة . وقد هبطت نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب من ٦٩٪ خلال فترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٥٠٪ خلال

الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٢ ويتوقع انخفاضها الى ٤٣٪ في نهاية القرن عند بقاء الأمور على حالها وبالنسبة للقمح فقد كانت نسبة الانخفاض خلال نفس الفترة من ٥١٪ الى نسبة ٣٥٪ ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة الى ٢٣٪ في عام (٢٠٠٠) .

والآن وقد أصبحت المنطقة العربية تمثل اليوم أكبر منطقة عجز غذائي في العالم وأسرعها انغماساً في التبعية بالنسبة لمعظم السلع الغذائية الرئيسية مع ما يمثله ذلك من عبء كبير على ميزان المدفوعات ، والتعرض للضغوط الخارجية ، وفقدان القرار العربي لحريته الى جانب تفاقم خطر تهديد الأمن القومي . وتشير البيانات الرسمية الى أن (الفجوة الاستيرادية الغذائية) الحالية لعام ١٩٨٥ قد بلغت ٢٥ مليار دولار ولعل مما يزيد من خطورة الموقف العربي وقابليته للانكسار هو أن سكان الوطن العربي الذين لا يمثلون إلا نسبة ٤٪ من سكان العالم حالياً يستنزفون حوالي ٢٠٪ من صادرات العالم من القمح وان نسبة الاستيراد العربية من القمح ستعادل ربع المعروض منه في السوق في حين تتنافس معنا عليه أكثر من ٩٠ دولة نامية أخرى . وهكذا يمكن إدراك مدى المصاعب الخطيرة للوفاء بالحاجات العربية من الغذاء في ظل هذه الظروف حتى لو توفرت الأموال العربية لشراءه . وتشير التقديرات أنه في الوقت الذي ستبلغ فيه قيمة الفجوة الغذائية خلال السنوات الخمسة عشرة سنة القادمة حوالي (١٧٠) مليار دولار فإنه كان بالإمكان تقليص هذه الفجوة الى حوالي / النصف قيمية وكمية لو نفذت مشروعات الأمن الغذائي العربي المقترحة بكلفة (٢٢,٢) مليار دولار . ويعكس تدهور موقع القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي خطورة مشكلة التنمية الزراعية العربية ، التي تفرز ظاهرة زيادة التبعية الغذائية العربية بجميع دلالاتها السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة . فقد أصبحت جميع الأقطار العربية مناطق عجز غذائي في (السبعينات) بعد ان كان بعضها يعد من دول الفائض في (الستينات) وبالمقارنة مع المناطق الجغرافية الثلاث الأخرى للدول النامية فإن درجة الاعتماد العربي على استيراد الغذاء يعادل ثلاث اضعاف مثيله في تلك المناطق (أي المنطقة الافريقية وجنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة جنوب شرقي آسيا عدا الصين واليابان) .

ومن هذا المنطلق أولت القمة الاقتصادية العربية الأمن الغذائي العربي الموقع المتميز في اهتماماتها وفي مشاريع خططها وبرامجها بحكم ما يملكه الوطن العربي من مقومات أساسية تستطيع أن تحقق له الاكتفاء الذاتي ، سواء بالنسبة للارض الزراعية الخصبة والموارد المائية والمالية والبشرية والمستلزمات الانتاجية الأخرى ، وقد اختار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي بعد تخليه عن مشروع الخطة الخمسية القومية الأولى للعمل العربي المشترك الميدان الزراعي ليكون أول ميدان للبرمجة القطاعية وشكل لهذا الغرض فريق عمل للنظر في المشروعات التي أقرها مجلس وزراء الزراعة العرب والتي يتجاوز عددها ١٥٠ مشروعاً بكلفة ٣٣,٥ مليار دولار تشمل مشاريع انتاج الحبوب والزيوت والسكر والأسماك والانتاج الحيواني ، والدواجن والتخزين لتنفذ على أربعة مراحل حتى عام ٢٠٠٠ .

ب /٣/٣ ـ التبعية الصناعية :

إن الاعتماد العربي الكبير على مصادر التجهيز الخارجي للحصول على المدخلات الانتاجية (من المواد الخام والنصف المصنعة والسلع الوسيطة والمعدات الرأسمالية والخبرة التكنولوجية) يجعل القطاع الانتاجي العربي الصناعي والزراعي قابلاً للانكسار في ظل هذه الهيمنة . وقد سبقت الاشارة الى ضخامة نسبة اعتماد الانتاج العربي على استيراد حاجاته لتتجاوز ٦٠٪ ويلعب نمط التصنيع التصديري العربي وضآلة حجم الوحدات الانتاجية وسيطرة الصناعات الخفيفة كذلك دوراً بالغ الأهمية في زيادة الارتباط باقتصاديات الشمال وتكريس الموقع الهامشي العربي .

ويلاحظ المتتبع لتطور دور الصناعة العربية منذ السبعينات ان هناك (علاقة طردية) واضحة بين نمو الصناعة الاستخراجية ونمو كل من الناتج الصناعي العربي والناتج المحلي الاجمالي وبالمقابل وعلى العكس فإن تزايد أو انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج الصناعي العربي والناتج المحلي الاجمالي لم يعبر عن تغير ملموس في دور وأهمية قطاع الصناعة التحويلية بقدر كونه معبراً عن انعكاس نمو أو تراجع دور الصناعة الاستخراجية .

لقد تضاعف الناتج المحلي الاجمالي العربي أكثر من مرتين ونصف خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠ حيث ازداد بنسبة ٢٦٦٪ ، أي بمعدل زيادة سنوي يبلغ ٣٣٪ لكن معدل الزيادة أخذ بالتباطؤ حيث لم يزد عن ٢,٧٪ عام ١٩٨١ مقارناً بعام ١٩٨٠ ، ثم تبعه انخفاض بنسبة ٥,٠٪ عام ١٩٨٢ مقارناً بعام ١٩٨١ وانخفاض الى مستوى يقارب ما كان عليه عام ١٩٨٠ واستمر في الانخفاض خلال عام ١٩٨٤ .

وقد أخذ (الناتج الصناعي) نفس مسار تطور الناتج المحلي الاجمالي فبينما حقق زيادة مقدارها ٢٧٥٪ عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ (أي بمعدل زيادة سنوي يصل الى ٣٥٪) انخفض معدل الزيادة السنوي ليبلغ ٢٪ فقط عام ١٩٨١ ثم هبط بنسبة ٩٪ عام ١٩٨٢ مقارناً بعام ١٩٨١ وبنسبة ٢١,٣٪ عام ١٩٨٣ مقارناً بعام ١٩٨٢ وبنسبة ٩,٢٪ خلال عام ١٩٨٤ .

وقد انعكس ذلك على مساهمة الناتج الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي التي ارتفعت من ٤٥,٥٪ عام ١٩٧٥ الى ٥٦,٤٪ عام ١٩٨٠ ثم انخفضت الى ٣٥,٧٪ عام ١٩٨١ ثم الى ٤٨,٦٪ عام ١٩٨٢ ثم الى ٤١٪ عام ١٩٨٣ و٣٧,٤٪ عام ١٩٨٤ .

ويلاحظ أن مرد هذا التطور يعود بشكل أساسي الى دور ومساهمة الصناعة (الاستخراجية) وبشكل أساسي النفط فقد زادت مساهمة الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ٢٥,٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٤٧٪ عام ١٩٧٥ ، ثم الى ٤٩,٩٪ عام ١٩٨٠ ويمكن إرجاع ذلك أساساً الى التصحيح الجزئي لأسعار النفط وزيادة انتاجه . وكان طبيعياً أن يؤدي انهيار السوق النفطية الدولية والهبوط الكبير في أسعار النفط وصادراته الى تدني إسهام الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت النسبة الى ٤٦,٤٪ عام ١٩٨١ ثم الى ٤١,١٪ عام ١٩٨٢ والى ٣٢,٦٪ عام ١٩٨٣ ووصل الى ٢٨,٤٪ عام ١٩٨٤ وفي الوقت نفسه فقد انخفض دور الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج الصناعي من ٨٨,٣٪ عام ١٩٧٥ الى ٨٦,٥٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٧٥,٨٪ عام ١٩٨٤ .

وبالنسبة للصناعة التحويلية فيلاحظ أنها اتخذت (مساراً معاكساً) لمسار مساهمة الصناعة الاستخراجية فانخفض اسهامها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ١٠,٧٪ عام ١٩٨٠ الى ٧,٦٪ عام ١٩٧٥ ثم الى ٦,٦٪ عام ١٩٨٠ ويعود ذلك أساساً الى زيادة مساهمة الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . لكن مساهمتها عادت الى الارتفاع التدريجي في الفترة اللاحقة حيث بلغت حصتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ٧,٢٪ ، ٧,٥٪ ، ٨,٥٪ و٩٪ خلال الأعوام ٨١ ، ٨٢ ، ١٩٨٣ و١٩٨٤ على التوالي أما حصتها في تكوين الناتج الصناعي قد انخفضت من ١٣,٧ ٪ عام ١٩٧٥ الى ١١,٧٪ عام ١٩٨٠ ثم عادت الى الارتفاع فبلغت ١٣,٥٪ عام ١٩٨١ ، ١٥,٤٪ عام ١٩٨٢ و٢٠,٦٪ عام ١٩٨٣ ووصلت الى ٢٤,٢٪ عام ١٩٨٤ . وهكذا تبدو حصيلة الجهود التصنيعية العربيه التي نالت اهتماماً استثنائياً من أصحاب القرار السياسي العربي من خلال اختيار سياسات متفاوتة بدءاً بسياسة احلال الواردات ثم سياسة التصنيع لأغراض التصدير . ولقد اعتمدت استراتيجيات التنمية في معظم الأقطار العربية نفس المقولات التي سادت خلال الخمسينات في العالم الثالث باعتبار التحديث والتنمية مرادفين للتصنيع بل وللتحرر وتنمية القدرة الذاتية دون اهتمام بالربط العضوي الضروري بين القطاعين الزراعي والصناعي . وفي ظل بوادر الانفراج الدولي والتطلع للحصول على تدفقات رأسمالية خارجية حصل التوجه نحو تنمية القطاعات التصديرية في إطار التصور الخاطىء بأن الأسواق الخارجية مشرعة الأبواب أمام المنتجات المصنعة التي يصدرها العالم الثالث . وزاد من مخاطر هذا التوجه اختيار بعض الأنماط المصنعة غير المناسبة بأحجام متواضعة هي دون الحجم الأمثل الذي يحقق الوفورات الخارجية . كما كان ضعف الروابط الأساسية والخلفية لهذه الصناعات مدعاة لافتقارها الى التكامل حتى على المستوى القطري . وأدى غياب التنسيق القومي الى تنافس الصناعات العربية بدل تكاملها . وتظهر الخريطة الصناعية في الوطن العربي لعام ١٩٨٢ استمرار هيمنة الصناعات الاستهلاكية رغم أن

بعض الصناعات النفطية الكيماوية العملاقة بدأت تتصدر الخارطة مؤخراً فقد احتلت الصناعات الكيماوية المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمتها في مجمل الناتج الاجمالي الصناعي ٣٣٪ فالصناعات الغذائية ٢٠٪ فالمنسوجات والملابس ١٤٪ فالآلات وصناعة المنتوجات المعدنية المصنّعة ١٠٪ فالصناعات الانشائية ٦٪ وهي في غالبيتها تعتمد على المعارف والخبرات الفنية المستوردة . وكان علينا الانتظار حتى منتصف الثمانينات لندرك زيف الأحلام والأوهام حول طبيعة الاقتصاد الدولي والأسواق الدولية والحديث عن آلية السوق والمنافسة الحرة فيها بعد أن واجهت صادراتنا لا سيما المنتجات البتروكيماوية سياسات حمائية وتمييزية وتقييدية استدعت التفكير مجدداً بأهمية التوجه نحو السوق المحلية والقومية . والتركيز على إشباع الحاجات الأساسية لا سيما وأن معظم الصناعات التصديرية تمثل صناعات عابرة تتميز بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية المستوردة الباهضة الكلفة مما يقلل قدرتها على التنافس ولأنها لا تمثل إلا حلقة واحدة في سلسلة الحلقات الصناعية التي تمتد معظم حلقاتها الأمامية والخلفية في الخارج . وهكذا تتضح خطورة التبعية الانتاجية في الميدان الصناعي بجانبيها التكنولوجي والتبادلي حيث تتعرض للانكسار نتيجة اعتمادها على المدخلات الانتاجية والأسواق الخارجية ، فضلاً عن استنادها الى الخبرة الفنية الأجنبية وقد ساهم ارتفاع كلفة العديد من هذه الصناعات في مراحل الانتاج والادارة في تقليص قدرتها التنافسية الخارجية وتبدو خطورة التهديد الذي تتعرض له هذه الصناعات الناشئة في ظل السياسات الحمائية والتمييزية التي اتبعتها الدول الصناعية والمتقدمة لمنع منافسة السلع العربية المصنعة المثيلة في أسواقها على أسس اقتصادية بحتة ، في نفس الوقت الذي تستباح فيه الأسواق العربية في إطار سياسة إغراق مدمرة تهدد المنتجات والصناعات الوطنية بالمخاطر . وفي مواجهة هذه التحديات أكدت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك على ضرورة (بناء صناعة عربية مستقلة متكاملة توجه لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين والسوق العربية وتستكمل سلسلة حلقاتها داخل الوطن العربي وعلى أن يتم توطينها وفق تقسيم عمل عربي قومي يستند الى مبدأ الميزة النسبية القومية ، والاهتمام بتصنيع الريف مع التركيز على الصناعات المحورية (متمثلة بالصناعات الأساسية والهندسية والبترولية ، والبتروكيماوية ، والكيماوية ، والزراعية ، وصناعات مواد البناء والتشييد) وأكدت الاستراتيجية على ضرورة ترشيد الطاقات الصناعية القائمة ورفع كفاءة انتاجها واستثمار مكاناتها المعطلة وإزالة الاختناقات وتأمين الاستقرار التكنولوجي .

وقد ترجمت المنظمة العربية للتنمية الصناعية هذه التوجهات الى برنامج تفصيلي من خلال المدخل الانتاجي للتكامل الصناعي ، واقترحت ٥٢٣ مشروعاً متكاملاً مشتركاً وقطرياً بكلفة ٣٧ مليار دولار (عدا كلفة المشروعات البتروكيماوية) وتمثل المشاريع المشتركة الثلث من عددها والثلثين من كلفتها الاستثمارية وتحتل صناعة (السلع الرأسمالية) مكانة متميزة في هذا البرنامج (عدداً وكلفة) وتليها الصناعات الغذائية

فمشاريع الحديد والصلب وصناعة التشييد والبناء وصناعة النسيج .

(ب / ٤) ـ التبعية التكنولوجية :

أسهم العمل العربي المشترك طوال العقود الأربعة الماضية بجهود توعوية كبيرة للتحذير من مخاطر تفاقم التبعية التكنولوجية العربية والدعوة الى الفكاك منها مؤكداً بأن الاستقلال السياسي يفتقد مضمونه وفاعليته في ظل تنامي الاعتماد الخارجي التقني في عالم تمثل الدول النامية الأطراف الأضعف فيه . وأكدت الجامعة العربية أن التحول التكنولوجي يستلزم تغيرات أساسية بنيوية حيث أن النمط السائد هو مجرد استيراد معدات التكنولوجيا وليس المعرفة الخاصة بها . ولا شك وأن وجود الأقطار العربية في عالم يشهد تطورات سريعة مذهلة للعلوم والمخترعات لا يسمح بالانكفاء على الذات عند السعي لتحقيق تنمية سريعة ومتوازنة . ولكن السؤال هو أية تكنولوجيا وبأية شروط ؟ وبأية كلفة وأية بدائل ؟ وأوضحت الدراسات التي أعدتها أجهزة الجامعة حظل مقولة المطلق تكنولوجياً وسيطرة الشركات الأجنبية الكاملة على مصادر التجهيز والتسويق والمعرفة الفنية حيث تتوفر فرص تنافسية بديلة معقولة تتيح المجال لحرية الاختيار عند توفر المعلومات بما يمكن من تخفيف الشروط المفروضة من قبل هذه الشركات الأجنبية والتي تقترب من شروط الإذعان . ودعت الجامعة العربية الى توسيع نطاق التعاون الجماعي مع الدول العربية والدول النامية والدول الاشتراكية قبل اللجوء الى الشركات الدولية النشاط التي أظهرت التجارب ممارستها الهيمنة الاحتكارية ووضعها المعوقات أمام النقل الحقيقي التكنولوجي الى الدول النامية ، والذي يمثل رأس المال والاحتكارات رأس الحربة فيه .

ولا يتسع المجال هنا لاستعراض جميع المجهودات القومية لتقليص الفجوة التكنولوجية العلمية والذاتية سواء بالاسهام في تعزيز القدرة العلمية الذاتية وبناء قواعدها المؤسسية وتبادل التجارب الوطنية والسعي لتغيير الأنماط التنموية وتوفير البيانات والمعلومات وتقديم الخبرة الفنية وتحسين أسلوب التفاوض مع الشركات الأجنبية ولكننا نشير بشكل خاص الى الجهود التي بذلت من قبل اتحاد مجالس البحث العلمي العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والامانة العامة لجامعة الدول العربية لبلورة المشاريع التي قدمت الى المجالس المختصة في الجامعة العربية وأولها مشروع إنشاء مركز عربي إقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها وثانيها مشروع إنشاء الصندوق العربي للبحوث العلمية والتكنولوجية اللذين لم يخرجا الى حيز التنفيذ حتى الآن اما المشروع الثالث فهو يتعلق بإنشاء الهيئة العربية للطاقة الذرية والمجلس العلمي العربي المشترك والذي لم يزل ينتظر بعد مضي ٢٢ عاماً موافقة الدول على مقر الهيئة وقيادتها ، وانضمام دول جديدة الى عضويتها التي تقتصر حالياً على تسع دول عربية فقط وقد استهدفت الجامعة العربية من هذه المشاريع الثلاث زيادة الاعتماد الذاتي التكنولوجي لخدمة التنمية وتقليص الاعتماد

على التكنولوجيا المستوردة والعمل على استيعابها محلياً وتنمية الظروف الملائمة لخلق القدرات الذاتية وتبادل التجارب والخبرات وتعزيز الموقف التفاوضي للجانب العربي وتوفير المعلومات التكنولوجية . ولا يفوتنا هنا الاشارة كذلك الى مشروع بنك الأدمغة العربية المهاجرة السابق الاشارة اليه والنجاح في إنشاء إتحاد للمقاولين العرب وآخر للمكاتب والهيئات الاستشارية العربية واستصدار القرارات الصريحة من المجالس والهيئات المختصة لاعطاء الأفضلية في التعامل للخبرات العربية والمؤسسات الاستشارية والتنفيذية العربية وضرورة مشاركتها مع مثيلاتها الأجنبية في مختلف المراحل لضمان اكتساب المعرفة التكنولوجية .

هذا وقد تقدمت الأمانة العامة للجامعة عام ١٩٨٢ الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة هامة تقترح في خاتمتها بعض الصيغ والمواقف المشتركة للتعامل مع الشركات الدولية النشاط ، التي ازداد التعامل العربي معها نتيجة الطموح الاستثماري الضخم والرغبة الملحة في الاسراع في تنفيذ المشروعات إلا أن المجلس اكتفى بالاحاطة علماً بالدراسة وإحالتها الى الحكومات العربية للاستفادة منها .

لقد قدرت قيمة العقود الهندسية العربية مع الشركات الأجنبية لتنفيذ المشروعات في العالم العربي بـ ٤٠٠ مليار دولار في عقد السبعينات يتعلق نصفها بالهندسة المدنية وقدر ما أنفقه العالم العربي على شراء التكنولوجيا وحدها ما بين ١٠ ـ ١٢ مليار دولار في السنوات الخمس التي تنتهي في عام ١٩٨٠ هذا باستثناء قيمة الواردات المخصصة لبناء الوحدات الانتاجية وتشغيل الوحدات القائمة أو المستخدمة في مجال الخدمات الأساسية . ويحتل الوطن العربي المنزلة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان في حجم الاستثمارات الانشائية في سوق الانشاءات (حيث قدرت قيمة عقودها خلال السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ بحوالى ثلاثمائة مليار دولار) وهي تمثل ٤٥٪ من حجم الاستثمار الاجمالي العربي . وقد استأثرت الاستثمارات الانشائية بحوالي ٧٠٪ من مجمل الاستثمارات العربية في عام ٨٢ حيث تجاوزت قيمة الأولى ١٠٠ مليار دولار بأسعار عام ١٩٧٥ وقد تم تنفيذ ٧٥٪ منها من قبل شركات أجنبية في وقت يتوفر في الوطن العربي ٧٠,٠٠٠ طالب عربي بل شركات أجنبية في وقت يتوفر في الوطن العربي ٧٠,٠٠٠ مهندس عربي . وهذا العدد سيتضاعف مرة كل ٥ سنوات بالاضافة الى وجود حوالي ٧٥,٠٠٠ طالب عربي يدرسون في الجامعات الأجنبية . ويلاحظ أن التعاقدات مع الشركات الدولية تتم من قبل الدول العربية كلاً على إنفراد وبشكل متكرر من قبلها ، بل وحتى في داخل البلد الواحد ، وعلى نفس النمط الانتاجي . ولهذا دعت الجامعة العربية الى ترشيد التعامل مع هذه الشركات بحكم حجم المعاملات معها ووزنها النسبي مقاساً بمجموع نشاطاتها ، وفرص المنافسة المتاحة ، وتقدمت الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ببعض المقترحات المتعلقة بالمبادىء والأسس

والصيغ للتعامل مع الشركات الدولية ، مطالبة بتجزئة العطاءات تجارياً وفنياً ، والسعي لفك الحزم التكنولوجية لتسهيل استيعاب فنونها ، والعمل على اختيار التكنولوجيا الملائمة وتوطينها ، وتنويع مصادرها ، والتخلي عن صيغة التسليم بالمفتاح ، وإلغاء الشروط المقيدة ، والحصول على ضمانات لتوفير قطع الغيار ، وربط التعامل بتسويق المنتجات العربية ، وإشراك الكفاءات العربية بمختلف مراحل دراسة المشاريع وتنفيذها ، وتمكينها من اكتساب المعرفة ، واشتراط استخدام الموارد المحلية والمدخلات الوطنية . ومرة أخرى اكتفى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإحالة الموضوع الى الحكومات الأعضاء للاستفادة مما ورد في دراسة الجامعة العربية .

وأخيراً وليس آخراً نود الاشارة الى الدراسة التي أعدتها الادارة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية حول توظيف العلاقات والمصالح الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي من أجل تجسيد شروط نقل التكنولوجيا والاسهام في وضع قواعد السلوك الدولية للشركات الاحتكارية والتأكيد على أهمية تبادل الخبرات والتجارب مع الدول النامية التي حققت انجازاً ملموساً في ميدان النقل التكنولوجي الحقيقي .

ب /٥ ـ التبعية التبادلية :

يوضح مؤشر (الانكشاف) الاقتصادي التبادلي ممثلاً بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي ، ضمن مؤشرات هامة أخرى ، كالمكونات السلعية والخدمية الاستيرادية في هيكل الانتاج والاستثمار والاستهلاك الوطني ، والتركز الجغرافي والسلعي ، والمضمون الاستيرادي والتصديري ، مدى اعتماد اقتصاديات دولة ما على العالم الخارجي ، وبالتالي درجة تحررها الاقتصادي أو انعتاقها من التبعية الاقتصادية .

وبالرجوع الى هذا المؤشر في الدول العربية خلال الفترة ١٩٧٠ (فترة ما قبل الحقبة النفطية) وحتى بداية الثمانينات يلاحظ أن هذه النسبة قد تضاعفت وارتفعت من ٤٦٪ خلال عام ١٩٧٠ الى ٩٠٪ في عام ١٩٨٠ ثم تراجعت خلال فترة انهيار السوق النفطية والركود الاقتصادي الى ٨٠٪ في عام ١٩٨٣ . وترتفع هذه النسبة بصورة خاصة في الدول العربية النفطية نظراً لعدم اتساع وتنوع قاعدتها الانتاجية بما يلبي بعض الحاجيات الأساسية المحلية وكذا الحال بالنسبة للدول التي تعتمد على استيراد النفط وتكريره للتصدير .

أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فبالرغم من التدني النسبي لهذا المؤشر فيها إلا أنه استمر في الارتفاع خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ مما يعني عرقلة مسعاها نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

ومما يزيد من خطورة الوضع بنية التجارة الخارجية العربية ومكوناتها وتركزها الجغرافي والسلعي ومضمونها الاستيرادي والتصديري وضآلة حصة السوق العربية منها .

وفي ميدان التبادل يعكس مضمون التجارة الخارجية تخلف جهاز الانتاج العربي ، وتخصصه الرئيسي في انتاج المواد الأولية واعتماده في تصدير غالبيتها على السوق الخارجية ، فضلاً عن اعتماده عليها في الحصول على معظم استيراداته من المواد المصنعة والغذائية . فيلاحظ أولاً أن معظم الدول العربية هي أحادية التصدير وتعتمد في صادراتها على مواد أولية وتتركز في الغالب في سلعة واحدة وهي النفط أو الفوسفات أو الحديد وازدادت أهمية السلع الأولية في الصادرات العربية لتصل الى ٩٧٪ في عام ١٩٨٢ هذا بجانب التركز الجغرافي التجاري حيث ان معظم الصادرات العربية تتجه الى الدول الصناعية (المجموعة الاقتصادية الأوروبية الولايات المتحدة الامريكية واليابان فبلغت نسبة الصادرات العربية الى هذه الدول ٧٠٪من إجمالي الصادرات العربية الى العالم عام ١٩٧٠ و٦١٪ في عام ١٩٨٠ و٥٥٪ عام ١٩٨٣ . وفي جانب الواردات يلاحظ كذلك التركيز الجغرافي للواردات العربية من مجموعة الدول الصناعية المتقدمة حيث بلغت حصتها ٥٧٪ في عام ١٩٧٠ من مجمل الواردات العربية من العالم وارتفعت الى ٧٢٪ في عام ١٩٨٠ وبلغت ٦٥٪ في عام ٨٣ وخلافاً للقاعدة التصديرية العربية المحدودة والضيقة جداً فإن قائمة الاستيرادات العربية متنوعة وذات طبيعة استراتيجية مما يزيد من قابلية الانكسار العربي تجاهها .

وبالرغم من الامكانات الكبيرة المتوفرة لتوسيع رقعة التجارة العربية البينية خاصة بعد أن اتسعت قاعدة الانتاج العربي وتزايد حجمه وتنوعه وتطورت الاتفاقيات العربية الجماعية لتشجيع التبادل التجاري التفضيلي والتي كان آخرها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٢ فقد ظلت نسبة التبادل التجاري فيها بين الدول العربية ضئيلة طوال الفترة ١٩٧٠ وحتى بداية الثمانينات . وقد ظلت نسبة الواردات العربية البينية ثابتة بحدود ٨٪ من إجمالي حجم الواردات العربية الكلية في عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٣ وكذلك الحال بالنسبة للصادرات التي كانت نسبتها ٦,٥ لعام ١٩٧٠ وارتفعت قليلاً الى ٧٪ في عام ١٩٨٣ .

لقد أدى اكتشاف البترول في الوطن العربي وزيادة الاعتماد على صادراته الى ارتفاع درجة التبعية العربية الخارجية . ولم تستثمر الايرادات الضخمة النفطية في إيجاد القاعدة الانتاجية الوطنية البديلة ، التي تعزز المقدرة الذاتية التحررية . وكمؤشر على ذلك فإن النسبة بين الصادرات العربية والدخل المحلي الاجمالي العربي كانت تبلغ ٢٨٪ قبل اكتشاف البترول في الدول العربية وارتفعت الى ٥٥٪ في بداية الثمانينات . وللمقارنة مع المناطق النامية الأخرى فإن هذه النسبة تبلغ حالياً ١٤٪ في افريقيا جنوب الصحراء وتبلغ ١٣٪ في دول أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي وتبلغ ١٤٪ في منطقة جنوب شرقي آسيا (عدا الصين

واليابان) . ويصدق الأمر كذلك بالنسبة لعلاقة الاستيرادات بالدخل المحلي الاجمالي ففي خلال السبعينات بلغت هذه النسبة للمجموعة العربية ٢٧٪ مقابل ٢٢٪ في مجموعة الدول الافريقية جنوب الصحراء وحوالي ١٦٪ لمنطقة جنوب شرقي آسيا (عدا الصين واليابان) وحوالى ١٤٪ لمنطقة دول أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي . وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٤٠٪ في عام ١٩٨٣ . ويلاحظ أن نسبة إجمالي التجارة الخارجية العربية الى إجمالي الناتج المحلي العربي قد ارتفعت من ٤٦٪ في أوائل السبعينات الى أكثر من ٩٠٪ في بداية الثمانينات .

إن الدرجة العالية لاسهام الاستيرادات في كل من الاستهلاك والاستثمار ومحاكاة النماذج الاستهلاكية الغربية والمستويات المعيشية والطموح الى شراء المعدات التكنولوجية المتطورة والمعقدة قد فاقم من خطورة التبعية في الوطن العربي . كما زاد من حدة التوجه الى الخارج ضمن علاقات غير متكافئة . وهذه الدرجة العالية من التبعية هي ضعف مثيلتها في المنطقة الافريقية جنوب الصحراء وثلاثة أضعاف مثيلتها في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب شرقي آسيا (عدا الصين واليابان) .

ب /٦ ـ التبعية الأمنية (الدفاعية والطاقوية) :

للتبعية الأمنية بمفهومها الواسع ، أبعاد عديدة تتجاوز المعنى التقليدي الضيق للأمن القومي ، فهي تشتمل على سبيل المثال الأمن الغذائي والصناعي والتكنولوجي والثقافي الى جانب الأمن العسكري والدفاعي ، وليس هذا البحث المتخصص بصدد الاجابة على الأسئلة الحرجة المتعلقة بجوانب هذه القضية عن أي أمن ؟ الوطن أم المواطن ؟ الصفوة أم النظام ؟ ولصالح من ؟ وتجاه من ؟ وتركيز الاهتمام على الأمن النفطي بدل الأمن القومي ؟ والبحث عن مظلة الأمن الخارجي بدل المظلة القومية ؟ وقد ربطت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي لعام ١٩٥٠ بشكل واضح بين الجانبين الدفاعي والاقتصادي وجاءت وثائق قمة عمان الاقتصادية بعد ثلاث عقود لتؤكد الترابط العضوي بين الأمن والانماء بمعناهما الشمولي .

ويندر أن يشهد التاريخ الحديث نموذجاً للتنمية في ظل العدوان المستمر كما هي التجربة الانمائية العربية طيلة العقود الخمسة الماضية . فمنذ أن غرس الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي في الأربعينات والنزيف مستمر للموارد والطاقات العربية المحدودة لمواجهة الاحتلال والعدوان المتصل والمتسع . لقد استمرت الساحة العربية منذ ذلك الحين ميداناً للصراعات الدولية المتصلة تتناثر فوقها بؤر الحروب المحلية والانقسامات والفتن . وكان الدور الأجنبي لا سيما الامريكي في خلق واستمرار تعزيز العدوان الاسرائيلي عاملاً رئيسياً في تصعيد الاضطرابات وتكريس الاحتلال واندلاع الاضطرابات . وفي ظل تطور

الأسلحة الحديثة سقطت نظرية تقسيم الدول العربية الى دول مجابهة ودول مساندة ولعل ضرب المفاعل النووي العراقي والغارة الاسرائيلية على تونس هما المثلان الحديثان الحيان على ذلك .

والحديث عن الأمن القومي يستدعي الاشارة الى مفهومه المجتمعي الشامل . وتظهر مدى هشاشة القدرة العربية الذاتية في جانبها الدفاعي من تزايد الاعتماد العربي على اقتناء الأسلحة الدفاعية المتطورة من الخارج وتراكمها ومن الاعتماد المطرد على نفس الأقطار المسؤولة تاريخياً وأساسياً عن خلق الكيان الصهيوني ودعم عدوانه وتجهيزه بترسانة الأسلحة العدوانية والتكنولوجيا المتطورة . واستنزفت هذه الاستيرادات الضخمة موارد كبيرة كان يمكن تكريسها للتنمية أساساً . وارتفعت معها قيمة أعباءها المالية من ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٧٢ الى ٣٠ مليار عام ١٩٨٣ . لقد استخدم تكديس السلاح كآلية جديدة لغرض تدوير المال العربي النفطي واستمرار استنزافه عن طريق زرع الفتن واشعال الحروب المحلية .

وفي الواقع فإن التوفيق بين متطلبات الأمن ومتطلبات التنمية تفرض مراجعة مستمرة لغرض توجيهها لكسب المعارك القومية المصيرية وتوظيفها لخدمة المصالح القومية . ومن المهم أن نشير الى الأهمية التي أولتها الجامعة العربية من أجل الدعوة الى ضرورة توفير العناصر البشرية الوطنية المؤهلة للتعامل الكفوء مع السلاح الدفاعي المتطور انتاجاً واستخداماً وتطويراً . ولا بد من الاشارة الى التجربة الناجحة المتمثلة بهيئة التصنيع الحربي العربية التي مثلت خلال فترة من الزمن نموذجاً لعمل حيوي مشترك وساحة فنية مشتركة متطورة لاكتساب الخبرة وإثبات القدرة الذاتية وتطوير وتدريب العناصر العربية المؤهلة ، في أحد أهم الميادين الاستراتيجية .

ولعل أهم ما أدركته دراسات الجهاز الاقتصادي في الجامعة العربية أهمية تحقيق الأمن القومي من خلال توفير التماسك الاجتماعي الداخلي وتعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المصيرية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوة التنموية والداخلية بين أقطار الأسرة العربية وفي داخل كل منها .

إن الخطر الصهيوني قد اتخذ أبعاداً بالغة الخطورة منذ اتفاقية الصلح المنفرد مع نظام السادات وما تبعها من تطورات كان آخرها عقد الاتفاق الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي الذي كرّس اسرائيل كشريك ند كامل بالاضافة الى صفة الحليف وجاءت اتفاقية منطقة التجارة الحرة بينهما لتضيف البعد التقني والاقتصادي والأمني للاتفاق والاستراتيجي السابق وأداته المثلى لاختراق جدار المقاطعة العربية وهي تمثل الخط الدفاعي العربي الوحيد القائم حالياً ، في فقدان هوية السلع والخدمات . وضمنت واشنطن للكيان الصهيوني التفوق النوعي والعسكري والمدني المطلق بل وحماية عدوانه وغزواته واحتلاله ، كما كرّست بذلك

المفهوم الأمني الاسرائيلي الذي تمتد حدوده مع المطامع الصهيونية في المنطقة وعززت دوره المهيمن وتطبيع علاقته العضوية مع المحيط العربي من خلال الاختراقات والعلاقات القسرية والسلام الاسرائيلي المفروض ليكرّس في خاتمة المطاف عصر الهيمنة الاسرائيلية ودور المركز الاسرائيلي المتقدم مع دول المحيط الهامشية العربية .

وضمن مخطط غربي محكم ، كان للقوى الصهيونية دورها البارز في إعداده وتنفيذه أفلحت الدول الصناعية المتقدمة في استنزاف الموارد والطاقات العربية وإجهاض معظم المكتسبات التي حققتها خلال فترة الازدهار النفطي في السبعينات ولم تسمح لها أن تتجاوز العقد الواحد من عمرها . وقد استخدمت في نسيج شباك التبعية الجديدة مختلف خيوط وقنوات التبادل والانتاج والاستثمار والتكنولوجيا لتعميق الارتباط العضوي للأقطار العربية بالنظام الاقتصادي القائم بل وان تكرس موقعه طرفاً مباشراً فيه يجد أن من مصلحته الحرص على استقراره وديمومته رغم طبيعة علاقته غير المتكافئة في إطاره . وفي كثير من الأحيان استطاعت أن تولد القناعات بتحميله القسط الأكبر من متطلبات المسؤولية الدولية على حساب المصلحة الذاتية والقومية ، وكان طبيعياً أن يتحقق هذا التكامل التبعي والتلقائي من خلال آلية السوق على حساب التكامل الاقتصادي العربي المتكافىء وإضعافه . فقد أفلحت الآليات الجديدة للاقتصاديات المتقدمة في إحباط المجهودات التنموية العربية من خلال العديد من السياسات والاجراءات كسياسة التضخم المدار والسياسات الحمائية والتمييزية وترويج المشاريع والتقنيات غير الملائمة والأنماط الاستهلاكية التبذيرية وإشعال الصراعات والحروب المحلية والاقليمية .

وهكذا شهدت بداية الثمانينات بوادر انحسار الحقبة النفطية بعد انهيار السوق النفطية الدولية وزعزعة ركيزتيها الاساسيتين الانتاجية والسعرية واختراقها من الداخل بعد أن أفلحت الدول الغربية في تقليص اعتمادها على النفط عموماً والنفط العربي خصوصاً من خلال سياسات الحفاظ على الطاقة وبناء المخزون الاستراتيجي وتطوير المصادر البديلة ، وعادت السوق ليتحكم فيها المستهلكون الكبار وليتحجم فيها دور الأوبك وبعد أن ترددت الدول النفطية الرئيسية الأعضاء في أن تلعب أوراقها الرابحة وتمارس فنون اللعبة بمهارة وذكاء .

ويطرح هذا الموضوع بإلحاح مشكلة الأمن الطاقوي الحرج في الوطن العربي .

إن من أخطر ما سيواجهه العالم العربي في بداية القرن القادم ، الذي لا يفصلنا عنه إلا أربعة عشر عاماً ، هو العجز الطاقوي . حيث يتوقع أن تصبح منطقة العالم العربي منطقة عجز في الطاقة بالاضافة الى وضعها الحالي كمنطقة عجز غذائي وتكنولوجي ، في ظل استمرار الظروف الحاضرة . ويتوقع خبراء النفط العربي أن يتنامى الاستهلاك المحلي

العربي للنفط وأن تستهلك الأقطار العربية في نهاية هذا القرن نسبة تتراوح بين ٣٧٪ ـ ٥٨٪ من انتاجها النفطي الكلي الحالي . ويطرح هذا الوضع تحدياً أمنياً وتنموياً بالغ الخطورة في المستقبل القريب . حيث أن المنطقة العربية فقيرة بموارد الطاقة غير النفطية والغازية ، وأن أكثر من ٧٠٪ من احتياطيات الفحم تحتكره الدولتان العظميان وبحكم أن النفط هو سلعة استراتيجية يعتمد عليها ازدهار العالم المتقدم فسيستمر الضغط الخارجي على منتجيه ومصدريه للحد من حرية التحكم به بشكل مطلق . ولكن امتلاك الدول العربية لاضخم الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم وأطولها عمراً وأرخصها كلفة يوفر للجانب العربي مجالاً كبيراً في المناورة لتوظيف هذه المزايا لخدمة مصالحها المتقدمة الانمائية والأمنية ، بحكم كونها الطرف الرئيسي في المعادلة النفطية . لقد تمحورت استراتيجية العمل العربي المشترك على مبدأ الاعتماد على النفس إلا أن عدداً من العوامل الداخلية والخارجية فرضت على الدول العربية اختيار (الاعتماد على النفط) رغم أن العامل النفطي بطبيعته يصعب التكهن بتطوراته (بديلاً وغرضاً وطلباً وسعراً وإيراداً) في ظل ظروف وعلاقات بالغة التعقيد والخطورة . وهو يدخل في الحسابات الاستراتيجية الدقيقة للدول العظمى والمتقدمة مما يجعل تزايد الاعتماد العربي عليه أمر يعرض أمنها وانماءها لمخاطر جسيمة . ولعل تجربة العقدين الماضيين كفيلة لاثبات هذه المقولة . وتزداد مخاطر هذه التقلبات بالنسبة للبلدان العربية بسبب عاملين رئيسيين إضافيين : (أولهما) ان النفط هو المصدر الوحيد أو الرئيسي الذي تعتمد عليه اقتصاديات العديد من الاقطار العربية (نفطية بالاحالة أو بالوكالة أو غير نفطية) كمصدر للاحتياطيات الأجنبية وتمويل التنمية والدفاع . (ثانيهما) انها دول نامية حديثة الخبرة والتجربة وفي مراحلها الأولى التنموية التي تغريها بالطموح لتحقيق التنمية السريعة وإشباع حاجاتها المتنوعة ونهمها الاستهلاكي وقد أخفقت الدول العربية في الالتزام ناهيك عن تنفيذ استراتيجية شمولية طويلة الأمد مما أصبحت معه سياساتها رهينة رد الفعل في مواجهة تقلبات ومشاكل تتصف بالتعقيد والخطورة وتكتفي الدول العربية بالرد الآني البسيط برفع الانتاج النفطي أو خفضه بمعدلات ومستويات عالية وكبيرة تلبية لأوضاع السوق التي تملك الدول والمؤسسات والشركات العملاقة الواسعة الخبرة والمعرفة للهيمنة على آلياتها ، وفي تناقض واضح بين الأهداف القصيرة والطويلة الأمد . وقد استثمرت الدول الصناعية المتقدمة التلهف العربي للاحتفاظ بمستوياء الانفاق الضخم الذي ساد طوال عقد السبعينات ووجود المصالح الضالعة الراغبة في استمرار التصرف التبذيري لاقناع الدول النفطية بضرورة استمرار حقوقها ، من الحصول على الموارد النفطية بأي ثمن ما دامت تحت ضغط الحاجة للمال ، إلا أن خطورة الانخفاض السريع والكبير في الموارد النفطية فرض على الدول العربية إتباع سياسات انكماشية وتقشفية ووقف أو تأجيل المشروعات الانمائية وتقليص الانفاق العام والعون

الخارجي وشمل الركود الاقتصادي البلدان النفطية وغير النفطية بحكم القنوات المتصلة بينها من خلال تنقلات رأس المال والعمل وتأتي هذه التطورات تأكيداً للتنبؤات التي طرحتها وقدمتها دراسات الاستراتيجية للقمة العربية الاقتصادية بأهمية العودة الى أسلوب التخطيط القومي الطويل الأمد ممثلاً باستراتيجية قمة عمان والالتزام بأولوياتها وأهدافها ووسائلها وبرامجها من خلال العمل الاقتصادي العربي المشترك بهدف تنويع القاعدة الانتاجية وتوسيعها وزيادة الترابط العضوي بين الاقتصاديات العربية والتنسيق بين الخطط والمشاريع والبرامج والسياسات لمواجهة التحديات المشتركة . وعلى أية حال فما زالت هناك فرص كبيرة لحقبة نفطية جديدة أكثر عقلانية من منطلق قاعدة التضامن والثقة بالنفس والتحرر من ضغوط سياسة (الانفاق التبذيري) والشراهة الاستهلاكية التي ترتهن الارادة العربية وتدفعها للبحث عن المزيد من المال بأي ثمن .

ب / ٧ - تصحيح العلاقات الدولية غير المتكافئة :

سبقت الاشارة الى أحد أهم عناصر الاعتماد على الذات هو العمل على تصحيح العلاقات غير المتكافئة مع العالم الخارجي دولاً ومنظمات ومجتمعات بما يضمن تحسين شروط التبادل وتحسين المركز والموقع العربي التفاوضي والحصول على حصة أكثر عدالة من ثمار العلاقات ودور أكبر في اتخاذ القرارات الهامة . فماذا كان جهد الجامعة العربية بهذا الشأن ؟

لقد كان من أبرز قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره الذي صدر في دورته الأخيرة والخاص بوضع أسس صحيحة لتوظيف العلاقات الاقتصادية الخارجية في خدمة المصالح القومية وكان هذا القرار مبنياً على الدراسة التي أعدها الجهاز الاقتصادي للجامعة العربية والتي شخصت بأن المصادر الأساسية للضعف في العلاقات العربية الخارجية تتمثل بضآلة حصيلة الجهود التنموية القطرية وتواضع ما تحقق في المجال القومي الانمائي والتكاملي وضعف مصداقية القرار العربي المشترك وعدم جدية الالتزام العربي الجماعي به مما لم يعد صدور القرارات وتكرارها يؤخذ بمحمل الجد من قبل الغير حتى لو كان صدورها من قبل أعلى المستويات القيادية العربية . ولهذا فقد دعا المجلس على الصعيد العربي الى التعجيل بوضع السياسات والبرامج المشتركة لتعزيز وتنويع القاعدة الانتاجية العربية بما يضمن تصنيع أكبر قدر من المواد الخام وتطوير القدرة التكنولوجية العربية وإعطاء الأولوية التفضيلية لعناصر الانتاج والسلع والمدخلات والخبرة العربية والسعي من خلال الجهود الموحدة وآلية المشروعات المشتركة ودعم الجهود القطرية الى مواجهة التدهور المستمر في الانتاج الزراعي العربي ولتعزيز الامن الانتاجي العربي وتقليص الفجوة الغذائية وإتاحة المزيد من الفرص لاجتذاب رؤوس الأموال العربية ، وتوظيفها داخل الوطن

العربي . وأكد المجلس أهمية الالتزام بالبعد القومي في الخطط والبرامج القطرية بما يضمن انسجامها مع أهداف وأولويات العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والمبادىء الواردة في الاتفاقيات العربية الجماعية التي يجب المسارعة للانضمام اليها وتنفيذها . وفي إطار التعاون العربي الدولي أكدت ورقة العمل على ضرورة التمييز بين الأطراف المتعاملة مع المجموعة العربية وفقاً لمواقفها من قضايانا المصيرية العادلة ووضع الضوابط التي تحكم صيغة العداء أو الصداقة ، أو الحياد وطالبت باعادة الحسابات السياسية والاقتصادية وتكييفها سواء للحد من المبالغة في العداء أو لمنح المعاملة التفضيلية للاصدقاء في عالم لا يفهم إلا لغة المصالح وحسابات الكلفة والربح والخسارة . ودعت الى ضرورة اتباع المرونة في التطبيق وعلى مراحل تأكيداً للالتزام العربي الجماعي بهذه القرارات لكي لا يفقد التلويح بالتهديدات مصداقيته ولكي تعرف الأطراف الأخرى مدى ما تكلفه سياساتها العدائية للحق العربي أو مدى ما تكسبه نتيجة مواقفها الودية . وقد أكد المجلس على سلامة هذا التوجه الموضوعي والالتزام به ودعا الى ضرورة إحداث درجة عالية من التنويع والتوازن في العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية بحكم الموقع المتميز والهام لها في الاقتصاد العربي بما يضمن اتساع قاعدتها وعدم تركزها وبما يمكن معه أن تمارس المجموعة العربية دوراً مؤثراً وفعالاً في مواجهة المصاعب وتحسين موقعها في النظام الدولي وتحسين شروط تعاملها مع الآخرين .

ومن هذا المنطلق قرر المجلس أهمية دعم العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية من خلال التعاون المتكافىء الانمائي المشترك ، وفي مختلف الميادين التجارية والفنية والعلمية وتبادل الخبرات والتجارب . كما دعا الى تطوير العلاقات مع الدول الاشتراكية في إطار المنفعة والاحترام المتبادل لسيادة طرفي العلاقة وأكد على ضرورة توظيف استثمار العلاقات الاقتصادية مع الدول الصناعية لخدمة أهداف الأمن والتنمية العربية وللحصول على شروط أفضل للتبادل السلعي وضرورة تأمين الأموال العربية المستثمرة أو المودعة لديها وضمان حقوق العمال العرب المهاجرين العاملين فيها وتطوير القدرة التكنولوجية العربية والنقل الحقيقي للتكنولوجيا إضافة الى العمل على تعديل مواقف تلك الدول إيجابياً من القضايا العربية . وأكد المجلس على مبدأ تطبيق المعاملة بالمثل بشكل تدريجي وانتقائي بالنسبة للدول التي تتخذ مواقف سلبية من المصالح والقضايا القومية .

ولقد كانت للمستجدات الهامة التي طرأت على الساحتين الاقليمية والعلمية في السنوات الخمس الماضية أثرها البالغ والسالب تحديداً على قطاع العلاقات الاقتصادية الخارجية العربية وبرهنت على مصداقية التحليلات التي تضمنتها وثائق قمة عمان وكان حرياً أن يؤدي الالتزام العربي بقواعد السلوك القومي وخطط العمل المشترك الى زيادة مناعة الاقتصاد العربي في مواجهة هذه المستجدات وعلى رأسها تعاظم الموقع الاسرائيلي في

الاستراتيجية الغربية واتساع رقعة الصراعات المحلية الاقليمية وانهيار السوق النفطية الدولية بعد استعادة السيطرة الغربية عليها واستفحال أزمة الركود الاقتصادي العربي وتفاقم العجز في موازين المدفوعات .

وقد أظهرت ورقة العمل التي قدمتها الجامعة العربية الى المجلس المجالات التي يمكن أن يتم فيها ومن أجلها الاستثمار الأفضل والأكفأ لعناصر القوة العربية الذاتية الجماعية (ممثلة بالنفط والمال والقوى البشرية والسوق والعقود الاستشارية والتنفيذية) من أجل خدمة هدفي الأمن والانماء القومي بمعناهما الشامل ، وانطلقت الورقة من عدد من النقاط الجوهرية ذات الأهمية التي تتمحور العلاقات حولها وذلك بغرض استكشاف طرق معالجتها وتوظيفها في خدمة المصالح القومية وشهدت بداية الثمانينات (مرحلة الترشيد الأولى) للعمل العربي المشترك في ضوء تقييم جاد لمسيرته طوال العقود الأربعة الماضية وبانعقاد أول قمة عربية اقتصادية ، مما رفع من مستوى التعامل مع القضايا الاقتصادية الى مستوى القيادات السياسية وكان من أبرز ملامح هذا التحول التاريخي هو تبني مبدأ التخطيط القومي لتطوير العمل العربي المشترك ، وفق أفق زمني طويل (حتى عام ٢٠٠٠) ينتقل بهذا العمل الى مرحلة الشمولية والترابط والاتساع . وقد عززت القمة المداخل التقليدية للتكامل العربي بمداخل اضافية من مفهوم تنموي تخطيطي متطور بهدف تعزيز الأمن والانماء كما اعتمد الرؤساء العرب قواعد للسلوك القومي في إطار الميثاق القومي الاقتصادي تعكس الانتماء والمصير المشترك وانطلاقاً من هاتين الوثيقتين أعد مشروع إطار الخطة الخمسية الأولى للعمل الاقتصادي العربي المشترك في أول عمل جماعي شامل في تاريخ التحرك الاقتصادي القومي وطرحت أمام المجلس الاقتصادي لأول مرة في تاريخه خطة تمثل الحد الأدنى للعمل المشترك في مجالاته الأساسية في وثيقة قومية تتضمن أسساً منظمة لهذا العمل من منطلق الاعتماد على الذات موضحة أهدافه ومساراته ضمن منظور بعيد المدى لتلتزم بها أجهزة العمل العربي المشترك والاقطار العربية كافة . وهي بذلك تمثل بداية عهد جديد ومنهجية جديدة ممكنة التطور من خلال الممارسات المحلية . ولعل أبرز ما في هذه الخطة هو مراعاتها للتوجه لصالح الدول العربية الأقل نمواً والأولى بالرعاية باعتبارها المجال الطبيعي لتحقيق التعاون العربي من أجل تقليص الفجوة التنموية دون إهدار للميزة النسبية القومية أو الطاقة الاستيعابية كما حرصت الخطة على تحقيق التوازن في التوزيع القطاعي لاستثماراتها المقترحة البالغة ٢١,٢ مليار دولار بالتركيز على البنية الأساسية والتنمية الاجتماعية ٤٣٪ والأمن الغذائي ٣٤٪ والقطاع الصناعي ٢٣٪ وكان من المؤمل أن يؤدي تنفيذ الخطة الى خلق قاعدة متطورة من المؤسسات العربية العامة والخاصة تخلق قاعدة واسعة لتطوير التكنولوجيا من خلال تعزيز بيوت الخبرة الاستشارية العربية وجذب مشاركات القطاع الخاص وبذلك تعمل الخطة على خدمة أطراف العلاقة الاستثمارية من

الدول المستفيدة والدول المقرضة وأجهزة التمويل وبيوت الخبرة العربية والقطاع الخاص وتضع العمل والتعاون العربي المشترك في إطار تخطيطي قومي يرفع من فاعلية العمل المشترك وكفاءة أجهزته في تحقيق الأهداف القومية . ولكن مشروع الخطة جوبه بالرفض بل والاستنكار وهو جم مبدأ التخطيط الزامياً أو تأشيرياً ولما يجف مداد تواقيع الرؤساء على مواثيق عمان وأثيرت التساؤلات عن هذه الفلسفة الوافدة التي وجدت طريقها خطأ الى الوثائق التاريخية . واتهمت الأمانة العامة بمحاولة فرض اجتهادات لا تنسجم مع سياسات بعض البلدان التي لا تسمح بالتخطيط حتى على المستوى القطري وعادت نغمة التمسك المطلق بالسيادة الوطنية وانكار أهلية المجالس القومية في إملاء فلسفة غريبة معينة على الحكومات وغل يدها عن التعامل الثنائي . ووجهة بعثة الأمانة العامة الميدانية التي سعت لشرح أبعاد مشروع الخطة في العواصم العربية بتفسيرات وبمفاهيم جديدة تعكس عدم وضوح قرارات القمة الاقتصادية لدى بعض الدول العربية والتراجع عنها بالتأكيد على الصفة التأشيرية البحتة للخطة وكونها مجرد برنامج وإطار تسترشد به الأجهزة المعنية في وضع برامج عملها مع حرية أجهزة التمويل العربية القطرية والقومية في اختيار المشاريع التي ترغب في تمويلها وفق المعايير التقليدية لها مع ضرورة إفساح المجال لاستمرار المعاملات الثنائية بين الأطراف العربية المختلفة وعدم قبول إنشاء منافذ جديدة للتمويل أو إنشاء آليات جديدة له . وكان ذلك تقزيماً لتوجهات القمة الاقتصادية وتطويقاً لنشاطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحصرها بالمشروعات المشتركة بعد أن قبلت على مضض شديد فكرة البرمجة القطاعية في محاولة لانقاذ ما يمكن إنقاذه . وهكذا تراجعت أحلام المناضلين الانمائيين الوحدويين وأحبطت فكرة التخطيط القومي حتى في ساحته الضيقة المتمثلة بالعمل المشترك واستمرار البعد التراجعي من هدف الخطة التنموية القومية الى مقترح خطة للتنمية العربية المشتركة ثم الى خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، والى خطة اقتصادية للعمل المشترك وأخيراً الى مجرد برمجة قطاعية لم تكتحل عيناها بعد بالنور حتى بالنسبة لبرامج الأمن الغذائي العربي . ومن الغريب أن مشروع الخطة الخمسية لم يتم حتى مجرد الإستئناس به من قبل واضعي الخطط القطرية ، وهي خطط ما زالت حتى اليوم تفتقد البعد القومي رغم العديد من القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن وفي هذا (الجو التراجعي) حلت (عقدة) عقد التنمية عن طريق (وأد العقد) بعد أن تم تشويه المقترح الرئيسي الذي قدمته الجامعة العربية ببعده الانمائي القومي التكاملي في حلبة المنافسة الذاتية ، ليطرح مشروع بديل يعتمد على مبدأ العون بدل التعاون والتكامل ويقر لأول مرة نهجاً جديداً في استئثار واحتكار القلة المانحة لادارة موارد العقد ضمن (نادي الواهبين المغلق) ثم استمر إجهاض المشروع بحجة عدم الاتفاق على نسب المساهمة في رأسمال العقد نتيجة رفض شريك واحد رفع نسبة مساهمته بحدود ضئيلة . وفي محاولة

لامتصاص قلق الأقطار المتطلعة للاستفادة من موارد العقد زيدت رؤوس أموال الصناديق القطرية والقومية ، رغم شروط اقراضها التي تبدو ثقيلة بالقياس الى طبيعة العون الطويل الأمد والذي لا يحمل فائدة في إطار عقد التنمية .

الفصل الثالث
نحو ترشيد الجهود القومية للاعتماد على الذات

لا يمكن الزعم بأن المؤشرات التي وردت في الفصل السابق ، بجانبيها الايجابي والسلبي تمثل حصيلة خالصة للعمل العربي المشترك وحده . وإنما هي نتاج مجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية والقطرية والدولية . وربما كان للجهد القطري الأثر الأكبر غير المنازع في ذلك . ولا يمكن الزعم بالنسبة لبعض تلك المؤشرات ، وحتى في حالة رجحان كفة العمل العربي المشترك وتأثيره فيها ، ان ذلك كان نتيجة تخطيط قومي شمولي مسبق ، لا سيما بحكم معرفتنا بطبية العضوية المبنية على التعاون الاختياري في إطار جامعة الدول العربية ، والتمسك بذريعة السيادة القطرية وحرية التصرف(*) . ولكن من المؤكد أن خيوط العمل العربي المشترك تبدو واضحة في نسيج معظم التطورات ، مع تفاوت في درجة المساهمة .

وفي الواقع فلقد تفاوتت تجارب العمل العربي المشترك قوة وضعفاً في تبني مختلف الفلسفات الاقتصادية الليبرالية والبرمجاتية والتخطيطية ، ومختلف المداخل التعاونية والتكاملية طوال العقود الأربعة الماضية ، في ظل مناخ سياسي متغير ، وتفاوت في موازين القوى والعلاقات ، داخل النظام وخارجه . وقد كان للعوامل الخارجية دورها وتأثيرها الهام والواضح على فاعلية صنع القرارات وتنفيذها . ولعل التساؤل الطبيعي هو عن أسباب تردد الدول العربية في التحرر من التبعية رغم وضوح مخاطرها الجسيمة . وقد يكون السؤال بسيطاً ولكن الجواب غاية في التعقيد . وهو شأن له ارتباط بطبيعة عملية صنع القرار والقوى المؤثرة فيه لا سيما وان قرار الاعتماد على الذات يمثل موقفاً فكرياً

(*) ومن المفارقات أن يزداد تمسك البعض بهذه الذريعة في المؤسسات القومية في حين يتساهل في تطبيقها على المستوى الدولي ، أو من خلال العلاقة ببعض الدول العظمى . وفي عالم تتشابك فيه المصالح ، وتتدول الحياة الاقتصادية ، وفي ظل الثورة العلمية التكنولوجية ، تفقد الحدود الجغرافية والسياسية الكثير من ، حصانتها . وهل لنا أن نذكر بأن الانغماس في التبعية هو نفسه قيد على السيادة وعلى حرية اتخاذ القرار؟

وقراراً سياسياً بالتحرر وهو أمر يمس مصالح أطراف داخلية وخارجية كثيرة وقومية ويستقطب مجموعة من المؤسسات والافراد التي يمس القرار صلب مصالحهم . كما أن أحد أهم أهداف الاعتماد على الذات هو الخروج من حالة التفكك القومي والتشتت الداخلي وفك الارتباط غير المتكافىء مع الخارج ، ولعل هذا يصطدم مع طبيعة المصالح المتناقضة والعوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفرض قيودها على التحرك في ظل تعدد الارادات وتفاوت المنافع .

وتتباين درجة الاهتمام بالعمل العربي المشترك بالرجوع الى عدد من المؤشرات التي تتراوح درجة أهميتها وقوتها . وعلى سبيل المثال لا الحصر لهذه المؤشرات فهناك الاهتمام الحكومي القطري للدول الأعضاء بتقديم المقترحات الى المجالس والمنظمات والهيئات العاملة في نطاق جامعة الدول العربية ، ومدى جدية هذه المقترحات والالتزام بالمشاركة ومستوى الحضور ونوعيته وفاعلية المشاركة ، (حيث يلاحظ هيمنة ظاهرة الأغلبية الصامتة) ومدى الالتزام بالقرارات ودرجة وتوقيت تنفيذها وفاعلية التنفيذ ونسبة الدول التي تصادق على الاتفاقيات وإيداع وثائق تصديقها والفترة الزمنية بين هذه وتلك ومدى الالتزام الصادق والجدي بأحكامها ، وتوفير البيانات والاحصاءات ومدى دقتها وتفاصيلها والرد على الاستفسارات والجدية في دراسة الوثائق والتقارير وبيان الرأي والمطالعة . كما يمكن الاستدلال بمستوى الاهتمام القطري بالعمل القومي من خلال التعرف على عدد الدول المنضمة الى المنظمات القومية ومدها بالعناصر الكفوءة لدعم أجهزتها وسداد التزاماتها في موازناتها واستضافة مقراتها وموقفها من إنشاء منظمات رديفة(*) ، ومدى الدعم الذي تلقاه بالقياس الى المنظمات المماثلة هذا فضلاً عن درجة

(*) لا بد من الاشارة الى أن الثمانينات قد شهدت بروز ظاهرة النوادي المغلقة والمستقلة في ظل تصدع التضامن العربي . ويمكن القول بأن العامل المالي قد بدأ يلعب دوراً متعاظماً منذ نكسة حزيران ١٩٦٧ بالرغم من أنه كان قد استثمر بذكاء من أجل تعزيز فكرة التكافل القومي في مواجهة العدوان الخارجي والتعويض الجزئي لدول المواجهة عن بعض خسائرها نتيجة العدوان وهل هو من قبيل الصدفة أن تشهد الفترة اللاحقة إنشاء عدد من المنظمات القومية خارج نطاق الجامعة كمنظمة الأوابك والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمنظمة العربية للثروة المعدنية . كما شهدت الثمانينات ظاهرة إقامة التجمع الخليجي من خلال إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ والذي كان يمكن أن يلعب أعضاؤه الست دوراً وحدوياً مماثلاً لتعزيز التكامل القومي الأشمل من داخل منظماته ، وأخيراً وليس آخراً فنشير الى التوجه لحصر عضوية مجلس ادارة عقد التنمية بالدول المانحة فقط .

ويبدو تعاظم دور العنصر المالي في توجيه مسيرة العمل المشترك من أنه يكاد أن يكون له حق (الفيتو المالية) وأن يكون العنصر الأكثر حسماً في توجيه قرارات الأجهزة القومية والمؤسسات الانمائية رغم

المحاسبة والمتابعة الدورية لنشاطاتها وتقييم أدائها . ويلاحظ أن الظاهرة المتكررة والملحوظة هو قبول معظم الدول القرارات القومية شكلاً من منطلق الحرج السياسي والمجاملة بدل القناعة الموضوعية مما يؤدي الى التحلل منه في مرحلة لاحقة . بوهم التناقض بين المصلحة القومية والقطرية ، أو التشكيك في سلامة القرارات من زاوية المردودية الاقتصادية الضيقة (دون المردودية الاجتماعية) والنظرة القصيرة الأمد . وحتى لو توفرت مثل هذه القناعة فكثيراً ما كانت جدية الالتزام متواضعة بسبب رهان الأطراف على عنصر الزمن وعلى عامل تراخي تنفيذ الأطراف الأخرى أو فقدان القرار لفاعليته . وليست الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك وعقد التنمية ومشروع استثمار قيعان البحر إلا بعض النماذج الحديثة التي تعكس هذه التجربة(*) إن حصيلة الجهد القومي في تعزيز الاعتماد على الذات لا تبدو هامة وكبيرة في ضوء الامكانات والطموحات حيث تظهر المراجعة المتأنية والعميقة لفترة العقود الأربعة الماضية خليطاً متفاوتاً من المؤشرات يغلب عليه الجانب السلبي سواء بالنسبة للمؤشرات التنموية الحقيقية أو اتجاهات التحول الهيكلية . وحسبنا في مجال استعادة التذكير ببعضها الاشارة الى تدني نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية ، لصالح قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي العربي كما أن تنامي الناتج المحلي الاجمالي العربي بشكل مضاعف وبوتائر سنوية سريعة كان يعكس في الغالب استنزاف الثروة الناضبة وليس تحسن الأداء الاقتصادي . وبالنسبة لتوسع الناتج الصناعي العربي فقد كان مقروناً برجحان السلع الاستهلاكية ونمط التصنيع التصديري وارتفاع الكلفة . وربما كان الانجاز الأزهى هو في حقل التعليم والصحة والسكن والخدمات الاجتماعية حيث تمت انجازات هامة مع تفاوت بين التطور النوعي والكمي . ورغم إقامة بعض

= الأمل في دورة تقليص الفجوة التنموية والدخلية ، وكان ذلك مدعاة لدى البعض لتحميله مسؤولية إيجاد (حدود مالية) تزيد من تكريس التجزئة والحدود الجغرافية .

(*) يلاحظ المتتبع للمواقف القطرية في مناقشات المجالس القومية وجود الكثير من المفارقات . فكثيراً ما تتذبذب مواقف إحدى الأقطار العربية من قضية معينة حتى إلى حد التناقض بين فترة وأخرى . ومن صعيد لآخر ومن منظمة الى منظمة أخرى . حيث يظهر الموقف ونقيضه في إزدواجية مكشوفة ومألوفة . وعلى سبيل المثال فإن رفض بعض الدول العربية قبول مبدأ التخطيط في الحقل التنموي القومي بحكم تمسكها بمنطلق فلسفي معين ، يقابله مباهاتها بتطبيقه على المستوى القطري . وان تخلي بعض الأقطار عن مشروع استثمار قيعان البحار على المستوى القومي يقابله حماسة له على المستوى الاقليمي الأضيق . كما يلاحظ مثلاً التمسك القاطع لبعض الدول العربية بمبدأ المنافسة الحرة وتعزيز آلية السوق ودعم القطاع الخاص على المستوى القطري في نفس الوقت الذي يتعاظم فيها داخلها دور الدولة والقطاع العام والتدخل الرسمي لحماية بعض القطاعات ودعم بعض المنتجات .

المؤسسات العلمية فقد ظل الاهتمام بالابحاث العلمية والتطوير ونقل التكنولوجيا هامشياً .

صحيح أن المقارنة بين الخمسينات والثمانينات تبرز لنا مجموعة من المؤشرات التي أسهمت في تحقيق تطور نسبي في الانتاج وتطور عمراني ملحوظ وتحسن كبير في المرافق الأساسية والبنى الهيكلية ومستويات المعيشة وتطوير القدرة البشرية في معظم الأقطار العربية وبما يؤهلها للمزيد من التقدم والانطلاق . وقد يثير البعض التساؤل عن الثمن وعن أفضلية الخيارات الأخرى وعن المؤشرات العديدة التي أفرزتها التجربة الانمائية كالتساؤل عما إذا كان ما تحقق هو نتيجة جهد ذاتي وتحسن في الأداء الاقتصادي .

إن المؤشرات التي تضمنتها هذه الورقة تعكس ظاهرة خطيرة هي استمرار معظم أقطار الوطن العربي بعد عدة عقود من الاستقلال السياسي في تأدية معظم الوظائف التقليدية التي فرضت عليها في الماضي لتعزيز حيوية النظام الاقتصادي العالمي الراهن وديناميكية واستمرار مده بالمواد الطبيعية الخام والمال واستمرار الوطن العربي ساحة للفرص الاستثمارية والتسويقية والتجهيزية والاستشارية الأجنبية . وتنامي اعتماده العضوي غير المتكافىء مع الخارج وتزايد تكامله التبعي الخارجي على حساب تكامله القومي المتكافىء . وتؤكد هذه المؤشرات ضعف درجة الاعتماد على النفس لصالح تنامي الاعتماد على النفط ، الذي ما زالت الكثير من عناصر التحكم في سوقه الدولية وصناعاته رهن عوامل خارجية . وبحيث يكاد أن تصبح معه جميع الدول العربية وقطاعاتها نفطية بالأصالة أو بالوكالة .

واليوم ، وأكثر من أي وقت مضى ، وفي ظل إدراكنا لهذه الحقائق ، وفي ظل مرحلة الانحسار السياسي والاقتصادي العربي ، وبدء الحديث عن مرحلة الترشيد الثانية ، لا بد من العودة الى الثوابت الاستراتيجية ، وإعادة الروح الى مواثيق قمة عمان الاقتصادية ، والالتزام الجاد بأهدافها وأولوياتها ، وترجمتها الى مشاريع وبرامج على أرض الواقع ، بما يحقق الترابط والتشابك العضوي بين الاقتصاديات العربية ، والتنسيق الفعال بين المشاريع ، والتكامل بين الموارد العربية ، والاعتماد على عناصر الانتاج والمؤسسات العربية ، والتوجه نحو الأسواق العربية ، وتوجيه الانتاج نحو تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للغالبية العظمى من المواطنين ، والاعتماد الجماعي على الذات .

لقد ولت مرحلة العون الاحادي لتخلفها مرحلة جديدة ، تفرضها ظروف وتغييرات جديدة هي مرحلة التعاون التنموي ، لتحقيق المنافع المتبادلة والمتكافئة وتحمل المسؤولية المشتركة ، بعيداً عن وهم التناقض بين المصلحة القطرية والمصالح القومية ، وبعيداً عن مفاهيم الجاهلية التي تؤله العنصر المالي . ويجب العمل من أجل إعادة هيكلة

الاقتصاديات العربية الأحادية الجانب في غالبيتها والسعي الى تنويع قاعدة الانتاج والتصدير بهدف تقليص التبعية ، وربما تكون المهمة الأولى للمخططين العرب في المرحلة القادمة هي مرحلة التعميق التنموي ووقف الاهدار ، وزيادة الاهتمام بالمشاريع القائمة والتنسيق بينها وتحسين انتاجها ومعالجة مشاكلها ، وزيادة كفاءتها قبل التوسع الأفقي في إنشاء المزيد من المشروعات . كما يجب التأكيد على التنسيق بين الخطط القطرية ووضع البعد القومي السليم لبرامجها ومشاريعها وسياساتها بما ينسجم وأهداف الاستراتيجية .

وإذا انتقلنا من العموميات الى التخصيص . فإن تحقق الأمن الغذائي العربي ، وتوسيع وتنويع القاعدة الانتاجية الصناعية ، وتطوير الموارد البشرية ، وخلق القاعدة التكنولوجية وتطوير آلية المشروعات العربية المشتركة ، وإعادة تدوير عناصر الانتاج العربية ، داخل جسم الاقتصاد العربي بعد أن سقطت أوهام الربحية وأساطير الضمان والأمان في بلاد الغربة . هي أمور ينبغي أن تكون في مقدمة اهتمام أصحاب القرار السياسي العربي . وتستلزم هذه الأهداف أن يعاد النظر في دور المؤسسات والصناديق والهيئات الانمائية العربية لتكون في خدمة التكامل والانماء القومي بالدرجة الأولى ، وعليها أن نستوعب تجربة الماضي لتجاوز أخطارها وتجنب كلفتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وللزمن كلفته الباهظة هو الآخر .

قد تتهم هذه الكلمات بأنها محاولة لزرع اليأس ، أو التقليل من الجهد المبذول ، ولكني في الوقت نفسه لا أسمح لنفسي ، من باب الأمانة القومية ، أن أقوم بمهمة زرع الأوهام . فهذه الهموم المشتركة هي الوحيدة التي تجمعنا اليوم بعد أن كانت تجمعنا ، نحن التنمويين العرب ، مع مواطنينا بالأمس مهام قومية مشتركة . لقد زالت أوهام الرخاء ، كما جاءت بسرعة ، وصحونا لنكتشف حقيقة أن المال وحده لا يمكن أن يحقق التنمية ، ولا يمكن أن يوفر القوة أو أن يشتري الرخاء . إن رأس المال الأثمن والأبقى ، هو الانسان العربي ساعداً وعقلاً وفكراً . وحين ندعو الى الاعتماد على الذات فإننا مدعوون أولاً للانتصار على الذات والتخلص من عقدة تفضيل الأجنبي . وسوف يطول وقوفنا على عتبات الزمن في انتظار معجزة الخلاص بفضل الآخرين والتطلع الى خارج الوطن العربي بحثاً عن مظلة أمنية خارجية . فلا حليف لنا اليوم إلا أنفسنا .

وأخيراً هل لي أن أتساءل ، في خاتمة حديثي ، عما إذا كان اختيار موضوع هذه المحاضرة ، واختياري أنا بالذات ، للتحدث عن هموم العمل العربي المشترك ، يمثل فخاً (خططه) المعهد العربي (للتخطيط) ثأراً لمحاضرتي التفاؤلية السابقة ؟ فإذا كان الهدف هو ذلك فإني أعترف سعيداً ، بأن المعهد قد أفلح في تحقيق أهداف (خطته) . ولعلها من المناسبات القليلة التي تتحقق فيها أهداف (خطة عربية) على أي مستوى وفي

أي قطر عربي . فالحمد لله تعالى على ذلـك . حيث يبدو أنـه ، وبفضله في النهايـة قد تحققت المعجزة . . .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحوار مع الدكتور عبد الحسن زلزلة

رئيس الجلسة د. مجيد مسعود

د. مجيد مسعود :

من موقعه المتميز في البيت السياسي والاقتصادي للدول العربية قدم لنا الدكتور عبد الحسن زلزلة شهادة على هموم العمل العربي المشترك . وإذا كنت قد تجرأت فطلبت منه الاختصار فشفيعي في ذلك هو الرغبة في إتاحة الفرصة للحضور في الحوار معه ، والآن نفتح باب الحوار والنقاش .

د. عبد الحميد محفوظ : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي :

إسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي الى صوت الدكتور مجيد مسعود في تقديمه لمحاضرنا الدكتور عبد الحسن زلزلة ، وأضيف باختصار شديد ، ربما كشاهد على شاهد ، بأن الدكتور زلزلة من القلائل الذين تفانوا من أجل العمل العربي المشترك وكان لي شرف التعاون معه لبعض الوقت في إعداد وتحضير بعض الوثائق التي تفضل بالاشارة اليها . وكما وإني أيضاً ، من خلال تجربتي في أحد المواقع الأخرى حيث كنت أعمل قدر المستطاع ، على تحريك بعض العناصر في العمل العربي المشترك ، استشعر خلفيات ومبررات نظرة المرارة التي شعرنا بها من حيث محاضرنا الفاضل . بعد هذه المقدمة البسيطة انتقل الى بعض الملاحظات البسيطة مكتفياً بذكر العناوين فقط ، تاركاً مناقشاتها لحوارات قادمة . النقطة الأولى وهي انني أرى أن غياب تقارب الفكر الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية وبالتالي غياب ترجمة المضمون السياسي الى المجال الاقتصادي كان من أهم عوائق العمل العربي المشترك . وفي هذا أرى أننا أنشأنا الأجهزة والمؤسسات والشركات المشتركة وأدوات العمل المادية بدون أي قاعدة مشتركة للبدء بها لبناء العمل العربي المشترك ، بمعنى حاجتنا للحوار ومؤسسات حوار لخلق ما يمكن أن يسمى تيار أو فكر اقتصادي متقارب وليس متطابق يمهد لخطوات عملية في بناء مؤسسات

العمل العربي المشترك . لذلك أنا الآن أستشعر ، في المرحلة الأخيرة التي أشار اليها استاذنا المحاضر ، بأننا في حاجة الى حوار على مختلف المستويات القيادية والشعبية . والسؤال الذي يحتاج الى إجابة منا هنا هو كيف يتم ذلك ؟

النقطة الثانية فيما يخص العمل العربي المشترك هي أن المفهوم الذي ساد خلال العقدين الماضيين بصفة خاصة ، وحتى الآن الى حد كبير ، هو أنه يعتمد العمل الحكومي الرسمي كأساس للعمل العربي المشترك . ومن هنا ، وفي رأيي ، ضاقت إمكاناته وتعقدت إجراءاته وبطأت حركته لأسباب سياسية ومادية أحياناً وبالتالي فإن القوى الحقيقية لامكانات العمل العربي المشترك ، سواء كانت قوى بشرية أو خلافها ، لم يتح لها حقيقة التفاعل بحيث تثمر عن عمل مشترك ملموس . وهنا أيضاً نرجع لنفس السؤال وهو كيف يمكن للعمل العربي المشترك الخروج من الإطار الحكومي الرسمي لكي يستمد طاقاته من القطاعات المختلفة ومن القاعدة العريضة الجماهيرية العربية ؟ نأتي هنا وقد أجبنا السؤال مرتين الى أحد أسباب معوقات التنمية بصفة عامة في العالم العربي وفي العمل المشترك وسوف أشير اليه باختصار وهو أن تناولنا للأمر ليس اختيارياً على مختلف المستويات وهنا أشير فقط الى ما سمعته الآن من مسؤول هو أمين للشئون الاقتصادية في الجامعة العربية من حديث قد لا يتاح له قوله في محافل أخرى رسمية . ولذلك فإنه كلما زادت مشاركة الجماهير والمؤسسات العربية كلما زاد العمل التنموي وزادت امكانيات العمل العربي المشترك . النقطة الرابعة هي أن مؤسسات العمل العربي المشترك تميزت في إنشائها بالعشوائية وليس بالتخطيط لهدف معين . فهي لم تصمد في الاعتماد على الذات لأنها مرة تنشيء مصنعاً للأدوية ومرة للأسماك وأخرى قطاع مالي كما ان بعض المؤسسات المالية العربية تمثل لمالكيها استثمارات ينتظرون منها عوائد . أيضاً من مميزات العمل العربي المشترك اننا ننسى ما نقيم من مشروعات بعد إنشائها . نقطة أخرى ، وقد أشار اليها فعلاً الأستاذ المحاضر ولكني أريد أن أركز عليها ، وهي أنني شخصياً عندما قرأت وبحثت في جذور التبعية لم أجد . فقط أن رأس الحربة هو رأس المال ولكني وجدت أن التخلف في امتلاك التقنية وأسباب التقنية كان أيضاً من العوامل الهامة لهذه التبعية والحقبة الماضية تعتبر أكبر دليل على ذلك . لذلك فأنا شخصياً لست متشائماً، ولا أعني أن هذا هو ما فهمته من أستاذنا المحاضر ، ولكن ربما أن هذا الانكماش المالي قد يفتح لنا مرة أخرى مجالات جادة وتفكير أعمق للعمل من أجل المستقبل وشكراً .

د . علي عتيقة : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) :

بداية أود أن أشكر زميلنا وصديقنا العزيز الدكتور زلزلة على هذه المحاضرة الوافية

التي تبرز عنصر المرارة ومشاعر المعاناة في العمل المشترك والاحباطات بين الآمال والانجازات . ولكني وأنا أستمع الى حديث الدكتور زلزلة فكرت أليس من الانصاف أن نعود الى الجغرافيا السياسية والتيارات السياسية التي عصفت بالوطن العربي خلال الأربعة عقود التي تضمنتها محاضرة الدكتور زلزلة . في اعتقادي كان أصل قيام الجامعة العربية سبعة أقطار عربية فقط كانت تتمتع بالاستقلال السياسي إسميا لأنها كلها كانت ترتبط بمعاهدات وبقواعد أجنبية . وخلال الأربعة عقود خرجت الى الوجود بقية الأقطار العربية وكل منها خرج بخلفيته السياسية والاقتصادية وبارتباطاته الخارجية . ثم عصفت بالمنطقة العربية عدة تيارات سياسية وفكرية تحولت الى ما قد يسمى أحياناً بالانقلابات العسكرية وأحياناً أخرى بالثورات . لذلك عندما نقيم مسيرة العمل العربي المشترك لا بد من أخذ كل هذه التيارات في الحسبان . وربما لو نظرنا من هذه الزاوية وقارنا أنفسنا ، مثلاً ، بأمريكا اللاتينية التي تمتعت معظمها باستقلالها السياسي منذ أكثر من ٢٠٠ عاماً ولها خلفية شبيهة بالخلفية العربية ، ليس من ناحية الجذور التاريخية ولكن من ناحية الاشتراك في اللغة والثقافة ، وإلى حد ما ، الاشتراك في الهيمنة الخارجية عليها من مصدر واحد . فإذا قارنا أنفسنا ووجودنا السياسي والاقتصادي والتعاون العربي مع حالة أمريكا اللاتينية لربما وجدنا أننا في وضع أفضل نسبياً رغم كل ما نتعرض اليه وتتعرض أليه المنطقة العربية من تحديات وهجوم مركز من كافة القوى الدولية . لذا فربما يكون الإطار السياسي هو الذي لم يوجد بعد ونحن نتصرف ونتحدث وكأن إطارنا السياسي قد اتفق عليه وتشكل منذ إنشاء الجامعة العربية . هذا صحيح من ناحية الشكل فقط أما من ناحية المضمون فإن الإطار السياسي العربي ظل ينمو ويتطور ويتقلب وتعصف به تيارات دولية منذ ذلك الوقت وحتى الآن . لذلك ففي رأيي أن النمو السياسي هو الذي يحدد الإطار الذي يمكن من خلاله أن نتحدث عن العمل المشترك . إذن فإن العمل العربي المشترك الذي حدث خلال العقود الأربعة الماضية قد حدث رغم تفكك وعدم نضوج أو تكوين الإطار السياسي العربي. وهذه هي المشكلة والتحدي الكبير لأن النمو السياسي في الأقطار العربية لم يكتمل بعد . فالمشروعات العربية المشتركة التي أشار اليها الدكتور زلزلة تبين مجهوداً كبيراً ولكن هذا المجهود زرع في مناخ غير مشترك وكما تفضل السيد المحاضر ، حصرت هذه المشروعات في إطار ضيق بحيث لم يكن لها مجال للعمل العربي المشترك لا من حيث المداخيل ولا من حيث المخرجات . وكل هذه الأشياء تدل على أن الإطار السياسي الذي افترضت وجوده هذه المشروعات لم يكن موجوداً وبالتالي زرعت في مناخ غير مناسب لنموها . ومع ذلك إذا كنا منصفين لربما وجدنا أن معظم هذه المشروعات يعتبر ناجحاً رغم كل هذه المشاكل وبالتالي فإن حصيلة العمل العربي المشترك تؤكد بأنه عمل مجدي ولا شك لو توفرت الأولويات والمميزات لهذا العمل

لكانت النتيجة أفضل بكثير مما هو عليه الآن .

نقطة أخرى تتعلق بموضوع الاستثمار . للدكتور زلزلة ركز كثيراً على أن الاستثمار العربي قد أعطي أولوية وأفضلية في الوطن العربي وانه يتمتع بكل التشجيعات والضمانات ومع ذلك لا يوجد استثمار عربي كثير خاصة من قبل القطاع الخاص . الحقيقة المشكلة ليست في الضمان أو العائد بقدر ما هي في الوعاء الاستثماري . فإذا نظرنا جدياً في الوطن العربي أين يمكن أن نستثمر ؟ وان النظرة القطرية الضيقة في الأقطار المحتاجة لرأس المال أدت الى إغلاق الوعاء الاستثماري للمستثمر العربي بحيث انحصرت الفرص في أشياء قليلة جداً وضعيفة الجدوى . فإذا نظرنا الى الزراعة نجد الدكتور زلزلة يؤكد أهمية القطاع الزراعي ونحن نعرف أن بعض الأقطار العربية تتوفر لديها امكانيات زراعية وقد لا تتوفر لديها الامكانيات المالية والعكس لأقطار عربية أخرى، ولكن نجد في جميع الأقطار العربية منعاً باتاً لامتلاك الأرض الزراعية لغير المواطنين من ذلك البلد المعين . وهذا وعاء رئيسي للاستثمار الزراعي وأقصى ما يمكن أن يعطى للمستثمر العربي ان يعطى الأرض بإيجار، أما ملكية الأرض وبيعها فهو أمر ممنوع . أيضاً إذا نظرنا الى الصناعات نجد في كثير من الأقطار العربية هناك مجموعة كبيرة من الصناعات ممنوعة على غير المواطنين وتبقى للمستثمر الخارجي صناعات هامشية محدودة . أيضاً نفس الشيء في العقارات حيث نجد قيوداً شديدة جداً على الاستثمار الخارجي في هذا المجال في جميع البلاد العربية . أنا أدرك أن يكون الحصر لمنع المضاربة ولكن تكون هناك أحياناً تشريعات لا تسمح بالاستثمار مثلاً عندما يقال أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال السماح بتحويل أي زيادة في قيمة العقارات ولو بعد عشرين سنة وان على هذه الزيادة أن تبقى في البلد وأن تستثمر في مجال معين . . . الخ وأحياناً قد تتأزم الأوضاع السياسية بحيث تمنع أنت المستثمر حتى تأشيرة الدخول ناهيك عن الاقامة بحيث تستطيع متابعة ومراقبة استثماراتك .

أيضاً إذا جئنا الى الشركات المساهمة والمصارف نجد في جميع الأقطار العربية أن ملكية الأسهم تكون محصورة على المواطنين وبالنسبة للمصارف ، وأنا أتحدث عن تجربة، إذا قلت لا تهمني الربحية في الخارج وتريد أن تستثمر في بلد عربي وتأتي الى بلد قد تكون عملته قابلة للتحويل فإن في كثير من البلاد العربية توضع الأموال المستثمرة في حساب قابل للتحويل بينما الفوائد المستحقة لك توضع في حساب غير قابل للتحويل علماً بأن هذا البلد قد أخذ أموال هذا المصرف واستخدمها في الخارج ويكون أخذ عليها عائداً قابلاً للتحويل لذلك فإن الوعاء الاستثماري ناقص ، في العالم العربي وعلينا أن نبحث عن فرص لخلق هذا الوعاء عن طريق تخفيف القيود وجعل المواطنة ليس فقط للانسان وإنما أيضاً لرأس المال وبالمزيد من الانفتاح بالنسبة للنظر الى الاستثمارات

بشكل عام . ولأضرب لكم مثلاً من العوائق والتضارب ان منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بحكم اتفاقية إنشائها تحمل جنسية البلدان المشتركة فيها ولكن عندما حاولنا الاشتراك في صناعات نفطية في دول معينة أعضاء في المؤسسة قيل لها أن الصناعة النفطية محظورة على الاستثمار الأجنبي وبالتالي عوملت معاملة الأجنبي رغم أن البلد عضو فيها . وقد تكون هناك أسباب أخرى لاحجام الاستثمارات فقد سألت مرة أحد المستثمرين العرب لماذا لا يستثمر في بلد عربي معين فكان رده أن أي مواطن من ذلك البلد يكون له مبلغ معين بطرفنا يطلب منا أن نضع هذا المبلغ في حسابه خارج وطنه فإذا كان المواطن لا يملك الثقة الكافية أن يضع ماله في وطنه فكيف أثق أنا بهذا البلد وأضع فيه أموالي .

أما بالنسبة للعمالة أشير فقط الى أن المعلومات تنقصنا كثيراً حول اليد العاملة العربية ومنظمة العمل العربية لا توجد لديها قاعدة معلومات كافية بحيث تعطينا مؤشراً للثروة البشرية العربية من حيث اليد العاملة ونوعيتها واحتياجات الوطن العربي وهذا يحتاج الى تحريك المنظمات العربية لعمل دراسات وإحصاءات حول القوى البشرية العربية . الواقع الحديث يطول حول هذه المشاكل ولكني أردت فقط أن أوضح هذه النقاط ، ليس انتقاصاً مما قاله استاذنا المحاضر الدكتور زلزلة ، وإنما إضافة الى ما قيل لأننا متفقان في التوجه العام ولكنني أخشى أن يكون هناك تصور بوجود فرص كبيرة للاستثمار في الوطن العربي وان المواطن العربي ممتنع عنها . أنا في الحقيقة متحمس جداً للعمل العربي المشترك والاستثمارات العربية ولكن هذه المعوقات وغيرها كثير هي حقائق وعوائق يجب الا نتجاهلها ونحن نتحدث عن الاستثمارات العربية المشتركة . وشكراً .

د. حربي عريقات : المعهد العربي للتخطيط :

شكراً سيدي الرئيس ، وشكراً للدكتور زلزلة الذي أعطانا صورة واقعية عن مسيرة العمل العربي المشترك منذ إنشاء الجامعة العربية وحتى الآن . من المعروف أن العمل العربي المشترك في جميع المجالات هو بالدرجة الأولى قرار سياسي . فالإرادة السياسية في الوطن العربي من أهم العوائق التي تحول دون نجاح العمل العربي المشترك حتى الآن . ويتضح ضعف الارادة السياسية في العمل العربي المشترك في عدة أمور منها التحفظات على الاتفاقيات والقرارات الجماعية ، التوقيع على الاتفاقيات ثم عدم أو تباطؤ التنفيذ ، البطء في التصديق على الاتفاقيات ، تعريض العمل العربي المشترك للتقلبات والمشكلات السياسية بين الدول وأخيراً عدم إبداء الاهتمام اللازم لحضور الاجتماعات التي تهم العمل العربي المشترك وإعطاء الوقت الكافي لمناقشة ودراسة المواضيع التي تطرح فيها . من كل ذلك ألا يعتقد محاضرنا الفاضل بأن ضعف وغياب

الارادة السياسية إزاء العمل العربي المشترك يكمن في عمق الشعور القطري للدول العربية إضافة الى غياب المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات ومتابعتها كما أن حجم ومستوى التبعية للخارج ينعكس على مستوى الممارسات والقرارات من قبل القادة السياسيين ، وشكراً .

مهندس محمد اسماعيل : قطاع الانشاءات

من الواضح أن مصدر القرار العربي في جميع الدول العربية له نظرة إقليمية وبالتالي يشكل عائقاً رئيسياً في عدم تنفيذ جميع الخطط المشتركة . أيضاً يتضح من عرض السيد المحاضر ، الدكتور زلزلة ، أننا لا ينقصنا التخطيط ولا العقول ولا الخبرة وإنما تنقصنا الارادة المشتركة لتنفيذ العمل القومي المشترك . وهذه الارادة في الواقع مسحوبة من الجماهير ومتمثلة فقط في مصدر القرار والحكام العرب في اعتقادي أن هذه الفئة تشكل العقبة الرئيسية في فشل العمل العربي المشترك . نقطة أخرى تتضح من المحاضرة أيضاً وفي فشل رأس المال الخاص خلال الفترة السابقة في تنفيذ خطة تنميةعربيةمشتركة لأنه اتجه الى الغرب ، سواء بإيداع رأسماله أو بعزوفه عن المشاركة في المشاريع العربية المشتركة . وحتى لو شارك في جو الاحباط هذا إلا أن العمل السياسي لا يؤمن بالاحباط وإنما بإرادة خلّاقة للانسان والعمل الجاد لذلك فأنا أختلف مع القول بأن القوى العربية انتقالها وهجرتها ، وأنا أضيف عليها العشوائية ، الى دول البترول تبشر بنظام اجتماعي عربي جديد . ربما السيد المحاضر لا يعلم بأن القوى العربية عندما انتقلت الى دول البترول فرضت عليها عزلة سواء في السكن ، حيث نجد مناطق خاصة بسكن المواطنين ، وكذلك نجد في العمل محاباة غير مبررة أحياناً لابناء البلد مما يخلق حواجز نفسية وعزوفاً أثناء الاختلاط في العمل نفسه . كل ذلك ، إلى جانب النظرة الدونية المتبادلة بين الطرفين ، يؤدي في نظري الى عزوف عن تلاحم القوى العربية الاجتماعية رغم انتقال القوى العاملة العربية . أيضاً قلة فرص العمل وعزم التخطيط لها والتكالب عليها نتيجة الانتقال العشوائي أدى الى توجه إقليمي حتى داخل القوى العاملة الوافدة حيث نجد كل شخص يذهب ويطلب المساعدة من أبناء وطنه العاملين للحصول على العمل . وحتى الخدمة التعليمية ، وخاصة في التعليم العالي الذي يمكن أن يخلق اندماجاً بين الشباب ، يوجد بها شروطاً تحول دون استفادة الجميع منها إلا لبعض الفئات كالأساتذة والدبلوماسيين . في نظري أن الايجابية التي أشار اليها استاذنا المحاضر بقوله بأن هناك نظاماً عربياً جديداً سوف ينشأ نتيجة لانتقال القوى العربية ما هي إلا نظرة واهمة لا وجود لها في الواقع المعاش وكان يمكن ، لو وجدت ، أن تكون من إيجابيات النفط في حياة الأمة العربية وشكراً .

السيـــدة عـزيـــزة حلمي : الصنـدوق العـــربي لـلانمـــاء الاقتصـادي والاجتماعي :

شكراً ولدي ملاحظتين على عجـالة بعـد أن استمعنا واستمتعنـا بهذه المحـاضرة القيمة من الدكتور زلزلة . بداية لدي تعقيب على عنوان المحاضرة وهو العمل العـربي المشترك والاعتماد على الذات ، وتعقيبي ينصب على عبارة (الـذات) هذه بـالذات ، ذلك لأن هذه الذات التي نحن نسعى للاعتماد عليها في واقعها تتسم بالدونية من حيث الكم والنوع مما يستدعي توجيه الجهود لتنميتها وتطويـرها حتى تستـطيع أن تكـون على المستوى الذي يجعلنا نتطلع ونأمل للاعتماد عليها . ما أشرت اليه ينصرف أساسـاً الى حقيقة أن هذا الوطن العربي الذي ننتمي اليه والذي يضم في أرجائه ما يزيد عن ١٨٣ مليون نسمة منهم حوالى ٩٣ مليون في سن العمل ولكننا نعلم أن قوة العمل لا تزيد عن ٤٤ مليون فقط أي أن نسبة الاعالة مرتفعة للغاية ولا يشارك في العمل إلا نحو ٢٧٪ من السكان فقط . وهذه الحقيقة تستوجب ضرورة الدعوة الى العمل العربي المشترك الجـاد نحو التطوير الكمي والنوعي للموارد البشرية العربية كأولوية أولى حتى نستطيع أن نسير في اتجاه الاعتماد عليها .

النقطة الأخرى هي حول ما طرحه الدكتور عتيقة بشأن غياب المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية وهو مُحِقٌّ في ذلك ولكن وددت أن أشير الى أن هناك جهداً يقوم به حالياً الصندوق العربي ، بالتعاون مع المؤسسة العربية للتشغيل التابعة لمنظمة العمل العـربية بشأن تطوير نظام عربي لمعلومات القوى العاملة وحركة التشغيل بحيث تكون هناك جهة مركزيـة في مقر المؤسسـة بطنجـة تتصل بـوحدات تنسيق في البلدان العـربية تـوفر لها المعلومات عن العرض والطلب في هذه البلدان مما يساهم في ترشيد تحركات العماله في الوطن العربي ويساهم في توفير المعلومات الـلازمة حـول سوق العمـل العربي وبـالتالي يتخطى مرحلة العشوائية التي يعيشها حالياً . وشكراً .

د. رياض تحسين ، وزارة النفط والصناعة ـ الكويت

لـدي سؤال لأستاذنـا المحاضر الـدكتور زلـزلة وهـو ما هي تـوقعـاتكم لمستقبـل المشروعات العربية المشتركة فيما يتعلق بالتمويل ، على ضوء الانخفاض الحاد في أسعار النفط وخاصة بعد ظهور عجوزات في موازنات عدد كبير من الدول العربية النفـطية ؟ وشكراً .

مدرس محمد منير : مركز تطوير الادارة والكفاية الانتاجية ـ الكويت

أشكر السيد المحـاضر ويا حبـذا لو أعـطانا فكـرة عن السوق العـربية المشتـركة وشكراً .

أ. عبد المنعم علي : ـ متدرب بالمعهد العربي للتخطيط

تحدث الدكتور المحاضر عن إنشاء سوق حرة عربية كمخرج من التبعية السائدة في الاقتصاد العربي . وكما فهمت من الحديث أن تكون هذه السوق سوقاً مغلقة للمنتجات العربية فقط . فإذا علمنا بأن هناك منتجات عربية تساهم في انتاجها شركات أجنبية فما رأي استاذنا المحاضر بأن هذا المخرج يحتاج أيضاً الى تطوير أكثر . وشكراً .

جورج القصيفي : الاسكوا

لا شك أن الإطار السياسي الذي نعمل فيه هو الذي يتحكم في المحصلة النهائية على العمل العربي المشترك . وفي ظروف التجزئة التي نعيشها أنا لا أطمح أن نصل الى ما نصبوا اليه في مجال التعاون العربي . ولكن أعتقد أن النقطة التي ينبغي أن نركز عليها هي أنه ، ضمن المعطيات السياسية القائمة ما هو الحد الأقصى الذي يمكن أن نصل اليه كهيئات معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ؟. هناك سقف للعمل يحدده الاطار السياسي وهذا صحيح ولكن المطلوب هو كيف نعظم الاستفادة من المشاريع العربية المشتركة ضمن هذا السقف . فيما يتعلق باحصاءات القوى العاملة . صحيح أننا نشكوا كثيراً من هذه النقطة ولكن بكل تواضع أستطيع أن أقول بأننا في طور تعاون مع منظمة العمل العربية ، المؤسسة العربية للتشغيل ، لبناء قاعدة لاحصاءات القوى العاملة في الوطن العربي . على مستوى الاسكوا أنجزنا تقريباً القسم المتعلق بدولنا ونفس قاعدة الاحصاءات التي نستعلمها قدمت للمؤسسة العربية للتشغيل وهم الآن في طور استكمال هذه القاعدة على مستوى المغرب العربي . بالنسبة للمحصلة النهائية لآثار الهجرة العربية أشار أحد الأخوان الى أن هذه المحصلة محصلة سلبية وفي اعتقادي أن في هذا نوع من التجني أو تضخيم عيوب الهجرة ذلك لأنه في واقع الأمر ومن الناحية العلمية لم نتوصل بعد الى حسم حول النتيجة النهائية فيما إذا كانت سلبية أم إيجابية . وبالتالي فإن كل ما يمكن أن يقال في هذا المجال هو أن نسعى ونطرح السياسات التي تعظم من الإيجابيات . وشكراً .

د. عبد المحسن مصطفى ـ جامعة الخرطوم ـ السودان

لدي سؤالان قصيران أولهما حول انتقال العمالة العربية وهو هل هناك أي تصور لدى الجامعة العربية لفكرة أو طريقة ما لتعويض البلاد العربية التي فقدت عناصرها المدربة بالهجرة بعد أن صرفت عليها ودربتها ؟ السؤال الثاني ، لقد ذكر الدكتور زلزلة بأن صندوق النقد العربي أقيم لتمويل العجوزات في موازين الدول العربية مع العالم الخارجي فهل أفهم من ذلك أن البديل كان أن يمول الصندوق عجوزات الدول العربية مع بعضها البعض وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا لا يعني بالضرورة بأن التجارة بين

الدول العربية سوف تتوسع وإنما الذي يمكن أن يحدث هو أن العجز سوف يتحول من أن يكون مع العالم الخارجي الى التجارة البينية العربية فقط . وبالتالي تكون العملية عبارة عن تحويل التمويل ليس إلا ، ما لم تصحب عملية التمويل هذه اجراءات أخرى تضمن فعلاً توسعاً في التجارة البينية العربية وشكراً .

د. مجيد مسعود

من خلال الحديث الذي تفضل به الدكتور زلزلة أشار الى أحد مكاسب المرحلة السابقة وهو تحرير الموارد النفطية . في اعتقادي أنه من ناحية الشكل يمكن الاتفاق على تسمية مثل هذا العمل كتحرير للموارد النفطية ولكن من حيث المضمون هل قرار كمية الانتاج والتصدير هو قرار وطني فعلاً ؟ وهل القرار بتحديد الأسعار لهذا النفط هو قرار وطني فعلاً ؟ وهل القرار بدمج النفط في الاقتصاد الوطني هو قرار وطني فعلاً ؟ ويمكن أن يتحقق هذا ؟ هذه الأمور جميعاً أعتقد أنها تحت تأثير عوامل خارجية فهل للدكتور زلزلة تعليق على ذلك ـ وشكراً .

رد الدكتور عبد الحسن زلزلة

شكراً لجميع الأخوة الذين تفضلوا بالتعليق وإيضاح الكثير من الأمور التي قد تكون غابت عن ذهني ، وأرجو أن أوفق بالاجابة على استفساراتهم . بداية أنا لم أتحدث عن مختلف جوانب العمل العربي المشترك وإنما تحدثت عن جانب واحد منه وهو مدى مساهمته في الاعتماد على الذات فحسب . وهنالك فرق كبير بين الموضوعين وآمل أن يفهم ذلك الأخوان الذين ذكروا بأني كنت أتحدث بمرارة عن العمل العربي المشترك . لقد أوردتها بهذا الخصوص بعد المؤشرات ، التي أكدت فيها اعتقادي ألا تؤخذ كمسلمات أو حقائق رقمية صماء قبل أن يتم تحليلها . وهذه المؤشرات تعكس بدون شك بعض الانجازات التي أوردت سواء كان ذلك على مستوى إنشاء المؤسسات أو إقامة مشروعات عربية مشتركة والتي أوردت العديد منها . والحقيقة فإن الوقت لم يسمح بالخوض في تقييم مدى نجاحها أو فشلها كما أنه لم يكن مطلوباً مني أن أبحث عن ربح أو خسارة هذه المشروعات ومدى كفاءة وتقييم المؤسسات . وأعربت عن اعتقادي أن هذه المشروعات والقرارات والتوجهات قد ساعدت جزئياً في زيادة الاعتماد على الذات في ضوء مفهومي له . وفي ذهني مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تضع قيوداً على حرية العمل سواء على مستوى القطر أو المؤسسة عند اتخاذ القرارات . وقد تساءلت مع ذلك بأي ثمن قد تم هذا الانجاز ، وهل كان هو البديل الأفضل . لقد طرحت بدوري بعض الأسئلة التي لم أكن أملك الجواب الجاهز عليها فهو ليس بالأمر اليسير . لا شك أن أحد أهم العوامل التي كان من الممكن أن تعزز الجهد القومي العربي الرسمي هو توفر

المشاركة الشعبية التي لا يمكن أن يتحقق أي نجاح بدونها . وفي مستويات التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ . ونحن كثيراً ما نتحدث عن طرف واحد في العملية وهم أصحاب القرار السياسي ونهمل المخططين والمنتقدين . إن محدودية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات كانت عنصراً من العناصر الهامة التي أدت الى تواضع نتائج الجهد العربي التنموي في ميدان العمل العربي المشترك . كما أن الحوار الفكري مطلوب في هذه المرحلة بالذات باعتباره جزءاً من المشاركة الشعبية لمناقشة الاختيارات الأساسية الصعبة وبمشاركة جميع الأطراف الأخرى . ولقد سعت الجامعة العربية الى إشراك العديد من المنظمات والاتحادات المهنية والشعبية والفكرية في مناقشة وثائق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كمقدمة للمشاركة الشعبية في رسم صورة المستقبل للعالم العربي .

أود أن أعبر عن قناعتي بما ورد من ملاحظات بالنسبة لموضوع الارادة السياسية والجغرافيا السياسية والاطار السياسي . وهي ملاحظات قيمة . وفي تصوري أن النضوج السياسي هو الوعاء للعمل العربي المشترك ، وقد أشرت الى ذلك خلال تحدثي عن العوامل الداخلية . وقلت ان من بين العوامل الأساسية التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند الحديث عن الاعتماد على الذات هو مدى قدرة الأنظمة الاقتصادية والسياسية والقوى الاجتماعية داخل كل قطر عربي في الاسهام في عملية التنمية . وأجدني متفقاً مع ما تفضل به الأخ الدكتور علي عتيقة حول الوعاء الاستثماري . وأمامي هنا مجلد ضخم قيم أعدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار يستعرض مختلف مشاكل الاستثمار وعناصر المناخ الاستثماري . وسؤالي هو لماذا يلح المستثمرون على توفر شروط معينة عندما يكون الحديث عن الاستثمار في المجال العربي ولا نطلب نفس الضمانات عندما يكون الاستثمار في الخارج . فخلال السنوات الماضية تعرضت الاستثمارات العربية في الخارج الى مخاطر وقيود كثيرة منها تآكل قيمتها الشرائية وارتهانها ومحاصرتها ، ومع ذلك فالجانب العربي لا يتحدث عن ذلك بقدر ما يثيره من شكاوى عندما يتعلق بالرأسمالية داخل الوطن العربي . يجب أن ندرك ابتداء أننا لا زلنا بلداناً نامية لا نملك نفس القدرات العالية والكافية ولا المؤسسات ذات الخبرات الواسعة كما في العالم ؛ ولكننا كذلك حققنا خطوات طيبة في تطوير المناخ الاستثماري العربي وقواعده ومؤسساته . ان المخاطر الكبيرة التي تعرضت لها الأموال العربية في الخارج يجب أن تفتح عيوننا الى وجود مجالات واسعة بديلة أفضل داخل الوطن العربي . أننا نعترف بوجود العقبات والمشاكل في الوطن العربي ولكن هناك كذلك جهود جادة تبذل لتذليلها . وأشير هنا الى المناقشات الجادة والصريحة خلال مؤتمرات المستثمرين العرب التي دمجت تحت مظلة ثلاث منظمات ، اثنان منها في إطار الجامعة العربية ، فهي تعكس رغبتنا الجادة كمؤسسات قومية في إشراك أصحاب المال العربي في حوار بناء وفكري للتعرف على العقبات الحقيقية ولكي

نسعى سوياً لإزالتها . فإن نتيجة الاستثمار الانمائي العربي هي مسؤولية مشتركة بين أطراف العلاقة الاستثمارية التي يتقاسموها سوياً ولصالح الأطراف أنفسهم الى جانب مصلحة الوطن العربي نفسه .

فيما يتعلق بعشوائية إنشاء المشروعات العربية المشتركة وتوجهاتها ، فقد ذكرت في محاضرتي أن من بين أهم الانتقادات التي وجهت لهذه المشروعات هو افتقارها الى الترابط فيما بينها ، وفي إطار توجه إنمائيّ شمولي . ولهذا كان التوجه الجديد في ظروف تصحيح أوضاعها وتحديد موقفها في إطار الخطة العربية . لقد تحدثت عن التبعية وذكرت بأن أهم أدواتها رأس المال والتكنولوجيا ، وأعتقد أن الأستاذ عبد الحميد محفوظ ربما أراد التركيز على أحدهما وهو اجتهاد أكن له كامل الاحترام .

إني أعترف أن تبادل الموضوع كان يمكن أن يكون أكثر سلاسة لو توفرت لدينا المزيد من المعلومات . وهذا الأمر لا يتعلق بالموارد البشرية فقط وإنما هناك نقص كبير مماثل في المعلومات في مختلف الميادين سواء على المستوى القطري أو القومي وحين تتحسن قاعدة المعلومات ويتحسن انسيابها من هذه الأقطار ومع المنظمات العربية فإننا سنتمكن وبشكل أيسر وأفضل من اتخاذ القرارات السليمة . ونحن نتعامل مع عدد كبير من الأجهزة الاحصائية في الأقطار العربية من أجل تطوير الكوادر والأجهزة الاحصائية وأساليب عملها . ولكنكم تعلمون أن هناك بعض الأقطار العربية التي لا تسمح بتوفير المعلومات لأسباب مختلفة مما يضطرنا للاعتماد على المصادر الدولية مع علمنا المسبق بأنها ليست بالضرورة محايدة وموضوعية أساساً . وأعتقد أن سلاح المعلومات ربما يكون أكثر الأسلحة حسماً وأهم عنصر من عناصر القوة لتوحيد واتخاذ القرار وفي عملية المواجهة .

الدكتور رياض تحسين تساءل عن مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ظل المستجدات الجديدة ، وفي الحقيقة اننا نمر بفترة بالغة الخطورة والتعقيد والمراجعة ونحن نشعر بشكل خاص وبشكل مباشر بآثار العجز المالي سواء في إطار الجامعة ومنظماتها أو المشروعات العربية المشتركة . ولكننا نأمل بأن تكون فعالية هذه المشروعات وقدرتها على إثبات جديتها عاملاً مهماً في إعطائها الأولوية من قبل الدول العربية لدعمها ومساندتها . وفي تصوري أننا أكثر حاجة إلى مثل هذه المنظمات وجهدها وخبرتها خلال مرحلة الانحسار وربما تكون المشروعات العربية المشتركة الناجحة هي الأقدر على جذب الأموال العربية للاسهام في الجهد التنموي .

فيما يتعلق بالسؤال حول السوق العربية المشتركة فبودي أن أصحح خطأً شائعاً . فهذه السوق ليستْ في مرحلتها الحالية إلا منطقة تجارة حرة لأن موضوع الجدار الخارجي الجمركي المشترك لم يستكمل بعد . كما يشير الى محدودية عدد الدول المنضمة اليها

والتحفظات والمواقف من عدد من الدول الأعضاء لا سيما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية . ولذلك ظلت فاعلية هذه السوق في التطبيق محدودة التأثير ومحدودة الفعالية . وأما مقترح المنطقة الاقتصادية العربية الحرة فهي ليست السوق وإنما منطقة تتمتع فيها المشروعات العربية المشتركة بكامل الحرية في اتخاذ قراراتها وممارسة نشاطاتها بالشكل الوارد في البحث ويجب أن تعزز بسوق سلعية مشتركة . بمعنى أن منتجات هذه المشروعات تُفتح لها الأبواب في المنطقة العربية وتتعهد بحمايتها من المنافسة لها .

الدكتور عبد المحسن مصطفى أشار الى موضوع صندوق النقد العربي وقد ذكرت في محاضرتي بأن الصندوق يمول في الوقت الحالي العجز في ميزان المدفوعات الكلي مع كافة الأقطار الأجنبية وذكرت بأن هذا العجز الكلي لا يتضمن العجز في التبادل العربي وبالنظر للثقل النسبي للأقطار الأجنبية في عجز الميزان فإن الدعم قد يكون في غالبيته سنداً للتعامل مع الأقطار الأجنبية . وفي الواقع فإنني لن أدع الى إلغاء هذا الدعم وإنما قلت بأنه من المصلحة بأن تكون هناك آلية جديدة لدى الصندوق لدعم التبادل العربي للاسهام في مواجهة بعض العجز فيه ، وهذا أمر موضوع مناقشة الآن ، حول كيف يمكن للصندوق أن يساهم ، ليس في تعزيز التبادل التجاري فقط بين الأقطار العربية ، وإنما وبشكل غير مباشر في تعزيز القاعدة الانتاجية . وأخيراً هناك السؤال المتعلق بتحرير الموارد النفطية وأنا قد أشرت الى أن استعادة ملكية الموارد الطبيعية هو أمر مطلوب في حد ذاته واعتبرته بداية لتحول أساسي في العمل العربي المشترك وعلى مستوى النظام الاقتصادي العالمي . وهو أمر كان بحق أحد أهم ما تطالب به الدول النامية لاصلاح النظام الاقتصادي العالمي . أما فيما يتعلق بالسياسة النفطية فهذا أمر آخر تتفاوت فيه الاجتهادات . ولا شك أن هناك العديد من الجوانب الايجابية السليمة كما ذكر الأخ الدكتور مجيد مسعود ، وعلى كل حال فإنني لست خير من يتحدث فيها ، وشكراً .

د. مجيد مسعود

أخواني وأخواتي إن العمل العربي المشترك بجوانبه الاقتصادية وغير الاقتصادية ضرورة قومية وقطرية وممكنة التحقيق إذا أزيلت عقباته وإذا أحسنا اختيار السياسة المناسبة . ولهذا اختار المعهد العربي للتخطيط السنة القادمة موضوعاً ، كمحور أساسي للحلقة النقاشية السنوية العاشرة ، هو العمل العربي المشترك .

ختاماً لهذه الجلسة ولهذا العام باسمكم وباسم المعهد العربي للتخطيط وباسم زميلي الدكتور رمزي زكي منسق الحلقة النقاشية والموجود حالياً في مهمة علمية خارج

الكويت نقدم جزيل الشكر الى محاضرنا هذا المساء الدكتور عبد الحسن زلزلة بما قدم لنا من إضافات الى موضوع الحلقة النقاشية لهذا العام وأعتقد أننا جميعاً أصبحنا ندرج أهمية هذا المنبر الموجود في المعهد العربي للتخطيط والذي أصبح جزءاً من برنامجه العلمي وسوف يستمر في تحسين أدائه . وقد خرجت باكورة المطبوعات التي يمكن الاطلاع عليها بالنسبة للذين لم يتمكنوا من المشاركة في هذا الحوار ، وشكراً لكم جميعاً .

المعهـد العــربي للتخـطيط بالكويت

نبذه تعريفية

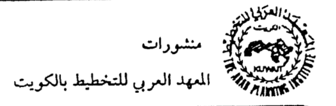
* أنشأته حكومة دولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للانماء عام ١٩٦٦، كمؤسسة كويتية مستقلة باسم معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط.

* تم تحويله عام ١٩٧٣ الى مؤسسة عربية اقليمية باسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بناءاً على اقتراح من حكومة دولة الكويت وموافقة عدد من الدول العربية.

* في يناير عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين الدول العربية المؤسسة على اقرار المعهد كمؤسسة عربية مستقلة لمدة عشرين عاما، ووقع على هذه الاتفاقية معظم الدول العربية، وعضوية المعهد مفتوحة امام بقية الدول العربية الأخرى الراغبة بالانضمام الى المعهد. علما بأن خدماته بجميع مجالاتها متوفرة لكافة الأقطار العربية.

* وتتمثل خدماته في نشاطاته المتعددة التي منها:

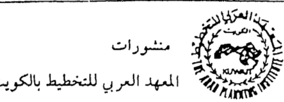
- البرامج التدريبية الطويلة والقصيرة للاخصائيين من موظفي الحكومات العربية وادارتها الذين يتصل عملهم بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحلقات النقاشية السنوية.
- الخدمات الاستشارية.
- اعداد الابحاث والدراسات.
- اصدار المطبوعات التي تعالج قضايا التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي والتي نذكر بعضا منها هنا:



منشورات

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- اجتماع خبراء حول الاحتياجات التدريبية للدول العربية الاقل نموا، ١٩٨٣ (٢٩٠ ص - ٢,٥٠٠ د.ك) — اجتماع خبراء
- اجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم، ١٩٨٢ (١٤٢ ص - ١,٧٥٠ د.ك) — اجتماع خبراء
- اجتماع خبراء حول طرق واساليب تحديد واعداد المشروعات العامة والمعايير المستخدمة ني نفيسها، ١٩٨٤ (٣٦٠ ص - ٣,٥٠٠ د.ك) — اجتماع خبراء
- اعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ٧٧/١٩٧٨، ١٩٧٩ (١٧,٢ ص - ١,٠٠٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- اعمال حلقة نقاش حول قضايا النفط والتنمية ٧٨/١٩٧٩، ١٩٧٩ (٢٧٠ ص - ٢,٠٠٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- انماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥، جـ١، ١٩٨٠ (٤١٢ ص - ٣,٠٠٠ د.ك) — مجموعة خبراء
- انماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥، جـ٢، ١٩٨٠ (٣١١ ص - ٣,٠٠٠ د.ك) — مجموعة خبراء
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الدول العربية، ١٩٨٢ (٩٥٢ ص - ٣,٥٠٠ د.ك) — د. كمال عسكر
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الكويت، ١٩٨٢ (٣٢٢ ص - ١,٢٥٠ د.ك) — د. كمال عسكر
- تخطيط المشروعات العامة، ١٩٧٨ (١٦٥ ص - ١,٠٠٠ د.ك) — د. احمد مراد
- التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية، ١٩٨١ (٨٣١ ص - ٥,٢٥٠ د.ك) — ندوة
- التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ٦٠ - ١٩٧٥، ١٩٧٨ (١٧٣ ص - ١,٢٥٠ د.ك) — د. فؤاد مرسي
- الحلقة النقاشية الثالثة حول افاق التنمية العربية في الثمانينات، ١٩٨١ (٥٩٤ ص - ١,٧٥٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- الحلقة النقاشية الخامسة : التنمية العربية والعلاقات الدولية، ١٩٨٣ (٣٢٦ ص - ٣,٠٠٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- الحلقة النقاشية السادسة : حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: الواقع والممكن جـ١، ١٩٨٤. (٥٦٥ ص - ٤,٠٠٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي، ١٩٨١ (٩٢٦ ص - ٤,٥٠٠ د.ك) — حلقة بحثية
- المبادىء الاساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي، ١٩٧٨ (١٥١ ص - ١,٠٠٠ د.ك) — الامم المتحدة، ترجمة : د. احمد مراد
- ندوة ادارة الموارد النفطية في الدول العربية، ١٩٧٤ (٢٤٨ ص - ١,٢٥٠ د.ك) — ندوة
- ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، ١٩٨١ (٦٤٦ ص - ٤,٠٠٠ د.ك) — ندوة
- ندوة التعليم والتنمية، ١٩٧٨ (١٨٢ ص - ١,٠٠٠ د.ك) — ندوة
- ندوة التنمية الريفية في بعض الإقطار العربية، ١٩٧٨ (٥٢٤ ص - ١,٧٥٠ د.ك) — ندوة
- ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي، ١٩٧٩ (٥٦٢ ص - ٢,٢٥٠ د.ك) — ندوة
- ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، ١٩٧٥ (٧٦٥ ص - ٢,٧٥٠ د.ك) — ندوة



- ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد ندوة المشروعات العربية المشتركة، ١٩٨٣ (٥٥١ ص - ٤.٠٠٠ د.ك)
- N.A.Khan — Patterns of agricultural development in Arab countries, 1979 (266p - 1.250 KD)
- Seminar — Seminar on Investment policies of Arab oil producing Countries, 1974 (210p - 1.250 KD)

صدر حديثاً عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

منشورات : دار الشباب - قبرص .

كتب الحلقة النقاشية الثامنة :

١ - الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . مساهمة نحو فهم أفضل (١٣٣ ص)	د. رمزي زكي
٢ - النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي .	د. علي عتيقة د. رأفت شفيق
٣ - نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية	د. عبد المنعم السيد د. عبد الراضي الحبيب
٤ - حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية .	د. عبد الله هدية د. خالد محمد خالد د. محمد السيد سعيد
٥ - مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية .	د. محمد علي الفرا
٦ - التحدي العربي للأزمة	د. فؤاد مرسي

كتب اجتماعات الخبراء :

التضخم في العالم العربي — مجموعة من الخبراء - تحرير : د. رمزي زكي

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص. ب. ٥٨٣٤ (الصفاة)
العنوان البرقي : كوينست
تلكس : 22996 KT ت ٢٢٩٩٦
تلفون : ٨٤٣١٣٠

الموزع العام : مؤسسة الكميل للتوزيع والاعلان والنشر - الكويت
ص. ب. ٢٧٨٦ حولي - الكويت 32028
ت ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨ - ٢٦٥٣٤٨٩
تلكس ٤٤٠٧٨ FIFADA برقياً : دوراستي

